EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
KIMA
www.kimaegypt.com

شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
info@kimaegypt.com

السيدة الأستاذة/ رئيس قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد :

بالإشارة إلى إجتماع الجمعية العامة العادية/غيرالعادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ للنظر فى إعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذلك المذكرات المعروضة على الجمعية العامة غير العادية .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه محضرى الجمعية العامة العادية/غير العادية المشار إليهما (غيرالموثقين) ٠

"وتفضلوا بقبول فائق الإحترام"

مدير علاقات المستثمرين

محاسب/ جمال سيد محمد حواش

محاسب/ فتحى محمود أحمد

تحريرا فى ٢٠٢٠/١/٣

مرفقات : عدد (٢) محضر

Factories: Kima - Aswan Tel.: (2097) 2434504 / 2434508 / 2434912 / 2434586 Fax: (2097) 2434505
Cairo Office: Cairo 12 Talaat Harb St. Egypt. Tel.: (+202) 25740645 / 966 / 774 Fax: (+202) 25771239
Alex. Office : 11 Eltahrir Sq. Manshia Tel.: (+203) 4861567 Fax: (+203) 4861190

المصانع : كيما - أسوان تليفون : ٢٤٣٤٥٠٤ / ٢٤٣٤٥٠٨ / ٢٤٣٤٩١٢ / ٢٤٣٤٥٨٦ (٢٠٩٧+) فاكس : ٢٤٣٤٥٠٥ (٢٠٩٧+)
مكتب القاهرة : ١٢ شارع طلعت حرب - القاهرة تليفون : ٦٤٥ / ٧٧٤ / ٢٥٧٤٠٩٦٦ (٢٠٢+) فاكس : ٢٥٧٧١٢٣٩ (٢٠٢+)
مكتب الإسكندرية : ١١ ميدان التحرير المنشية تليفون : ٤٨٦١٥٦٧ (٢٠٣+) فاكس : ٤٨٦١١٩٠ (٢٠٣+)

محضرالجمعية العامة العادية

لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣

للنظر فى إعتماد القوائم المالية

فى ٢٠٢٠/٦/٣٠

في تمام الساعة الثالثة عصر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١٢/٢٣ عقدت الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) إجتماعها للنظر في الموافقة على إعتماد الميزانية العمومية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

وذلك بمقر نادى العاملين بالشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" برئاسة السيد المحاسب/ عماد الدين مصطفى ـ رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وحضر هذا الاجتماع كل من السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم بعد وهم :

م	الاسم	الصفة
	أعضاء الجمعية العامة :	
١	مهندس / علي ابراهيم صبري	عضو الجمعية العامة
٢	السيد / وليد محمد الرشيد أبو العزم	عضو الجمعية العامة
٣	مهندس/ أسامه مهدى محمد إبراهيم	عضو الجمعية العامة
٤	استاذ/ أحمد عبدالرحيم ناجى دسوقى	عضو الجمعية العامة
٥	أستاذ / خالد الغزالى محمد حرب	عضو الجمعية العامة
٦	كيميائي / عماد حمدي علي حمدان	عضو الجمعية العامة
	الجهاز المركزي للمحاسبات :	
١	محاسب / هانى روفائيل سوريال	وكيل أول الوزارة ــ مدير الإدارة ــ الجهاز المركزي للمحاسبات
٢	محاسب / رباب مصطفى حمدى	وكيل الوزارة ــ نائب أول مدير الإدارة ــ الجهاز المركزي للمحاسبات
٣	محاسب/ عماد الدين قطب محمد	مدير عام ــ نائب مدير الإدارة ــ الجهاز المركزي للمحاسبات
٤	محاسب / خالد عمر عبد الرحمن	مدير عام ــ نائب مدير الإدارة ــ الجهاز المركزي للمحاسبات
	الخطة وتقويم الأداء	
٥	محاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتى	رئيس قطاع الصناعات الكيماوية ـ تقييم الآداء ـ الجهاز المركزى للمحاسبات

السادة المدعوين من الشركة القابضة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

للنظر في إعتماد الميزانية العمومية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣

م	الاسم	الصفة
١	مستشار / سامي عبد الحميد	المستشار القانوني
٢	لواء د/ أكرم أنور كرارة	مستشار الأمن
٣	مهندس/ خالد محمد نسيم فريد	مستشار التسويق وتطوير الأعمال
٤	محاسب / زاهر أبو اليزيد	المستشار المالى
٥	كيميائية/ ميرفت عبدالراضى	المستشار الفنى (أ)
٦	أستاذ/ هشام محمد وجيه	رئيس القطاع القانونى
٧	أستاذ/ أحمد حجاج	مستشار (ب)
٨	أستاذ/ محمد عبدالراضى	مستشار (ب)
٩	محاسب/ نهى كمال عبدالرحمن	مدير عام المكتب الفنى
١٠	أستاذة/ منى زكريا	مدير عام مكتب رئيس مجلس الإدارة
١١	أستاذ / طارق عبدالمنعم	مدير عام الحسابات
١٢	محاسب/ رولا النشار	مدير عام المعارض

م	الاسم	الصفة
١	محاسب / هشام أحمد حسن	رئيس مجلس الإدارة
٢	مهندس / عيد محمد عبد الله الحوت	العضو المنتدب المتفرغ للإدارة
٣	محاسب/ حسام الدين محمد عبدالخالق	العضو المنتدب للشئون المالية
٤	أستاذ / قدرى أحمد منازع	عضو غير متفرغ ممثل هيئة التأمين والمعاشات
٥	مهندس/عصام الدين أحمد خضرى	عضو منتخب
٦	كيميائى/ حجازى محمد حجازى	عضو منتخب
٧	أستاذ/ حربى محمد بزيد	عضو منتخب
٨	استاذ/ حربى حمدان عبدالله	عضو منتخب
٩	أستاذ / محمود مصطفى مغازى	رئيس اللجنة النقابية
١٠	محاسب / فتحى محمود أحمد	رئيس قطاع الحسابات
١١	أستاذ / فهد محسن على الحريرى	مركز معلومات قطاع الأعمال العام
١٢	أستاذة / إيمان محمد إمام	مركز معلومات قطاع الأعمال العام
١٣	محاسب/ جمال سيد محمد حواش	أمين سر الجمعية العامة
١٤	محاسب/ محمود سيد محمودعبد الجواد	جامع أصوات
١٥	أستاذة / نهاد إبراهيم	جامع أصوات

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

وفي البداية رحب السيد المحاسب/ عماد الدين مصطفى رئيس الجمعية العامة بالسادة أعضاء الجمعية العامة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ، كما رحب بالسادة أعضاء مجلس إدارة شركة كيما والسادة ممثلى العاملين الحاضرين ، كما رحب بالسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات

محاسب / هانى روفائيل سوريال .. وكيل أول الوزارة ــ مدير الإدارة
محاسب / رباب مصطفى حمدى .. وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
محاسب/ عماد الدين قطب محمد .. مدير عام – نائب مدير الإدارة
محاسب / خالد عمر عبد الرحمن .. مدير عام – نائب مدير الإدارة

محاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتى .. رئيس قطاع الصناعات الكيماوية ـ تقييم الآداء

السيد / رئيس الجمعية العامة

نبدأ أعمال الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) ونستأذن حضراتكم فى إختيار أمين سر الجمعية ، وجامعى الأصوات

أمين الســـــــر : محاسب / جمال سيد محمد حواش

جامعى الأصوات : محاسب/ محمود سيد محمود محاسب/ نهاد إبراهيم

- إجمالي عدد الاسهم ٨٩٢٩٨٨٣٧٤ سهم
- عدد اسهم الحضور ٨٣٢٩٢٣٢٢٦ سهم
- نسبة الحضور ٩٣,٢٧٤ %

وبالتالى يصبح النصاب مكتمل وعلى بركة الله نبدأ أعمال الجمعية

نعرض على حضراتكم اليوم أعمال الجمعية العامة العادية الموضوعات الآتية :ـ

١ـ التصديق على تقريرى مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وكذا الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

٢ـ تقرير السادة مراقبى الحسابات وتقويم الأداء للجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليه .

٣ـ تقرير السادة مراقبى الحسابات عن الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

٤ـ التصديق على قائمة المركز المالى والحسابات الختامية عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .

٥ـ إخلاء مسئولية مجلس إدارة الشركة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠

٦ـ إقرار العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢٠/٧/١

٧ـ الموافقة لمجلس الإدارة على عقود المعاوضة التى أبرمتها الشركة خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٠ مع شركة مصر للتأمين وكذلك الترخيص للمجلس فى إبرام عقود المعاوضة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

٨ـ إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة وبما يتفق واحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديلات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

أستأذن حضراتكم للوقوف دقيقة حداد على روح الفقيد دكتور مهندس/ جمال إسماعيل محمد عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون الفنية والذى وافته المنية فى شهر أكتوبر الماضى .

ونبدأ بعرض تقرير مجلس الإدارة ، فليتفضل المهندس/ عيد الحوت بعرض تقرير مجلس الإدارة .

السيد المهندس/ العضو المنتدب المتفرغ للإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المحاسب/ رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

ورئيس الجمعية العامة

السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة

السادة أعضاء مجلس إدارة شركة كيما

السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات

محاسب / هانى روفائيل سوريال .. وكيل الوزارة ــ قائم بأعمال مدير الإدارة
محاسب / إيمان عبدالعاطى السيد .. وكيل الوزارة – نائب أول مدير الإدارة
محاسب/ عماد الدين قطب محمد .. مدير عام – نائب مدير الإدارة
محاسب / خالد عمر عبد الرحمن .. مدير عام – نائب مدير الإدارة

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

محاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتى .. رئيس قطاع الصناعات الكيماوية ـ تقييم الآداء

يسعدنى أن اقدم لحضراتكم تقريرعن نشاط الشركة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠

الشئ المهم والمهم لنا جميعاً مشروع كيما٢، بدأنا المشروع فى ٢٠١٦/١/١٣ وتم الإستلام فى ٢٠١٩/٨/٢٣ وتم إصدار شهادة الإنهاء الميكانيكى للمقاول ، كان يوجد لجنة مكونة من أربع جهات إستلمت كل معدة على حدى وهم شركة تكنومنت – اوراسكوم – انبى – كيما ، كل معدة لها كارت يوقع عليه الأربع جهات بأن تم تركيب المعدة وإختبارها إختبار جاف ٠

بعد الحصول على كل معدات الأمونيا والمرافق تم الإعتماد من طرفى مع المقاول لأن كل الأطراف تكنومنت – أوراسكوم – انبى – كيما إعتمدت كل المعدات ٠

وبناءًا عليه بدأنا نقوم بتجارب التشغيل – وتجارب التشغيل معناها أننا نقوم بتشغيل كل المصنع ليعطى المطلوب منه إلى جانب التشغيل ، لا ننظر إلى كمية الإنتاج ولا المواصفات ولا الطاقة فى هذه الفترة وبالتالى تم الإنتهاء من تجارب التشغيل فى ٢٠١٩/٩/٢١ .

التشغيل التجارى يعنى مصنع الأمونيا واليوريا تم العمل بأحمال بحيث يعمل ثلاثة عشر يوماً متصلة بحيث يكون إنتاجنا لا يقل عن ٨٥% وأخر يومان على حمل ١٠٠% وأصبحت الأمور تسير على هذه الإنتاجية ، بعد الإنتهاء من التشغيل التجارى بدأنا فى إختبارات الأداء ٠

وإختبارات الأداء تقول المفروض أن المصنع ١٠٠% أى ينتج ١٢٠٠ طن أمونيا – ١٥٧٠ طن يوريا بإستهلاك طاقة للأمونيا ٦,٦٨ جيجا كالورى / طن.

تم الإنتهاء من هذه الموضوعات كلها وأرسلناها للمستشار الفنى المختار من قبل البنوك حتى يتحقق من هذا الموضوع ٠

وبدأ المستشار الفنى يطلب كل المستندات اللازمة للخطوات كلها والمستشار الفنى هو مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث الهندسية بكلية الهندسة – جامعة القاهرة وهذا المركز تم إختياره من قبل البنوك كمستشار فنى لها ٠

(مداخلة أ / عماد الدين قطب محمد ـ مدير عام ـ نائب مدير الإدارة ـ الجهاز المركزى للمحاسبات)

كلية الهندسة – جامعة القاهرة ليست المستشار الفنى للبنوك كما أفاد السيد المهندس العضو المنتدب المتفرغ للإدارة ونيكسنت هى المستشار الفنى للبنوك .

(متابعة كلمة السيد المهندس/ عيد الحوت)

وقد أكد المركز على إجتياز كافة المراحل بنجاح وبناءً عليه أصدر المركز بعد إطلاعه على الأوراق كلها مثل الإنهاء الميكانيكى وتجارب التشغيل التجارى وإختبارات الأداء ، وأفاد بأن كل الخطوات ناجحة وسوف تظهر النتائج لاحقاً ٠

وتم إستقرار المصنع من شهر ديسمبر ٢٠١٩ وينتج أمونيا ويوريا وبدأ الإنتاج يدخل المخازن ونقوم بالتصدير ٠

وإعتباراً من ١٣/ ٢٠٢٠/٢ تم التشغيل التجارى لمدة ٣٠ يوم متصلة وخلال ١٣ يوم من ال٣٠ يوم كان انتاجنا اكثر من ٨٥ % يوم واخر يومين اكثر من ١٠٠ %٠

وعند رؤية الأرقام يتضح لنا أرقام إنتاج الأمونيا كلها أعلى من ١٢٠٠ طن واليوريا كلها أعلى من ١٥٠٠ طن معنى ذلك أن التشغيل التجارى نجح حسب الخطوات التى تم الإتفاق عليها فى عقد التشغيل مع شركة تكنومنت ٠

وبالنسبة لاخر يومين الذى كان فى الأحمال ١٠٠% وكان إنتاج الأمونيا ١٢٣١ طن واليوريا ١٦٣٠ طن ٠

واليوم التالى الأمونيا ١٢١٧ طن واليوريا ١٦٧٣ طن وهذه الأرقام لأحمال أعلى من ١٠٠% ، ولو نظرنا لارقام إنتاج الأمونيا واليوريا لمدة ٧ أيام متصلة عند حمل ١٠٠% فالأرقام كلها أعلى من ١٢٠٠ طن للأمونيا واليوريا أعلى من ١٥٠٠ طن وهذا النظام المعمول به فى كل إختبارات الأداء ٠

ونحن نعمل تم وصول الأحمال إلى ١١٠% بمعنى أن الأمونيا وصلت إلى ١٣٢٠ طن واليوريا ١٧٢٥ طن والأرقام أمامنا ، طبعاً هذه الأرقام تحققت والإنتاج تحقق وهذه الأرقام كلها موجودة فى التقرير الذى راجعته لجنة كلية الهندسة .

وخلال هذه الفترة بدأنا فى الإنتاج ولكن كنا حريصين أن العمالة لدينا تكون مدربه تدريب جيد وذلك بشركة ابو قير للأسمدة ٠

فى ٢٠٢٠/٤/٧ تم عمل عقد مع مركز تطوير الدراسات العليا بكلية الهندسة – جامعة القاهرة – وكل المستندات كانت أمام اللجنة بحيث تدرسها دراسة وافية وإصدار تقرير بنجاح كل الخطوات المشار إليها من التركيب الميكانيكى والتشغيل والإنتهاء من التشغيل التجارى وبالتالى تم إعتماد شهادة القبول المبدئى لشركة تكنومنت وكل هذه الأشياء بالأرقام ٠

ومن الإنجازات التى تمت زيارة معالى رئيس الوزراء إلى أسوان برفقة السيد معالى وزير قطاع الأعمال العام وأخبر سيادته ان شروط البنوك مجحفة بعض الشئ لأن شركة كيما لن تتحمل ذلك ، فطلب من سيادته أن يتدخل لدى البنوك ٠

ونستغل هذه الفرصة بوجود زيارات متكررة من قبل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وقلنا لهم أننا عانينا الأمرين في إنشاء هذا المصنع والمصنع مكبل بالديون والأقساط والفوائد فطلبوا منا إرسال مذكرة إلى جهاز المشروعات القومية برئاسة مجلس الوزراء – وأرسلنا مذكرة إليهم وأفادونا بأن رئيس مجلس الوزراء وافق على المذكرة وقرر إعفاء كيما من ٥٥% من السماد الازوتى المورد لوزارة

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

الزراعة ولكن بشرط أن الوزراء المعنيين والسيد المحاسب رئيس الشركة القابضة يجتمعوا ليبحثوا كيف سيسدد عجز الكميات التي كانت توردها كيما .
وكان يعتقد سيادته أن كيما تورد أسمدة للبنوك الزراعية وعند علم سيادته أن الشركة لا تورد للبنوك وبالتالي أصبح لا يوجد عجز وبالتالي تأكد معالي وزير الزراعة بأن كيما لا تورد أسمدة .
وبالاجتماع بمعالى وزير الزراعة قال أن كيما لا يوجد عليها توريد لكن لكى يكون هناك مساواة بين الشركات المختلفة ، لابد من توريد أى كمية وليكن ٦ الاف طن شهرياً كمية ثابتة وليست متغيرة وتم ذلك فى إجتماع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ وفى نفس الوقت أعطانى ميزة اخرى وهى أن أى سماد أزوتى ممكن ان نورد منه وليس شرط أن يكون يوريا.
وخلال الإجتماع أكد معالى السيد الأستاذ / وزير الزراعة يتم بدءاً من ٢٠٢٠/٢/١٣ توريد هذه الكمية لحين وصولا لإتفاق من رئاسة مجلس الوزراء وحتى شهر مارس ٢٠٢٠ لم تصل إلى شركة كيما أيه تعليمات ، فتم الإتصال بالسيد الأستاذ الدكتور / عباس الشناوى – رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة والذى أفاد بأن يتم التوريد من تاريخ الإجتماع فى ٢٠٢٠/٢/١٣ لكونها تعليمات وزير الزراعة لذلك تم توريد حصة شهر مارس ٢٠٢٠ مع الإلتزام بتوريد حصة شهر فبراير ٢٠٢٠ لاحقاً وعلى هذا الأساس يكون الإعفاء من قيمة رسم الصادر بداية من شهر فبراير ٢٠٢٠ وتم الإلتزام بذلك منذ ذلك التاريخ.

ـ نظراً لإنتشار جائحة فيروس كورونا وقيام شركة كيما بإصدار خطابات ضمان لصالح مصلحة الجمارك وذلك للسماح بالتصدير بدون رسم صادر مما أدى إلى إضطرار شركة كيما إلى الإستعانة بمراقب الحسابات الخارجى للبنوك الممولة (مكتب طارق جمعه) والمتعاقد معه لتدقيق البيانات المالية الخاصة بالشركة علاوة على زيادة كميات الإنتاج وإمتلاء المخزن وتهديد شركة تكنيمونت بإيقاف الإنتاج والشكوى إلى الشركة القابضة وهذا خطأ ولكن الظروف خلال هذه الفترة كانت غير مستقرة والحاجة الماسة للتصدير ودخول كميات الإنتاج إلى الموانىء وضرورة سرعة إنهاء الإجراءات الجمركية حيث تقوم الشركة بالتصدير لميناء دمياط وهناك تعليمات جمركية على وجه الخصوص لسماد اليوريا تحول دون دخول السيارات إلى الدائرة الجمركية قبل فتح شهادة الإجراءات الجمركية وسداد قيمة رسم الصادر أو إصدار خطاب ضمان بقيمته مما كان سيترتب عليه تكدس السيارات أمام بوابة الميناء وتحمل الشركة لغرامات التأخير للسيارات والعملاء ، علاوة على قيام الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بإصدار تعليمات إلى البنك

الأهلى المصرى بإصدار خطاب ضمان بمبلغ ٢٥مليون جنيه مصرى لمصلحة الجمارك بضمان أذون الخزانة للشركة القابضة وضرورة العمل على عدم تسييل قيمة خطاب الضمان.

وكما موضح بالجدول المعروض الكميات التى قمنا ببيعها من الأمونيا واليوريا ،إنتاج الأمونيا من يوليو ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ هو ٢٠٠ الف طنواليوريا ٣٠٠ الف طن ، بلغت كمية اليوريا التى تم بيعها محلياً ٤٠٠ الف طن وصدرنا ١٦٥ الف طن ،.

يوجد بعض الخسائر التى تعرضنا لها نتيجه للظروف التى كنا نمر بها منها :-

١- إنخفاض حاد فى سعر اليوريا فسعر اليوريا فى ٢٠١٩/٢٠١٨ كان ٣٠٥ دولار / طن وكان مخطط لها فى الموازنة ٢٦٥ دولار للطن ولكن للأسف تم البيع بمبلغ ٢١٤ دولار للطن ، وهذا أدى إلى حدوث خسائر فى حدود مبلغ ٦ مليون دولار.

٢- مبلغ ١,٤١٩,٥٥٨.٣٦ دولار أمريكى قيمة رسم الصادر عن شحنة كمية ٤٥٠٠٠ طن يوريا المصدرة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٦.

٣- مبلغ ٤١١,٧٣٥.٠٢ دولار أمريكى قيمة تسييل خطاب الضمان لصالح مصلحة الجمارك لتأخر الحصول على موافقة وزارة الزراعة على الكمية المطلوب توريدها من الأسمدة الآزوتية.

٤- مبلغ ٦,٣٨١,٤٩٦.٥٤ دولار أمريكى قيمة النولون المسدد لشركة سيسكو ترانس والخاص بالنقل والشحن لسماد اليوريا.

كل ذلك مع تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد والذى أدى إلى إنخفاض غير مسبوق فى الأسعار العالمية وذلك نتيجة لإنخفاض أسعار الطاقة العالمية والذى إنعكس بالتتابع على أسعار تصدير سماد اليوريا مما أدى إلى إنخفاض تصدير كافة الشركات المصرية المنتجة لليوريا مما أدى إلى تشبع السوق المحلى وإنخفاض الأسعار.

بالنسبة لكيما١ فحتى عام ٢٠١٨ كنا نكسب لكن منذ أواخر٢٠١٨/٢٠١٧ بدأنا إيقاف وحدة الهيدروجين وإنتاج الأمونيا فى كيما١ ، وبالتالى كان يوجد أكسجين يستنتج من الهيدروجين ومنع هذا الاكسجين مما أدى إلى أن مواصفات حامض النيتريك اصبحت غير مطابقة .

فى ٢٠١٩/١١/٢٦ حدث شكوى من أحد المدارس من وجود إختناقات وبرر المحافظ فى ذلك الوقت بأن شركة كيما هى المتسبب وبتحرى الأرصاد الجوية أظهرت إتجاهات الريح بأن الموضوع ليس له علاقة بشركة كيما .

وهذا أدى إلى إيقاف أكثر من ٩١ يوم نظراً للظروف البيئية وبالتالى إنخفض الإنتاج من ١٠٠ الف طن إلى ٤٨ الف طن .

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

الشئ الأخر أن شركة كيما كان يوجد لديها أراضى فى أنحاء متفرقة واستولى عليها الأهالى وبدأنا فى الفترة الحالية تحديد هذه الأراضى .

وإتضح لنا أن شركة الكهرباء التى تشتكى دائماً أن لها مبالغ لدى كيما إتضح أن لديها ٤ قطع أراضى خاصة بكيما واستولت علي ثلاثة منهم ، أخذنا حكم إبتدائى بنزع الملكية ودفع تعويض عن تلك الفترة والرابعة تم تأجيلها إلى ٢٠٢٠/١٢/٢٤ وتبلغ مساحة هذه الأراضى مليون متر مربع ، وقمنا بعمل حصر كامل لكافة الأراضى الخاصة بنا ويوجد أراضى جاهزة لدخول المزاد .

وفى نهاية الكلمة أشكر حضراتكم وكل من ساند شركة كيما وخاصة السيد محافظ أسوان وكل الأجهزة فى أسوان وأشكر السيد رئيس الجمعية العامة والسادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات والسادة الحضور .

السيد / رئيس الجمعية العامة

بالطبع مثل ما قام بالشرح السيد المهندس/ عيد الحوت بأن مشروع كيما٢ بدأ منذ أكثر من عشر سنوات تلقى الكثير من العثرات خلال فترة تنفيذه سواء فى البداية والثلاث سنوات الأولى فيما يتعلق بالثورة وبعد ذلك مشاكل متعلقة بالتمويل وتوافر العملة فى هذه الفترة ، ثم بدء عمل تسوية بمبلغ كبير جداً تحملته شركة كيما لكى يبدأ المشروع وبمجرد ما بدء فى ٢٠١٦ أيضا كان يوجد العديد من المشاكل ولكن بالنسبة لنا كما عرضنا على حضراتكم فى الجمعية السابقة أن الهدف الرئيسى أن يعمل هذا المشروع ، وهذا كان هدف وحلم فى الحقيقة ، وكنا نحاول أن نذلل كل العقبات لتحقيق هذا الحلم ، وبالفعل بدأ مشروع كيما فى العمل بعد إستيفاء كافة المواصفات الفنية المطلوبة للإستلام وبدأ بالفعل وحقق الأرقام التى كانت مطلوبة فى الفترات المحددة ، سواء كان فى الإستلام الميكانيكى أو شهادة الإستلام المبدئى ، كان لابد من تحقيق معايير معينة فى تواريخ معينة وإنتاج بطاقات معينة لفترات معينة وهذا كان أول إنجاز فى الحقيقة .

والمشروع تم تنفيذه وعمل لمدة خمسة شهور تقريباً الأن حدث مشكلة فنية فى الضاغط الخاص باليوريا فى شهر سبتمبر ٢٠٢٠ بالطبع هذا الموضوع مزعج جداً ولكنه موضوع وارد ويمكن أن نراه فى كل مصانع الأسمدة فى العالم بإختلاف التكنولوجيات سواء أمريكية أو ألمانية أو صينية حدث بها مشاكل مثيلة والمجلات العلمية تثبت ذلك .

وبفضل الله بالتواصل مع المورد والمنتج للضاغط كان من الممكن أن يتم الإصلاح خلال ستة أشهر وهذا كان التوقيت الطبيعى لإصلاح هذا العطل .

لكن بتعاون جميع الجهات إستطعنا بفضل الله تشغيل الأمونيا منذ حوالى أسبوع وغداً صباحاً بإذن الله تعمل وحدة اليورياوبذلك يصبح مصنع كيما ٢ يعمل بطاقته القصوى بعد ٣ شهور من حدوث المشكلة وذلك بتفاهم كامل مع المقاول ومع

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

المورد الرئيسى ونحن بالفعل فى فترة الضمان وخلال سنة الضمان ، وبالتالى هم مسئولون مسئولية كاملة عن المشروع وجميع المعدات التى به وكان أهم شئ أن يعمل المشروع وينتج ويبيع ويؤدى التزاماته سواء كانت للبنوك أو البترول وهذا كان أول هدف لابد من الإنتهاء منه ٠

الحسابات التى بيننا وبين مقاول المشروع التى له وعليه كل هذه الأمور مطروحة أمام لجنة فض المنازعات عقود الإستثمار بوزارة العدل وهذه اللجنة متمثل بها كل جهات الدولة حتى نكون مطمئنين أنه لا يوجد أسرار ٠

ـ يوجد ملف كامل بحقوق الشركة مقابل الملف المقدم من المقاول التى يطالب فيها ببعض الحقوق والإثنان معروضين أمام لجنة فض المنازعات عقود الإستثمار لكى نصل إلى تسوية تضمن التعاون بالإضافة أننا متعاقدين مع المقاول على عقد تشغيل وصيانة لمدة سنتين إلى أن نطمئن أن العمالة لدينا الذين تم تدريبهم فى شركة ابو قير أو الذين تم تعيينهم بعد فحوصات دقيقة من شباب المهندسين والكيميائين وقفوا على أرجلهم وأصبحوا مطمئنين وإكتسبوا الخبرة الكافية التى تمكنهم من قيادة هذا المشروع ٠

فبالتالى كان يجب أن أؤمن لهم هذا التواجد لكى يطمئنوا ، فتعاقدنا لمدة سنتين مع المقاول بعقود تشغيل وصيانة ويكون مسئول عن المشروع بالكامل ويقوم بتدريب العمالة الموجودة بالإضافة إلى أن جزء من التسوية المعروضة على لجنة فض المنازعات عقود الإستثمار التى تمثل تأهيل كيما١ والتى تشمل وحدة الحامض ووحدة النترات وعمل وحدات جديدة ، هذا بإختصار الوضع الحالى ٠

ـ يوجد أيضاً ملف كبير نعمل عليه وهو ملف التمويل ، نتيجة الظروف التى مرت بها كيما من بداية المشروع والظروف التى كانت تمر بها البلاد ومعايير المخاطرة بالنسبة إلى مصر كانت مرتفعة جداً خلال هذه الفترة وبالتالى شروط التمويل التى تعاقدت عليها كيما تقريباً نقدر أن نقول عليها مجحفة ولكنها كانت مناسبة مع الظروف المتاحة فى ذلك الوقت ، وبالتالى هدفنا اليوم بعد تشغيل المصنع الإطمئنان أنه يعمل طبقاً للمعدلات المتعاقد عليها ويمكن أن نجلس مع البنوك للتفاوض على التمويل أو نجد مصادر تمويل أخرى نسدد بها القرض القديم وتكون بشروط ميسرة وهذا الموضوع تعمل عليه لجنة من المتخصصين ولكن الشرط الرئيسى أن يكون المصنع يعمل ، وتم إستخراج رخصته وبالتالى يوجد قائمة من الإشتراطات قبل الجلوس مع البنوك وهذا ملف كبير إلى حد كبير نحاول إنجازه ٠

ونطمئن حضراتكم أن الناحية المادية للمصنع بإذن الله غداً سوف يعمل بالطاقة القصوى ويحقق المعايير التى تم التعاقد عليها ٠

ونطمئن حضراتكم بأن التحديات الأخرى سواء كانت إتفاقية التسوية أو إعادة التمويل نعمل عليها ، وبالقريب سنقرأ عن هذه المواضيع أو نقوم بعرضها على حضراتكم بإحدى الجمعيات العامة ٠

نترك الميكروفون للجهاز وبعد ذلك نتلقى التعليقات ٠

السيدالمحاسب / هانى روفائيل سوريال وكيل أول الوزارة - مديرالإدارة

شكراً عماد بك

السادة أعضاء الجمعية العامة – السيد رئيس الجمعية العامة

السادة أعضاء مجلس الإدارة – السادة الحضور كل عام وحضراتكم بخير ٠

نحن نجتمع اليوم فى جمعية عامة عادية لشركة كيما لكن هى ظروف غير عادية كما كررنا مراراً ٠

أول الظروف هى جائحة كورونا التى جعلتنا متباعدين عن بعضنا البعض كما بالقاعة وبالرغم من إختصار السيد المهندس / عيد الحوت الكثير من التقرير فلابد أن أختصر أيضاً تقرير الجهاز المركزى خاصةً أن تقرير الجهاز لهذا العام تقرير كبير والرد عليه سيكون كبير والتعقيب عليه تعقيب كبير ، ولو قمنا بقراءة ملحوظة ملحوظة لن نغادر القاعة ، خاصة أن شركة كيما رائدة وبها إستثمارات كبيرة ولابد أن تحترم منا كفريق عمل ، لابد من إحترام كل جنيه تم صرفة فى شركة كيما ولابد من التدقيق فى كل مبلغ وكل ملحوظة وهذا ما جعلنا نبذل جهد كبير وعرض كبير وسوف ألخص على حضراتكم كالاتى:

التقرير عن القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ كان تقرير نمطى كباقى الشركات ، الشركات تقدم نتائج أعمال ونحن نعقب على هذه النتائج ، وهل النتائج تثبت كما هى مقيدة فى الدفاتر أم يوجد مخالفات حسابية أومحاسبية وهذا الجزء الأول فى التقرير.

الجزء الثانى : هو سلامة التصرفات والذى تحدث عنه عماد بك بجزء كبير وهو المشروع الجديد الوليد الذى نتمنى أن يعمل ٠

حضرتك كمساهم حاضر الجمعية تنظر إلى نتائج الأعمال – كلنا متوقعين نتائج مبهرة للمشروع فى أول سنة وكنا متوقعين خير كبير لكن للأسف تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن ٠

نحن لدينا إستثمارات مالية بحوالى ١٣,٢ مليار جنيه ، مشروع كيما٢ فقط يستحوذ على ١١,٢مليار جنيه ، وهذا ليس رقم هين لتركه بدون تعقيب ٠

صافى الخسارة ١,٣٥٠مليار جنيه ، منهم ضرائب مؤجلة ٩١٥ مليون جنيه وخسائر تشغيل بنحو٤٣٤ مليون جنيه ، رغم أنه كان المستهدف تحقيق أرباح تشغيل ٤١٣ مليون جنيه ٠

الإيرادات متضمنة ٩٩٥ مليون جنيه فروق عملة وواردات إستثمار من شركة أبو قير بنحو ٤٤ مليون جنيه و إيرادات عرضية تفوق ١٤٠ مليون جنيه ٠
أيضاً من ضمن الخسائر التى تحملتها الشركة ، وكل هذا الكلام مذكور بالتفصيل وأستأذن عماد بك إدراج التقرير بالكامل والرد والتعقيب بالكامل والمذكرة التى ستسلم فى حينه كالمتبع فى كل الجمعيات إختصاراً للوقت ٠
أحد أسباب الخسائر زيادة التكلفة عن سعر البيع ، وتم تقييم المخزون بها وحققت تقريباً ٣١,٣ مليون جنيه خسائر ٠
تم بيع بعض الأصناف من الإنتاج التام برقم مماثل للخسائر متضمناً ٦٢ مليون جنيه وهذا فقط تقييم صنف أو صنفين من الإنتاج التام ٠
يوجد هدر غاز خلال الخمسة شهور السابقة قدرها ٧٠ مليون جنيه ، بالطبع دفاتر الشركة أفصحت عن هذا ، والأرقام هذه مدققة .
كالعادة المخصصات غير كافية ونطالب بتدعيمها ، وإعادة دراستها ، دائما نطالب الشركة باكثر من تقرير بوضع نظام رقابة على المخزون ، خاصة مخزون الإنتاج التام ، الإنتاج يسلم بإسلوب تقارير وإسلوب بدائى لا يرقى أن نراقب على إنتاج مصنع بمبلغ ١١ مليار جنيه ، وهذا الكلام تكرر تحت نظر الجمعية ولابد من إعادة النظر فى إسلوب الرقابة على مخزون الإنتاج التام ٠
يوجد إلتزامات قصيرة الأجل كما وضح رئيس الجمعية فى شهر ١٢ مقدارها ٦١٠ مليون جنيه تقريباً قيمة قسط القرض للمشروع والفوائد المستحقة عليه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ .
بخلاف قسط قرض البنوك بنحو ٣١٢ مليون جنيه وفوائد مستحقة بنحو ٢٩٠مليون جنيه وقرض الشركة القابضة الذى دفعته بحوالى ٧١٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ولم يسدد ٠
الشركة مكبلة والهيكل التمويلى بها مكبل بأرقام وتحتاج إلى إعادة نظر وإعادة هيكلة كان الله فى عونهم ٠
قروض البنوك حوالى ٥,٦ مليار جنيه ، قروض مستحقة خلال السنة ٩٨٩ مليون جنيه ، نتيجة الخسارة هذا العام حقوق الملكية إنخفضت من ٥,٦ مليارجنيه إلى ٣,٩ مليار جنيه أى بنحو ٦٩% أى أكثر من ثلث حقوق الملكية تأكل ، وهذا رقم خطير وهذا دور مراقب الحسابات وهو إعطاء ضوء أحمر يقول خذوا حذركم من رأسمالكم.
ـ يوجد مشاكل مع شركة كيما ذكرناها الجمعية الماضية فى إعتماد الموازنة لم تقم الشركة بموافاتها ولم تقم بعرض موازنة شركة كيما حتى تاريخه ، نحن فى شهر ديسمبر – الشركة التى لا تقدر بالنظر على مستقبلها لانها لا تمتلك حاضرها ٠

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

المصنع لا يعمل الريس قال سيعمل غداً – يوجد خسائر ومستمرة ونزيف خسائر الشركة والعاملين بها ٠

والشركة تحتاج تضافر جهود مجلس الإدارة والعاملين وتوحيدها لقيام كيما من عثرتها – كيما فى عثرة وتحتاج إعادة نظر ٠

شركة لم يتم إعداد موازنة لها للعام القادم ولا يوجد عندها خطط للعام القادم كيف يتم المحاسبة والجمعية العامة على ماذا ستحاسب الشركة ؟ وما هو المستهدف وما هى خطة الشركة ؟ لايوجد

وهذا الجزء الأول فى التقرير بإختصار وهو الجزء النمطى فى التقرير الذى يتكلم عن نتائج الأعمال وملاحظات محاسبية كثيرة لن نكررها ٠

أما بالنسبة للمشروع أيضاً مذكور عنه ملاحظات بالتفصيل بشكل مدقق وسأقوم بتسليم السيد رئيس الجمعية مذكرة برؤوس عناوين عن المشروع لتثبت فى المضبطة ، وهذه مطلوب بها شئ من إثنين :

١- إما لجان تدرس وترد .

٢- أو إحاله لجهات التحقيق مباشرةً ٠

المذكرة هى تلخيص للتقرير

اولاً الملاحظات التى شابت تنفيذ وإستلام المشروع ، وترى الإدارة إحالتها مباشرة إلى جهات التحقيق ٠

أول شئ التأخير فى إستلام المشروع نحو ١٦ شهر ، حققت خسائر تحملتها الشركة بنحو ٥٥٠ مليون جنيه طبقاً للنموذج المالى للمشروع المقدم للبنوك فى ٢٠١٨/٣ وهذه المبالغ كان يمكن تحقيقها تحولت إلى خسائر ٠

بفحص المشروع تبين قيام السيد العضو المنتدب المتفرغ لشئون الإدارة بالتوقيع منفرداً بالإستلام على كافة شهادات الإستلام من مقاول المشروع وهذا موضوع خطير ويحتاج إلى رد وتحقيق ٠

عدم قدرة الإستشارى الفنى للبنوك شركة (نيكسنت) والذى تم التعاقد معه فى ٢٠٢٠/٤/٢٧ على إعطاء تقرير عن المشروع حتى تاريخة ٠

يوجد أخطاء فنية عديدة مذكورة فى التقرير وكما قال السيد رئيس الجمعية العامة من الوارد حدوثها فى كثير من الشركات لكن أنا أتحدث فى مشروع وليد فهذا مؤشر غير جيد ٠

يوجد تضارب مصالح بما يضر بحقوق الشركة حيث تم التعاقد مع شركة تكنومونت لتشغيل المشروع لمدة سنتين وهى نفس الشركة المنفذة للمشروع ، فأصبحت خصم وحكم فى آن واحد ، وهذا لايستقيم .

قيام الشركة بعمل وثيقة تأمين مؤقتة ضد مخاطر التشغيل من قبل شركة مصر للتأمين على مصنع كيما٢ ولمدة عام واحد لتغطية المصنع فى حدود (٢) مليار

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

جنيه ، ولم تشتمل الوثيقة على تغطية مخاطر فقد الأرباح والخسائر الناتجة عن التوقف الكلى والجزئى للعمل مع عدم إلتزام الشركة بإتخاذ كافة الإحتياطات اللازمة لحماية الأعيان المؤمن عليها والمحافظة عليها ، وإتباع كافة القوانين ، وهو مالم تقم به الشركة ، بالطبع يوجد أثار سلبية على التسوية الودية كما قال عماد بك ، وهذه الأمور كلها فى فض المنازعات ، وسننتظر ماستسفر عنه نتيجة اللجنة .

ثانيا :ـ يوجد ملاحظات فى موضوعات أخرى مطلوب إحالتها إلى جهات التحقيق .

منها موضوع فرن الفيروسيليكون والذى إنتهى تماما ، وأصبح غير مستهدف إنتاج له ، وعليه أكثر من علامة إستفهام ، وهذا يحتاج إلى تحقيق .

ـ يوجد موضوع مطلوب فيه التحقيق رغم ان الشركة قامت بإجراء التسوية المحاسبية عنه ، وهو سبق إثارته فى العام السابق وهو إضافة كميات بدون وجه حق فى مخزون الإنتاج التام ، أسفرت عنه إجراء تسوية بنحو ٨١ مليون جنيه ، ٣٠ مليون جنيه خصما من الأرباح المرحلة ـ وتحميل الخسائر المرحلة بنحو ٥١ مليون جنيه ، كان يتعين على الشركة التعاون مع الجهاز والإصغاء لصوت العقل ، وإجراء هذه التسوية فى حينه ، لكن تم نوع من المكابرة والتسويف والمماطلة ، أدت إلى أنها تمت التسوية هذا العام ، وهذا موضوع يستوجب التحقيق لأن العام الماضى بناءا على النتائج غير المدققة وغير المحققة وحققت خسائر ـ الشركة أخفت عنا تقرير اللجنة التى قامت بالجرد ، وفى النهاية إعترفت بوجود عجز .

ـ تم صرف صرف مكافات العام الماضى وهذا أمر لايستقيم .

ـ يوجد موضوع التعاقد مع شركة سيسكو ترانس للنقل ، ويوجد مواضيع شابت التعاقد مع شركة أى سى سى للإستشارات والخدمات اللوجيستية .

ـ يوجد مخالفات أدت إلى مطالبة مصلحة الجمارك بمبالغ كبيرة تصل لنحو ٩٦ مليون جنيه .

ـ يوجد مخالفات شابت تحرير شيك بنحو ٤ مليون جنيه للمورد شركة مصر النور لشراء مواد تعبئة وتغليف دون إستلام أى كمية منها .

ـ يوجد ٣٧ مليون جنيه تعويضات لمقاول مشروع كيما٢ دون الرجوع إلى البنوك الممولة فى تحمل هذا المبلغ ، رغم تأخرها فى إصدار الإعتمادات المستندية .

كل هذه المواضيع نحن نطلب من الشركة القابضة أنها تأخذ خطوة وتقوم بدورها ، وتحقق فى هذه المواضيع وتقوم بالرد علينا .

ـ دور الشركة التابعة إنتفى ، والرد بإرجاءه لايفى بما جاء بالملاحظات ، وغير مقنع تماما .

ـ يوجد مواضيع نرى إحالتها للسيد/ وزير قطاع الأعمال خاصة أنه من الممكن أن يساعد بها بتوجيهاته ، منها عدم إتمام المشروعات المكملة لمشروع كيما٢ حتى تاريخه متمثلة فى خط السكة الحديد بتكلفة تصل لنحو ٦٢ مليون جنيه .

- إعادة تأهيل مصنع السماد القائم بتكلفة نحو ٧٤ مليون جنيه.
- عدم وضوح السياسة البيعية والتسويقية لشركة كيما بشأن الخطة التسويقية لمنتجات مشروع كيما٢ وهذا مذكور فى التقرير بالتفصيل .
- لايوجد مصنع وليد ولايوجد معه خطة تسويقية ، نحن نحتاج خطة تسويقية ، وكيفية تحقيقها ؟ ومن المسئول عنها لكى يستطيع مجلس الإدارة ، وبالطبع ذلك مطلوب من مجلس الإدارة أن يضعها ويقول من المسئول عن تحديدها ، والمخالفات التى تتم ، تتم لماذا ؟

طبعا نحن ذكرنا النتائج السلبية للمبيعات ، وضعف الرقابة على الإنتاج والمخزون ، وأنه لم يتم إعداد الموازنة النخطيطية .

الملاحظات كثيرة وجسيمة ، وأنا أكتفى بهذا القدر ، وسأنتظر الرد من عماد بك على ماورد بالتقرير والسادة أعضاء الجمعية الموقرين أعتقد أنهم قرأوا التقرير بالكامل على موقع البورصة ، فلايوجد جديد يمكن أن أضيفه الآن ، إلا بعد سماع الرد من عماد بك .

السيد رئيس الجمعية العامة

شكرا هانى بك ،،

طبعا التقرير المعروض على حضراتكم تقرير تفصيلى يمثل تشخيص لكل الأمور التى بالشركة ، سواء كانت فنية أو تعاقدية أو تسويقية أو مالية ، وفى الحقيقة أنا أشكر الجهاز المركزى والزملاء الذين قاموا بهذا المجهود الجبار لأنهم فى الحقيقة أعطونا التشخيص الذى نعمل عليه ، لكن نرى النقاط التى تحتاج إصلاح ، والنقاط التى تحتاج أننا نتعامل معها حفاظا على حقوق المساهمين وحقوق الشركة ، فأشكرهم على ذلك .

من الطبيعى كما أشار هانى بك أن النتائج المحققة خلال العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ليست متناسبة مع التقديرات ، ولكن طبعا حضراتكم التقديرات كانت مبنية على أن المشروع يتم إستلامه فى ديسمبر ٢٠١٩ وبالتالى الموازنة كانت معدة على أننا سنعمل فترة أطول ، بينما الحقيقة أننا إستلمنا المشروع فى إبريل ٢٠٢٠ ، وطبعا هذه كانت فترة الكوميشنج بها تشغيل وإيقاف وهذا طبيعى ، فالإستلام يحدث إن حضرتك تبدأ فى التشغيل وتواجه بعض الملاحظات فيتم الإيقاف وإصلاحها وهذا الطبيعى ، لذلك فترة الضمان فى المصانع مثل تلك سنة كاملة ، يكون متوقع فيها أن يحدث اى شيىء ، لأن حضرتك بعد السنة لو وجدت معدة عملت لسنة بكفاءة من غير المتوقع أن يحدث شيىء بعد ذلك ، ولكن كل المشاكل الفنية فى المعدات تحدث فى خلال فترة الضمان ، ولذلك هذا هو الهدف من فترة الضمان ، أنه إذا ظهرت عيوب فالمقاول أو المورد يتلافاها . سواء بإصلاحها أو بإستبدالها ، وبالتالى هذه أشياء متوقعة ، فطبعا نتيجة إن الشركة

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

عملت فترة فى الشهرين الأخيرين من العام المالى ، وبالتالى حدث التفاوت الكبير ، بالإضافة إلى موضوع كما عرض هانى بك موضوع الضريبة المؤجلة ، وهذا موضوع متعلق بتطبيق القانون وهو متعلق بعملية التفاوت مابين الإهلاك طبقا للطرق المحاسبية مقارنة بالإهلاك بالطرق الضريبية .

معدلات الإهلاك هنا تبقى مختلفة وطريقة الحساب تبقى مختلفة وبالتالى ينجم عنه فرق وهذا الفرق هو مايسمى الضريبة المؤجلة ببساطة وذلك لغير المتخصصين ، وهذا موضوع متعلق بتطبيق القانون ومتعلق بالمعايير المحاسبية وليس له علاقة بالتشغيل ، بينما التشغيل وهو عبارة عن خسارة ٤٠٠ مليون جنيه ، ناتجة عن أننا كنا مقدرين لفترة أطول ، والفترة التى عملت فيها الشركة فترة أقل وفى ظروف خاصة ، وهذا هو التفسير .

بالنسبة للموضوعات التى أثارها هانى بك ، بإذن الله .. حضراتكم سيتم تشكيل لجان متخصصة لكل نوع من المشاكل التى أثيرت فى هذا التقرير وسنحاول أننا نرد بأقصى سرعة ، أتمنى أن يكون بحد أقصى ٣٠ يوم ، وسنحاول أننا نرد على كل هذه الأمور والطبيعى أننا لانتستر على أحد ، ولو هناك أى خطأ سيتحمل المخطىء نتيجة خطأه ولكن الفكرة أن تقوم اللجان ببحث كل هذه الأمور والظروف المتعلقة بإتخاذ القرارات ، لأن أغلب هذه الأمور كانت متعلقة بإتخاذ قرارات فى ظروف معينة وفى توقيتات معينة ، فبالتالى لابد أن نأخذ فى الإعتبار الظروف المحيطة بإتخاذ القرار عندما كان الشخص يتخذ القرار ، وماهى البيئة التى كانت حوله ودفعته لإتخاذ هذا القرار ، لأننا لانجلس لتقييم قرارات أتخذت فى ظروف لم نكن نراها ، وبالتالى سنجعل هذه اللجان تدرس كل الأمور المعروضة ، وتأتى بتقاريرها وسيتم تقديمها إلى الجهاز المركزى ، لكى نستطيع حسم كل هذه الأمور .

السيد رئيس الجمعية العامة

فليتفضل السيد المحاسب/ هشام الصفتى بعرض تقرير تقييم الأداء

السيد المحاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتى ـ رئيس قطاع الكيماويات ـ تقييم الأداء

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا لحضراتكم ... أحيى جميع الحضور وعلى رأسهم السيد/ رئيس الشركة القابضة والسادة الزملاء مراقبى الحسابات وجميع الحضور .. ربنا يبارك فى الجميع ويكفيهم شر هذه الأمراض الموجودة ، طبعا أنا حزين للأسف لأن كانت الموازنة التى كانت معروضة عن العام السابق كانت طموحة جدا بإستثمارات كبيرة طبعا مثل ماقال الجميع ١١,٢ مليار جنيه تقريبا وزيادة عن الإستثمارات التى كانت موجودة أساسا ، وللأسف لم يتحقق فيها إلا الفتات ، المستهدف من الإنتاج لم

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

يكمل ٢٠% ، والمبيعات لم تكمل ٩% ، طبعا ذلك أثر على مجمل الربح المستهدف ، وحضراتكم سردتوا هذا الكلام . ولكن انا سأنظر على إقتصاديات التشغيل والتى هى عبارة عن المصنع القديم والشهرين الذى عمل فيهم المصنع الجديد ، ولن أتحدث عن مشاكل المصنع والنواحى المالية والإستثمارية أو التسليم والتسلم ، هذه قام بتغطيتها زميلى السيد/مراقب الحسابات بإسهاب ، ويوجد بها تفصيلات ، بالنسبة لى أضيفت إلى أشياء كثيرة ، لكن أنا سأتكلم عن إقتصاديات التشغيل ، فمن المفترض لو قارنا عمل الشركة هذه السنة بالسنة التى قبلها وقمنا بإضافة الشهرين (مايو- يونيو) والتى عمل فيها المصنع الجديد ، سنلاحظ أنه لم يطرأ أى تغييرات محسوسة فى إنتاج الشركة رغم دخول إستثمارات جديدة لشهرين ، حيث ثبت نسبيا قيمة الإنتاج بسعر البيع كان ٤٤٧ مليون جنيه وأصبح ٤٥٧ مليون جنيه أى زاد ١٠ مليون جنيه فقط ، طبعا مفترض أن لو المصنع الجديد به مشاكل ، فلماذا لم يعمل المصنع القديم بشكل جيد ؟ هذه نقطة مهمة جدا .

حتى إذا نظرنا لأداء الشركة فى إستغلال الطاقة فى المصنع الجديد فى الشهرين ولن نتحدث عن المشاكل قبل الشهرين من الإستلام وتجارب التشغيل ، ونتحدث عن الشهرين الذين أدخلوا إنتاج تام ، متوسط معدل إستغلال الطاقة طبقا للموازنة التى تحدث فيها مهندس/ عيد بك الحوت قبل ذلك ١١٠% والتى عرضها الآن وعند النظر للآمونيا خلال الشهرين ، نسبة إستغلال الطاقة فى المصنع الجديد فى الشهرين ٨١% وليس ١١٠% وهذه الأرقام الموجودة فى تقييم الأداء التى أرسلها سيادته ، المعدل الشهرى المفروض ٣٦ ألف طن والإنتاج الذى تم خلال الشهرين المفروض يكون ٧٢ ألف طن ولكن الذى تم إنتاجه ٥٩ ألف طن بمعدل حوالى ٨٢% ، بالنسبة لسماد اليوريا ٤٦ ، الإنتاج فى الشهرين المفروض يكون ٩٦ ألف طن والفعلى ٩١ ألف طن بمعدل ٩٤% ، أى حتى نسبة إستغلال الطاقة فى المصنع الجديد الذى من المفترض أنه تم إستلامه أقل من المعدلات التى كانت طموحة فيها الموازنة .

أيضا نسبة إستغلال الطاقة فى المصنع القديم كانت العام السابق فى إنتاج سماد نترات النشادر كانت ١٥% فى العام الماضى سيئة وهذا العام أصبحت أسوأ وهذا العام أصبحت ١٢% ، ونترات الأمونيوم كانت ٤١% وأصبحت ٣٣% أى أسوأ ، حامض النيتريك كان ٢٤% وأصبح ٢٢% ، والمدهش فى إقتصاديات التشغيل شيئ غريب جدا ، الآمونيا إنخفضت فالمفروض هذا يعطينى إنخفاض فى تكلفة الإنتاج ، فالأمونيا إنخفضت إلا اننى فوجئت أن تكلفة إنتاج الوحدة من نترات الأمونيا زادت ١٢% . حللت أسباب الزيادة ، وجدت أن الأجور المحملة برغم نسبة إستغلال الطاقة عن العام السابق لم تكن الفجوة كبيرة ، إلا أننى وجدت أن

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

الأجر المحمل على طن السماد السائل العام السابق ٧٦٥جنيه/طن أجور هذا العام ١٩٦٦جنيه /طن أجور ، سماد نترات الأمونيوم كانت المحمل عليها من الأجور ٧٩٥جنيه /طن ، أصبحت ٢٠٤٢ جنيه وبرغم أيضا أن متوسط أجر العامل من عمال كيما والخامات الإنتاجية إنخفض من ٧٣ ألف إلى ٧٠ ألف وهو متوسط أجر العامل ، فوجئت أيضا أنه يوجد عدد عمال موجود تم تعيينه جديد ، وهؤلاء العمال الجدد المؤقتين من المفترض أن يكون لهم مردود على الإنتاج ولكن لا أعرف كيف تم توزيعهم ، هذه المبالغ التى دفعت تم توزيعها على المصنع القديم ، فلذلك نسبة المحمل على المنتج القديم زاد والجديد ماذا وزع عليه ، هل الشهرين فقط ، ولاتحمل به تجارب التشغيل ، أنا لا أعرف ماذا فعلت الشركة فى موضوع الأجور التى فجأة حملت على كل طن ، وكيف تم توزيعها ، ولكن نوصى الشركة فى ظل ماتلاحظ من تدنى نسب إستغلال الطاقات الإنتاجية لكافة المراحل الإنتاجية المتاحة وتوقف مصنع الفيروسيليكون عن العمل أن يتم إستغلال العمالة المتاحة بالشركة .

ـ إعادة هيكلة العمالة نفسها بعد إجراء التدريب التحويلى لإستخدامهم فى العمل بالمصنع الجديد ـ ويتم عقد دورات تدريبية لهم لكى يتم تعيينهم فى المصنع الجديد ، وهؤلاء بالفعل عمالة زائدة ، حتى بالرغم من أن نسبة إستغلال الطاقة قلت فأصبحت هذه العمالة بدون عمل ولايوجد نسبة إستغلال طاقة لمصنع الفيروسيليكون ، لأنه كان يأخذ عمالة ، وهل فعلا هؤلاء العمال تم إجراء تدريب تحويلى لهم ، حتى نبدأ فى الإستفادة منهم بدلا من إحضار عمالة مؤقتة ، والعمالة المؤقتة التى تم تعيينها هذا العام التى زادت ، أنا أرى ٥١١ عامل تم تعيينهم هذا العام والعام الماضى كان ٨١ عامل ، وهؤلاء ال٥١١ والمصنع لم يعمل ، متوسط أجرهم فى المصنع ١١٠ ألف جنيه والعام الماضى كان العمال المؤقتين متوسط أجرهم ٦٦ ألف جنيه وهذا العام ١١٠ ألف جنيه ، وهذا بالطبع مبلغ يحتاج توضيح .

الشركة أيضا بالنسبة للإنتاج ضعف ، فلماذا ضعف التسويق ، لاندرى ؟

إنخفضت قيمة المبيعات للأسف العام الماضى ٣٤١ مليون جنيه وهذا العام ٣١٥ مليون جنيه ، الصادرات إنخفضت ١٨٨ مليون جنيه أصبحت ١٤٤ مليون جنيه

ويشير هذا الإنخفاض فى مبيعات الشركة محليا وخارجيا والذى لايتناسب مع ماتم إستثماره بالشركة فى السنوات الأخيرة إلى أن الشركة تعانى من صعوبة تصريف إنتاجها سواء من الأصناف المنتجة فى المصنع القديم وتلك المنتجة من المصنع الجديد ، حتى المصنع الجديد نفسه لم يتم تصريف سوى ثلث ماتم إنتاجه من سماد اليوريا ٤٦,٥% ، أى أنه تم إنتاج ٩٠ مليون ، وماتم تصريفه الثلث فقط ، لماذا؟

ـ لم يتم تصريف سوى ١٣٢ طن من منتج الفيروسيليكون بنسبة ٨,٢% من المخزون ، تم بيع ١٣٢ طن فقط والمخزون ١٦١١ طن ، ولو إستمرينا بهذا

المعدل فى المبيعات أحتاج ١١ سنة لكى أصرف المخزون لدى ، وهذا يحتاج إعادة نظر .

ـ لايزال رصيد المخزون من منتج سماد نترات النشادر كبيرا ، حيث يعادل كميته فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ البالغة ١١ ألف طن بنسبة ٦٦% مما تم إنتاجه فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ أى أن المخزون لدينا يمثل ثلثى ماتم إنتاجه ، وهذا يحتاج إلى إعادة نظر .

ملحوظة : شركة الدلتا التى كانت تنتج يوريا تركيز ٤٦% ونترات النشادر من شهرينايرمتوقفة ، أى يوجد لدى مساحة فى السوق ، وأنا غيرقادر على بيع مالدى من مخزون ، فما العمل ، وماهو المطلوب من الشركة لكى تعمل ، إذا كان السوق أساسا خرجت منه شركة ، وهذا أثر على متوسط سعر البيع المحلى ولايغطى تكلفة كلية لسماد نترات النشادر تركيز ٣٣% فقط ، وهذا عجز ٦٦% ، ولاأستطيع تغطية تكاليف كلية حتى تكاليف المواد والخامات المباشرة فقط ، وذلك بدون الأجور أيضا فى خامات السماد السائل نفس القصة ، كلهم للأسف سبب الخسائر ، والخسائر عبارة عن سعر بيع وتكلفة ، وعند طرح الإثنان يوجد أسعار بيع متدنية ، وفى نفس الوقت التكاليف أعلى من المعدلات الطبيعية ، فللأسف الشركة خسرت خسائر كبيرة هذا العام ، ونأمل كما قال هانى بك أن يروا حل لأن هذا الإستثمار أموال حرام أن لاينظر إليها جيدا ، ونتأكد من أنها تأتى بالعائد بعد دفع تكاليف إستثمار هذا المال ، لأن هذا المال عليه ديون للبنوك ، فكيف يتم تغطيتها ، وكيف يحصل المساهمين على أموال من إستثماراتهم ، وهذا الكلام يحتاج وقفة مع الشركة ، وإعادة النظر فى كيفية إدارة المال ، وربنا يحفظكم ويبارك فيكم ، ونتمنى لكم كل خير ...

السيد / رئيس الجمعية العامة

شكرا هشام بك

طبعا كالعادة تحليل مهنى متخصص يوضح كل الأمور بتحليلات مالية واضحة تبين الصورة للسادة المساهمين ، يوجد إجزاء معينة أنا متعايش فيها سأوضحها وأترك الباقى للشركة للرد عليها .

طبعا مثل ماقال هانى بك وهشام بك وضح يوجد تفاوت كبير جدا بين الذى تحقق وبين ماهو مستهدف ، ولكن يوجد أمور لابد من أن نعلمها لنعرف لماذا يحدث هذا الكلام ، المصنع القديم الخاص بشركة كيما كان ينتج منتج إسمه نترات الأمونيوم ـ وحامض النيتريك ، وتستخدم نترات الأمونيوم فى التعدين وتعتبر من المفرقعات ، وبالتالى إنتاجها وتداولها يحكمه الكثير من الضوابط ، خلال العام السابق حدث متغيراثر بشكل كبيرجدا على الشركة ، والشركة لم يكن لها يد فى ذلك الموضوع .

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES الشركة المصرية للصناعات الكيماوية كيما KIMA

ـ الشركة كانت متعاقدة مع عدة دول التى تصدر لها هذا المنتج ، وكانت متعاقدة مع تركيا والسودان والأردن وبلاد كثيرة بعقود طويلة الأجل .
ـ صدر قرار سيادى بوقف التصدير إلى العديد من هذه الدول ، نتيجة العلاقات السياسية بين مصر وهذه الدول ، وبالتالى كان من الصعب جدا إيجاد بديل ، لأن الدول التى تستورد هذا المنتج هى الدول التى تعمل فى التعدين ويوجد مصادر كثيرة جدا تستطيع أن تورد لها ولسنا المصدر الوحيد ، وبالتالى كان تعويض هذه البلاد كان مشكلة ، والمشكلة الأخرى أنه كان يتم أخذ تصاريح لكى تستمر فى التوريد للدول المتعاقد معها حاليا .
وهذا الموضوع اخذ منا تقريبا ستة أشهر لكى نقنع الجهات السيادية بالإستمرار فى هذا الموضوع ، وماعقد الموضوع أكثر حادث ميناء بيروت لأن المادة التى إنفجرت فى ميناء بيروت هى نترات الأمونيوم والتى ننتجها ، وبالتالى نتج عن هذا الموضوع قرارات سيادية جعلت السبع مصانع فى مصر التى تنتج هذه المادة فى مأزق ، ومنذ حدوث هذا الحادث ونحن فى إستنفار كامل منذ ذلك التاريخ فى كل هذه المصانع ، والجهات السيادية متعايشة بداخل المصانع الآن ، وتتحقق من إجراءات الآمان والإنتاج ، وهذا توضيح لموضوع نترات الأمونيوم والتغير الذى حدث فيه وأسبابه ،الموضوع الأخر وهو موضوع الفيروسيليكون .. حضراتكم تعلموا أن قطاع الأعمال
به شركة كبيرة إسمها الفيروسيليكون فى أسوان وليست شركة كيما وإنتاجها الفيروسيليكونوكانت شركة تصدر تقريبا إلى ٤٧ دولة فى العالم ، وكانت من أنجح الشركات فى قطاع الأعمال ، وهى تابعة للقابضة المعدنية ، حدث خلال هذا العام ، نتيجة إرتفاع تكاليف الطاقة ، أن تكلفة الإنتاج فى هذه الشركات سواء كان الفيروسيليكون أو كيما أسوان ، لم تعد متواكبة مع الأسعار العالمية ، بل بالعكس لم يحدث اننا لانستطيع التصدير ، وحدوث إغراق من المنتج الصينى لمصر ، ولم يتم إيقاف هذا الموضوع ، فكانت النتيجة إن الشركات التى تنتج الفيروسيليكون تراكم لديها المخزون وبالتالى توقفوا .

وهذا ماحدث فى شركات أخرى كثيرة نتيجة إرتفاع تكاليف الطاقة والتى وضعت الشركات فى موقف ، إما البيع بخسارة أو التوقف ، وهذا توضيحا للمواضيع لأننا متعايشين مع هذه الأمور ، ونصعدها لنعرف المسئولين ياسادة ، نحن نضر بذلك صناعتنا ، ونوقف مصانعنا.

وهذا تفسير لكل ماحدث فى المصنع القديم مقارنة بالعام السابق .

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

ـ ماهى التغيرات التى حدثت أدت إلى هذا الموضوع ، ليس فقط فى شركة كيما ، كان يوجد شركات تربح بالمليارات وحضراتكم تعلموا ذلك ، ولاأريد ذكر أسماء وتحولت إلى الخسائر بالمليار نتيجة تغير ظروف التشغيل ، وإرتفاع التكلفة وعدم القدرة على المنافسة مع الأسواق الخارجية ، وإذا إستمرينا بهذا الشكل ، الموقف لايبشر بالخير ، وهذه المواضيع التى أتعايش معها شخصيا والشركة القابضة متعايشة معها .

ـ مالذى جد أيضا أثر على الإنتاجية ؟ ... موضوع البيئة

فوجئنا بالسيد المحافظ السابق حضر للشركة ويصور بالموبايل الأبخرة المتصاعدة من المداخن وينشرها على صفحات التواصل الإجتماعى ، وفوجئنا به من أول أسبوع له بالمحافظة يحارب شركة كيما ويريد إيقافها ، وكان من أسباب ذلك الزيارة التى قام بها معالى السيد/ رئيس الوزراء مع مجموعة من السادة الوزراء لكى يرى بعينه ، وقلت لهم شرفونا بالزيارة لكى تروا بأعينكم المداخن وهى تعمل ، وماهو شكل الدخان ولونه ، لكى نقنعهم بالتشغيل .

ـ صدرت لنا تعليمات من البيئة بالإيقاف وعند التشغيل يتم التشغيل بوضع أكسجين لكى نقلل الإنبعاثات ، وكنا نضيف أكسجين بمايقارب من ربع مليون جنيه ، لكى نخفف تركيز الإنبعاثات المتصاعدة ، لكى نستطيع أن نعمل ، وعند التشغيل نوقف كل الوحدات ، ونعمل بوحدة واحدة فقط ، كل هذا الكلام إجراءات سيادية أثرت على أداء كيما فى السنة السابقة ، وكنا نتحمل ذلك من أجل أن يقوم المولود الجديد ونبدأ بالعمل ، وبعد ذلك نغلق القديم ونوقف مشاكله كلها ، ونرى كيف سيتم تأهيله .

وقتنا كله مخصص لشركة كيما ، حتى إن باقى الشركات تقول أنها الشركة القابضة لكيما ، وأموالنا كلها لدعم كيما ، مشاكل كثيرة نعيشها ، ولكن منها الكثير خارج عن الإرادة ، وقرارات سيادية ولابد أن نستجيب لها .

بالنسبة للمخزون ، سأترك السيد المهندس/عيد الحوت يوضح ماذا حدث فى المخزون فى الفترة من ٦/٣٠ لأن النقطة التى يتحدث عنها هشام بك وهى أرصدة المخزون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، ونريد معرفة ماذا حدث من ٢٠٢٠/٦/٣٠ حتى اليوم ، وماوضع هذه الأرصدة .

السيد المهندس/ عيد محمد عبدالله الحوت

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

حاليا المخزون من النترات ٣٤٠٠ طن بمخزن النترات ، ومخزون اليوريا ٨٠٠٠ طن ، الفترة السابقة مع حدوث جائحة كورونا ، سعر اليوريا الذى كان فى ٢٠١٨/٢٠١٩ كان ٣٠٠ دولار للطن ، تم بيع ١٩٥ ألف طن تصدير بمبلغ ٢١٤ دولار ، حوالى ٨٠ دولار فى الطن فرق ، وبالتالى الأسعار العالمية لليوريا إنخفضت ، وبالتالى كل مصانع مصر إنتاجها بالكامل توجه للسوق المحلى ، فأصبح هناك زيادة من المعروض من الأسمدة فى السوق المحلى ، أدى ذلك لإنخفاض السعر المحلى ، وكنا نضطر للبيع لتحقيق سيولة .، وكنا نبيع أقل من التكلفة نظرا لإنخفاض السعر العالمى ، وبالتالى إتجاه الشركات للتحويل للسوق المصرى ، وبالتالى المنافسة شرسة ، تم بيع طن اليوريا ٣٨٠٠ جنيه وبالتالى أدى ذلك إلى وجود خسائر .

وتأكيدا على كلام عماد بك ، نحن غير مسموح لنا بتشغيل أكثر من وحدة حامض ، وبالتالى السماد المنتج والنترات المنتجة تعادل ربع ماكان يتم إنتاجه ، فنحن أنتجنا ٤٨ ألف طن ، منهم ٢٦ ألف طن نترات ، ٢٢ ألف طن سماد ، لأننى أعمل بوحدة واحدة ولوأن الريح غير إتجاهه نوقف التشغيل ، وبالتالى تم إيقاف العمل ٩١ يوم برغم تشغيل وحدة واحدة ، طبقا لقرارات إجبارية ، خارجة عن إرادتنا .... وشكرا لحضراتكم

السيد/ رئيس الجمعية العامة

لانريد من حضراتكم أن تشعروا أن الصورة قاتمة ، لأن كل المشاريع الكبيرة التى بها إستثمارات كبيرة مثل ذلك لابد أن فى السنوات الأولى من التشغيل تحقق خسائر ، لايوجد مشروع بإستثمارات ١٢ أو ١٣ مليارجنيه ويحقق أرباح من أول سنة ، أعتقد يوجد هنا أساتذة جميعهم ماليين ومتخصصين ، ويعلموا هذا الموضوع ، وعلمونا أن الإستثمارات فى السنوات الأولى تحقق خسائر ، إلى أن تحقق نقطة التعادل ، ثم تتحول إلى ربحية ، فإذا كان أحد متوقع وجود ربحية من أول عام ،يبقى لايعلم المعايير ، وخاصة إن حضراتكم لو تنظروا للفوائد فقط على شركة كيما يقترب من ٧٥٠ مليون جنيه فوائد فى السنة ، خدمة القروض ، فكم تحتاج حضرتك أن تبيع وتحقق ربحية لكى تغطى الفوائد وبالتالى موضوع أنها تحقق خسائر فى السنوات الأولى هذا طبيعى جدا ولايقلق المساهمين ، لكن الذى يهم حضراتكم أن تطمئنوا على المستقبل القادم ، وكيف تعمل الإدارة لكى تنتج بالطاقة القصوى وتبيع بالأسعار العالمية سواء صاعدة أو هابطة ، والأسعار العالمية هى التى تحكمنا ، وكما وضح المهندس عيد الحوت ، بعد ماكنا نبنى دراستنا على سعر بيع ٣٠٠ دولار للطن ، هذا العام بعنا فى بعض الفترات كسر ٢٠٠ دولار .

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

وبالتالى الشركة تعمل فى سوق عالمى وبه العديد من الشركات محليا ودوليا ، وسوف تبيع بالأسعار السائدة والمتاحة .

نقطة هامة أثارها هانى بك وهى تهم حضراتكم جدا ، وهى الكنترول الموجود فى الشركة على المعلومات والتداول وتسجيل المعلومات والمخزون ، وكل هذه الأشياء ، وهذه نقطة مهمة جدا جدا ، والشركة سابقا بها ضعف شديد فى هذا الموضوع ، ولكن نحن نطمئن حضراتكم إن فى مشروع لتطبيق نظام (ERB) وهذا نظام يضمن أن الشركة يكون بها كل التسجيل وكل المعلومات تكون مدققة بشكل متحكم به ، وبالتالى المشاكل التى كانت موجودة قبل ذلك سواء متعلقة بالمخزون أوالحسابات سيتم تلافيها ، وبدأنا بشركة كيما لأننا كنا لانستطيع الإنتظار ، وبالتالى هى أكبر شركة تحتاج لتطبيق هذا النظام ، وبالتالى هويطبق الآن فى كيما ، وأتوقع بإذن الله قبل نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ سيكون تم تطبيقه بالكامل ، وأصبح موجود نظام (**ERB**) كامل موجود بشركة كيما بإذن الله تعالى .

أريد أن أشير إلى أن أحد السادة المساهمين لاأدرى هل موجود معنا أم لا (الحاج إبراهيم) ـ غير موجود ـ أرسل إلينا مذكرة فى الوقت القانونى كما يقول القانون وواجبه علينا أن نذكر ماجاء فى هذه المذكرة ، وتتحدث هذه المذكرة :-

هو طبعا يوجه بالشكر للسادة / مراقبى الجهاز المركزى لتقريرهم الشامل ـ ولكنه لم ينهى تقريره بالملاحظات التى تم تسجيلها ورأيه بأن أعطى تقرير غير متحفظ على الرغم من أن هناك فى تقريره ملاحظات قد تؤثر فى المركز المالى للشركة وقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ، وهذا مالم تداركه الشركة وإستمر الوضع سوءا فى إستمرار الخسارة المعلنة فى الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ ـ وإستمرارتوقف العمل فى المصنع الجديد والذى وصلت تكلفته الإستثمارية المرسملة إلى ماينا هز ١٣ مليار جنيه .

ويقول أنه يجب أن يباشر مراقب الحسابات إلتزاماته القانونية تجاه الردود التسجيلية من الشركة الغير قانونية والتى لاتضع أى مبرر لما آلت إليه الأمور بالشركة والخسائر المتلاحقة والمستمرة والتى قد تتأكل فيها حقوق الملكية بالكامل للشركة فى وقت قريب ، ويتم تنفيذ القانون المعدل رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وتقديم بلاغ للجهات الرقابية والنيابية المختصة ، وللرجوع القانونى على الشركة المديرة للمشروع .

ـ أنه لايمكن قبول السيد المهندس/ العضو المنتدب المتفرغ للإدارة بالتوقيع على شهادة القبول المبدئى من تقرير الطرف الثالث (مركز تطوير ـ كلية الهندسة ـ جامعة

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

القاهرة) التى تؤكد تحقيق المشروع لمعدلاته ، حيث أنه شهادة قبول مبدئى ـ ومسئولية التامه عند التشغيل الفعلى وعدم تحقيق ذلك حتى الآن .

ـ ويحمل الشركة القابضة للصناعات الكيماوية المدير التنفيذى لشركة كيما فهى بحكم القانون شركة تابعة وتلتزم بإدارتها ومراجعتها فى كل قرار يصدر منها ، وأن ممثلها المهندس/ جمال هو المسئول . ـ رحمة الله عليه

ـ انه يجب الرجوع إلى قرار معالى وزير الإستثمار رئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة عام ٢٠١٥ والذى قرر بإستمرار التعامل مع شركة تكنومونت والمدير التنفيذى للمشروع ودفع التعويض له وبشروط لم تنفذ .

ـ انه توجد قروض للشركة القابضة يجب أن تحصل عليها بالتنازل عن أسهم شركة أبوقير المتاحة للبيع والمرهونة بالبنوك أمام قروض تحصلت عليها ولكن بنصف قيمتها السوقية وذلك بصفته محمية بالبورصة.

وفى الآخر يشير إلى المذكرة التى سيتم عرضها على حضراتكم بخصوص بخصوص شقق العاملين بالشركة سواء من أحيلوا إلى المعاش وأسر المتوفين ،،، ويوصى بهم خيرا ، وسنعطى صورة منها للسيد مراقب الحسابات .

السادة الأعضاء ... نأخذ أولا أعضاء الشركة القابضة

أسامه بك تفضل

السيد المهندس/ أسامه مهدى (عضو مجلس إدارة الشركة القابضة)

لأول مرة اليوم سأتحول إلى بعض إيضاحات الجهاز المركزى ، وحضرتك سترانى أول مرة فى هذا الوضع بخلاف أى جمعية سابقة ، الشركة اليوم لأول مرة قد نكون نقابل مشروع يقابل تجارب التشغيل فى مصر فى الظروف الحالية من سنوات ، إلا فى قطاع البترول ، لأنه به شركات كذلك ، لكن فى قطاع الأعمال لم نقابل قبل ذلك ،

الشركة أولا قابلت ظروف سيئة عند البداية ، عند بداية تجهيزها للتشغيل

حتي إقامة الشركة أساساً والتعاقدات الأولية وكذلك قابلت ظروف سيئه عند بدء التشغيل . وأنها تدخل السوق في الفترة التي بها فيروس كورونا وهي فترة سيئه لأي أحد يقوم بمشروع وعندما كنا في سيدي كرير كان معمول حساب عشر سنوات لرد القرض ورديا القرض في ٤ سنوات لأننا قابلنا إرتفاع أسعار مهول في البترول ومشتقاته فتم رد أموالها في ٤ سنوات لكن من سوء الحظ أن بعض

الشركات ، أن الشركة تقوم تبدأ بالعمل وتقابل انتاج متردي السعر بسبب الظروف ، وهذا تحدي من التحديات أمام الشركة .

وتأخير تشغيل الشركة أفقدها فترة السماح لسداد القرض وأصبحت الشركة من اليوم مطالبة بتحقيق إيراد لكي تسد به مديونياتها وأصبحت الشركة غير قادرة علي ذلك الآن لأن الشركة بدأت متأخرة ومايأتى من متحصلات يتم السداد به ولا يوجد فترة . ستة أشهر سماح أو سنة سماح .

وعند الحديث علي ظروف الضاغط . انا كنت أعمل في شركة في الخليج في البتروكيماويات من الشركات الكبيرة جداً . والشركة كانت متعاقدة مع شركة من أكبر الشركات المتخصصة فى الضواغط في العالم والشركة كانت متعاقدة علي ضاغط من أقوي الضواغط في العالم يعطي ضغط ٢٢٠٠ بار ، شئ لا يمكن تصوره .

وعند بداية تشغيل ضاغط المرحلة الثالثة حدث بها كسر تم التوقف ثلاثة شهور بنفس الظروف التي تحدث بها عماد بك في أول حديثه وأنا أؤكد ما حدث وأنا شاهد عليه . توقفنا من ٣ شهور إجبارى منتظرين .

ذهبت في زيارة للشركة للتأكد أنه لا يوجد مخالفات أو ماهي نوع المخالفة التي حدثت والذي جعل الضاغط ينكسر وكان بداخلي قناعة بوجود خطأ وخطأ قد يكون من عندنا ، وكيف أن المقاول العام لم يقم بدوره في الإشراف علي التوجيه للحاق بإيقاف الحدث قبل أن تتفاقم إلي حد تلف الضاغط ، ولم أعتد علي أي مخالفة في ظروف التشغيل .

الضاغط لم يتجاوز معدلات الشركة المسموح بها والضاغط كان أقل من معدلات السرعة المسموح بها .

وعند الربط بين ضاغط شركة الخليج مع ضاغط شركة هيتاشى أجد نفس الظروف ممكن عند التشغيل يحدث خطأ ، يتم كسر السلندر وغيره ، ووارد حدوث ذلك ولا نقول أن ذلك سبب خسائر الشركة ، الشركة تعرضت لمواقف أخري أدت إلي ماهي فيه الآن .

- سوء حظ عند البداية وسوء حظ عند الدخول .
- موضوع تدنى أرقام الاداء ـ إستهلاك الطاقة كما ذكر هشام بك حالياً ليس هو الوقت الذي يتم القياس عليه ، مصنع يبدأ تشغيل يقابل في بداية التشغيل أمور تختلف عن أمور الإستقرار .

عند الإستقرار كلام حضرتك مظبوط ، عند الإستقرار أو إستقرار الضاغط ستة شهور . أحسب علي سنة من بعد إنتهاء تجارب التشغيل ، لكن اليوم عند قياس الأرقام المحققه حالياً سأضغط عليهم سلباً ، لأنه يجهز للتشغيل ويحدث مشاكل ويتوقف من أجل أي أجهزة تحكم أو أي مشكلة في الأجزاء الدواره أو الأنابيب . ويكون عنده فاقد ، وعند حسابه علي شهرين تشغيل وأقول له لديك حيود ، لا هو ليس عنده حيود ، وعندما أنتهي من تجارب التشغيل و تستقر الأمور لفترة ، فالآن هو سيبدأ ولكن نترك له شهر أوشهرين ثم نراقب معدلات الآداء .

- وكما قال عيد بك علي موضوع الحصص التسويقية في السوق رغم أن لديه مخزون فالسوق المصري مشبع ، ومشبع أساساً من قبل توقف التصدير ، فاليوم لكي يبدأ أن يكون قادر علي دخول السوق لديه تحدي ، وسوق مصري متدني مثل السوق العالمي متدني أيضاً فضلاً عن سعر الطاقة ، التي كلنا نقابل تحدي عليه ونأمل قريب نسمع أخبار إيجابية عن حساب سعر الغاز للصناعة المصرية.

- أستاذ عماد كان يتحدث عن موضوع سبيكة الفيروسيليكون ، سبيكة الفيروسيليكون تدخل في تصنيع المعادن للسبائك الحديدية والنشاط الصناعي علي مستوي العالم أساساً طردياً ، إرتباطاً بجائحة كورونا وهذه الجائحة جعلت قيود علي الدول في التصدير والإستيراد والصناعة تأثرت طبعاً بذلك ، وأصبح المستهلك للسبيكة غير موجود أساساً.

وكذلك نترات الآمونيا أيضاً ويوجد عندنا تحدي وهوإرتفاع سعر الغاز الذي يدخل في أفران الفيروسيليكون ، وسعر الكهرباء أيضاً المرتفع بالنسبة لهم ونلاحظ في النهاية أن سعر المنتج النهائي متدني .

وبالنسبة للشركة عندهم سوء حظ وتحديات وسوء توقيتات ، أنا لا ألتمس للشركة العذر أنا أدري أنه يوجد نواحي سلبية وتحتاج من الشركة إصلاحات ، لكن أنا أوضح لحضراتكم وبيننا وبينهم يوجد توجيهات وما يجب عليهم عمله ، وأنا لا أقول الموضوع ثوب أبيض ، لا يوجد خروق وتحتاج إصلاحات وهذا للتوضيح للظروف التي نحن بها . وشكراً

السيد/ رئيس الجمعية العامة

تفضل عماد بك

السيد الكيمائى /عماد حمدى (عضو مجلس إدارة الشركة القابضة)

طبعاً نحن فى الجمعية العمومية لكيما أعتقد أننا كنا منتظرينها جمعية عمومية مختلفة بعض الشئ عن الشكل الموجود فيه ، إدارة الشركة بذلت جهد لا أحد يقدر علي إنكاره ولكن أريد ان أثبت بعض الحقائق.

أن بداية هذا المشروع كان العقد به مشاكل وإستمرينا نلهث وراء العقد لكي نصحح الأخطاء التي تورطنا فيها وإستمرينا بالترقيع في هذا الثوب من فترة طويلة جداً لكي نعمل ، أعتقد أن هذا الموضوع الذي سبب لنا جزء كبير جداً من المشاكل التي مازلنا نعيش فيها نتيجة عدم الاحترافية ، نسميها كده ، كذلك في إتمام هذا التعاقد في الأول ، لأنه لم يكن موجود المتخصصين في البداية ، فنحن مستمرين في اللهث وراء تعديل ما نتج عن هذا التعاقد وكل المجالس التي أتت علي الشركة القابضة أو شركة كيما كانت كلها ليس لها ذنب ولكن كلها كانت تحاول إصلاح ما تم عمله في موضوع التعاقد ، وأرجع أقول أن موضوع التعاقد كان سبب عدم الاحترافية ،

فالآن نحن نحتاج في أثناء التسليم والتسلم لهذا المصنع الجديد أننا نبحث

جرس الخطر كبير جدا ، لأنه فى النهاية أنا راجل ممثل عمال ، اليوم بعد تعديل القانون ٢٠٣ بالقانون ١٨٥ ، الشركات نبدأ بجرس الخطر ولايسمعه أحد ، يصبح الجرس جرسين ، ثلاثة أربعة ، خمسة ، الشركات تصفى ، والعاملين الذين ليس لهم ذنب يتحملوا كل ذلك .

الجمعية اليوم ، نحن فى مفترق طرق بحيث يجب أن نقف جميعا مجلس إدارة وعاملين ، ونرى كل ملاحظات الجهاز المركزى ، نراها سواء من الناحية الإدارية أو الفنية أو من ناحية ماهو أخطر ، وهو المقاول ، وأنا فى منتهى الأمانة منذ مدة وأنا أتكلم عن ذلك

أنا كان لى وجهة نظر قديمة فى هذه القصة ، محتاجين نشوف المقاول ، عندنا مشاكل سواء فى التشغيل أو المنازعة .

المقاول دخل فى منازعة ودفعنا فيها ٦٥ مليون دولار فى هذه المنازعة ، وداخل معانا فى منازعة ثانية ، ونحن حتى الآن المقاول هو من يقوم بمنازعتنا بسبب التعاقد ، محتاجين ننظر إلى هذا ، لأننا أمام خطر يدق ، يخص هذه الشركة .

النقطة الأخرى نحن نحتاج إلى مثل ميزانيتين أو موازنتين تفصل بين المصنع القديم والمصنع الجديد ، مراكز تكلفة مستقلة لكى نحكم على أداء كل مصنع ، وهذا مانحتاجه فى المرحلة القادمة فيما يخص إعداد الموازنة ، الموازنات جزء

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

كبير منها عبارة عن تنبؤات وهذا التنبؤ عبارة عن خبرات سابقة ، لأن هناك سايكل عالمى للأسمدة ، يرتفع ويهبط ويرتع ... أعتقد أنه آن الآوان أن موازنتنا هى أخطر من ميزانيتنا ، وياريت يافندم كل هذه الأمور توضع فى الحسبان .

لأن اليوم عمال الشركة بذلوا مجهود كبير جدا ، والناس سعيدة جدا بمشروعهم الجديد ، ولكن اليوم ماذنبهم أن يعملوا ويعملوا بكل قوة ، وبعد ذلك نقول لهم إن الشركة تحقق خسائر ، المكافآت لا ... العاملين ليس لهم ذنب ، نتكلم بصراحة ، فى العقد الذى تم إبرامه ، وليس لهم ذنب فى أشياء كثيرة جدا ، ولذلك هذا الموضوع يؤلمنا جدا ، ونحن أمام قصة شركة الدلتا ، والموضوع مؤلم جدا .

النقطة الأخرى : أنه ليس دائما فى الجمعية أننا نخاطب بعض فقط ، لدينا معوقات لهذه الشركة ، معوقات للصناعة ، مثل إرتفاع سعر الطاقة ، موضوع النولون المفروض على الأمونيوم نيتريك ، لكى يخرج من الشركة حتى الوصول للميناء ... كذا على كل طن ، فيجب على الجمعية العامة ، رأى أنا أنادى به يافندم ، مثل ما أصدر قرارات لكى أتابع بها أداء الشركة ، وأشكل لجان سواء لجان تقصى الحقائق ، أو كذا .. لمتابعة كل ملاحظات الجهاز ، أننا أيضا كجمعية أخاطب الجهة ، وأصدر بيان من الجمعية لمخاطبة الجهات الأعلى ، مجلس الوزراء ، الوزير المختص ، الجمعية تخاطب يافندم ، والله الألم شديد جدا .

اليوم القانون قال الجمعية هى سيدة قرارها ، وأن الجمعية هى تصنع ماتصنعه ، فيجب على الجمعية ، أنها تتخذ موقفها ، وتأخذ الفرصة التى منحها لها القانون . وأخاطب السيد الوزير المختص بأن هذه الشركة مكبلة ب ١..٢..٣..٤لأن الجمعية ستحاسب فى يوم من الأيام ، والتاريخ سيحاسبها ، مجلس القابضة التاريخ سيحاسبه ، مجلس إدارة الشركة التاريخ سيحاسبه ، أحيانا تحاسب على أشياء لاذنب لنا فيها ، لذلك يجب وهذه وجهة نظرى أن الجمعية نطلع وجهة نظر ، جرس الخطر ليس لأداء الشركة فقط ، ولكن جرس خطر لمنظومة ، أن الشركة صرفنا عليها مايقارب مليار دولار ، نحن الآن فى أزمة ، عمال منتظرين الفرج والفرحة والسعادة ، هذه نقاط مهمة جدا سيادة الريس ، وأيضا موضوع الفيروسيليكون .

أخطر شيىء الجهاز قاله اليوم ، إن حقوق الملكية تتآكل بنسب رهيبة ، أنا أرى أن هناك أشياء فى موضوع إستلام مشروع جديد أن النتائج لاتكون كما هى مرجوة ، أن هناك تجارب تشغيل ، معذرة يافندم ، كل هذه الأمور كان من الواجب أن تؤخذ فى الإعتبار ، لأنه نحن خلاص نعمل بإحترافية ، من الواجب أثناء إعداد الموازنة أننى أكون عامل حسابى لمشاكل التشغيل ، وخاصة نحن نتكلم عن

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

خبرات ، وكما قال أسامه بك هذا الكلام كان لايجب أن يظهر فى جمعية الميزانية ، وكان يجب أن يظهر فى جمعية الموازنة .

أنا عايز أقول يافندم نحن يجب أن نقف بجانب هذه الشركة ، يجب على الجمعية أن تصدر بيان تخاطب فيه .. إن هناك جرس خطر على الصناعة وعلى هذه الشركة .

أيضا يافندم كل ماذكره الجهاز المركزى يجب أن يبحث حتى نصل فى النهاية أن العمال هى التى تدفع الثمن .

أخر شيىء ، بالنسبة لتعديل النظام الأساسى المعروض ضمن جدول أعمال الجمعية ، نحن نعترض عليه ، حيث أنه لايجب تعديل النظام الساسى قبل صدور اللائحة التنفيذية.

وأخيرا ... أوصيكم بالعمال فى هذه الشركة خيرا ، على فكره ياهانى بك ـ عندما نتكلم عن مكافآت ، العمال ليس لهم ذنب والعامل ينتظر هذه المكافاة من السنة للسنة ، والناس لم تقصر ، وليس لهم علاقة بالعقد و الناس منتظرة هذا الموضوع بفارغ الصبر ، وعلى فكره العمل التنفيذى ، كما علمونا أصبح جزء منه سياسى للحصول على الإستقرار الوظيفى .

وشكرا لحضراتكم .

السيد رئيس الجمعية العامة

بعد هذه الخطبة الأستاذ/ عماد كان يجب أن يرشح لمجلس النواب ، ولكن للأسف مجلس النواب خلاص إستلموا الكارنيهات .

على بك تفضل

السيد المهندس / على إبراهيم صبرى (عضو مجلس إدارة الشركة القابضة

الحقيقة نحن نثمن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، لأنه وضح حقائق كثيرة جدا ، أنا عايز أتكلم عن المستقبل ، عن كيف تحل مشاكلنا ، كيف تستطيع أن تقود التحديات الكبيرة التى تواجه الشركة ، فى الحقيقة الجهاز اعطانا فكرة جيدة جدا عن المشاكل القائمة ، وهذا شيىء نحن نقبله ، وبالعكس نحن نثمنه ، وأشكر السادة المسئولين عن هذا التحليل الذى يوضح اشياء كثيرة ، ولكن نحن نريد الآن كيف نستطيع أن نحل هذه المشاكل ، لماذا لأننا أمام نقطة فارقة ، فى الحقيقة أنا أعتبر أن إعتماد وتركيز الشركة خلال الفترة السابقة على منتج نترات الأمونيا

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

النقى ، الذى كان يحقق أرباح عالية جدا ، وكان رائد جدا ، هو الآن أحد أسباب بعد الظروف الأخيرة التى حصلت هو أحد أسباب الخسائر ، لأننا فقدناه ، فقدناه من ناحية البيئة ، فقدناه من ناحية التسويق ، من ناحية الأحداث العالمية .

المرحلة القادمة لايجب أن تعتمد وتركز على منتج واحد ممكن أن يؤدى بنا إلى هذا الأمر ، شركة كيما كان أساس أرباحها من هذا المنتج ، ورغم تردى حالة مصنع كيما ، ولكن كانت تحقق أرباح .

النقطة الهامة الآن ، يجب أن نستفيد منها إعادة الهيكلة مابين عمالية ، إدارية ، إعادة هيكلة كاملة ، لأن الشركة أصبح لها شكل جديد بعد كيما٢ ، ينتج منتجات جديدة ، ويمكن تصديرها ، ومطلوبة للسوق المحلى وخصوصا بعد مامصنع الدلتا توقف ، إعادة الهيكلة أصبحت ضرورة ، ولذلك يجب أن نفكر فيها بطريقة علمية وبطريقة سليمة .

الحقيقة المشروع الذى تم أنا أعتبره حاجة كبيرة جدا لمصر ، وحتى لاننسى أن هذا هو أول مصنع فى مصر يستخرج أزوت من أواخر الخمسينات ، فكان فكرته أساساً إستخدام الكهرباء من السد العالى وكان مشروع قومى ، اليوم أنا أوصل الغاز الطبيعى حتى جنوب البلاد ، وأشغل شركة وأحولها للعمل بالغاز الطبيعى وبأحدث تكنولوجيا بدلا من الكهرباء ، المفترض أن تكون إقتصادية ، وتنفيذ المشروع رغم العقبات والصعوبات ، نحن بدأنا منذ ١٠ سنوات ، لكن الحقيقة الإدارة تجاهد وتكافح ، الشركة القابضة صرفت الكثير جدا على هذا المشروع ، الشركة القابضة أحيت المشروع والنتائج عالية جدا ، وأننا يجب أن نبارك لأنفسنا ، وليس أننا نحبط أنفسنا ، المشاكل ممكن أن تحل ، أيا كانت هذه المشاكل ، لكن الظروف التى واجهتها الشركة ظروف صعبة ، لكن لابد أننا نعلم أن هناك نتيجة هامة جدا ، أن كيما تحولت للتكنولوجيا الحديثة ، وتحولت إلى إستخدام الغاز ، وتحولت إلى أنه ممكن منتجها يكون إقتصادى بعد التخلص من الأعباء الكبيرة ، وطبعا كل هذا يمكن أن يوجد له حلول ، حلول مادية ، إقتصادية ، عمالية ، إدارية ، شكل جديد ، تسويق جديد لهذه الشركة ، وهذا مايجب أن نضعه كمحاور عمل من خلال المشكلة التى وقعنا فيها ، ونحقق أدائنا فى أننا نعمل حاجة جديدة ، نشكر القائمين على التعاقد ، وأصروا عليه ، رغم أن هناك ظروف صعبة ، لكن الإنجاز الذى تحقق ، يجب ألا نحبط ونعمل ونرى حلول ، وأنا أعتقد أن الدولة سيكون لها دور داعم .

السيد الاستاذ / وليد محمد الرشيد (نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة)

بسم الله الرحمن الرحيم

بالطبع أود أن أكمل على كلام معالى الوزير ، لايوجد شيىء ليس له حلول ، نحن الذين نعمل ونوجد الحل ونحن من وضع المعايير التى نسير عليها ٠ واقدم جزيل الشكر للجهاز المركزى للمحاسبات على هذا التقرير القيم لأنه وضعنا أمام أنفسنا فى أجزاء كثيرة منه – وهى أننا لابد أن نأخذ إجراءات حاسمة فى هذا الشأن ولكن لدى شئ صغير جداً وحضراتكم أشرتم إليه وهو أننى لكى أطلب تأمين على فقد الإيراد فهذا سيتطلب مقابله قسط كبير وحتى لو أخذت مثال ما حدث الان فسيتم الصرف بعد شهرين أو ثلاث أشهر من التوقف وهذا بالنسبة لى ليس منجز جداً ٠

فقمنا بتشكيل لجنةمن الخبراء وقمنا بإستدعاء ما يزيد عن اثنى عشر شركة تأمين وإستشاريين فى التأمين وسماسرة وغيرهم ووصلنا معهم أن الشكل الحالى للبوليصة هو أفضل شكل لان الشركة عندها أشياءلم تقم بعملها ولابد من أن الشركة تقوم بعملها منها الدفاع المدنى على سبيل المثال فلا يوجد شركة تأمين توافق على التأمين بشكل دائم وشكل مستقر ٠

الشئ المهم أننى الأن عند طلب إلقاء النظر على قرارات الجمعيتين العادية وغير العادية والتى نحن بصدد إنعقادهما ٠ أننى كاتبت عماد بك أننا بدون اخذ قرار أو تفويض بزيادة رأس مال شركة كيما على مستوى المساهمين كافه سيوجد لدى مشكلة كبيرة مع البنوك وجلسنا جلسات مطولة مع البنوك وجلسنا مع البنك الأهلى منفرداً ، وقلنا له أننا لن نقدر على السداد فى ٣١ ديسمبر وسوف نرجئ هذا القسط ونحن نتعهد بسداده ٠

لكن لابد من أن جميع المساهمين يقفوا أمام إلتزماتهم والتعهدات التى وقعوا عليها لانها ليست مملوكة للشركة القابضة فقط ، فالشركة القابضة لها ٥٨% وأيضا تتحمل صغار المساهمين وباقى المساهمين مثل البنوك ومن هنا يزيد كل مرة حصتى فى هذه الشركة ومساهمتى فى هذه الشركة ب ١:٢%٠

ففرضا أننى فى هذه الجمعية خرجت منها بدون اخذ قرار زيادة راس مال – ما الذى سترتب عليه ؟ وهذا قرارى كمساهم ، وبعد ذلك لو رفضت هيئة الرقابة المالية ليس لدى مشكله يصبح القرار لاغى لان الجهة المعنية رفضت ٠

إنما أنا كمساهم أأخذ قرار برفع رأس المال لانه إذا لم يرسل هذا القرار غداً صباحاً للبنوك يوجد هيكل تمويلى للبنوك لا يمكن تعديله ٠

تخفيض سعر الفائدة للبنوك التى تقفل حساباتها فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ستقوم بالإقفال بدون عمل مخصص لنفسها إذا إنتهى الموضوع ٠

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

يا ساده إذا أنا لم أخذ هذا القرار الغير مدرج والذى قمت بتوجيهه للشركة ثلاثون مرة فى الحقيقة هذا تهريج ونقوم بفقد ٣% على ٦٠٠مليون دولاربزيادة عن سعر الإيداع ٦% فحرام علينا السكوت على هذا الكلام ، وشكرا لحضراتكم .

السيد / رئيس الجمعية العامة

طبعاً هذا الموضوع سمعنا عنه كل التعليقات من السادة أعضاء الجمعية ولكن النقطة هذه بالذات نقطة جوهرية مهمة جداً إسمحوا لى قبل ما حضراتكم تقولوا هذا كلام بروتوكولى جميل ، هذه النقطة نقطة جوهرية فى مستقبل الشركة فأرجوا أن نركز فيها لكى نعرف أن الأن لدينا إلتزام بسداد قسط وبالتالى الحل الوحيد هوأننا نستوجب رفع رأس مال الشركة لكى تقدر الشركة على أن تفى بإلتزاماتها إلى أن تتمكن من العودة إلى الإنتاج ٠

وبعد ذلك من إنتاجها وبيعها تقدر على سداد إلتزاماتها فهذه مسئوليتنا كملاك ومساهمين ٠

نحن تصدينا لهذه المسئوليه فى القسطين السابقين كشركة قابضة ، أما باقى الأقساط كيف ولدينا ١٦ شركةاخرى وجميعهم مطلوب لهم إنفاق إستثمارى حتى يقوموامن عثرتهم – فليس من الممكن أن نبقى شركة قابضة لكيما فقط ولن نقدر على تمويل هذا الموضوع وحدنا ٠

طلبنا من إدارة إدراج فى الجمعية العمومية طلب رفع رأس المال وكان لابد أن يدرج فى الجمعية العمومية ، ولكن الشركة قالت قبل إدراجة لابد من موافقة الجهات المختصة ، تمام هذاكلام يحترم وهذه النقطة التى يثيرها استاذ وليد ، لو إنتظرنا ولم نأخذ قرارنا اليوم معناها بأن البنوك المقرضة التى ستقوم بتقفيل ميزانياتها فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لن يأخذ فى إعتباره أى فرصة لإعادة النظر فى تكلفة التمويل وبالتالى المفاوضات التى سنقوم بإجراءها معهم تبدأ من العام الجديد لكن نحن نفاوضهم على التخفيض من ٢٠٢٠/٧/١ ولكى أحقق هذا الموضوع وهذا يتطلب أننى فى هذه الجمعية العمومية يكون فيها إدراج مبدئى برفع رأس المال مشروط على موافقة الجهات الرقابية وهذا الكلام غير مدرج فى جدول الدعوة ونطلب رأى الجهاز المركزى فى هذا الموضوع لأنه موضوع شائك جداً وهذا طبيعى وحق المساهمين إذا كانوا موافقين على رفع رأس المال فهذا حق المساهمين فى الجمعية٠

فنحن نريد معرفة رأى الجهاز المركزى فى هذا الموضوع على إعتبار أن هذا الموضوع غير مدرج فى دعوة الجمعية ٠

السيد الاستاذ / وليد محمد الرشيد (نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة)

فقط اريد أن اضيف شئ على كلام عماد بك– مديونية شركة كيما وصلت ما يقرب من ٧٢٠ مليون جنيه ، والمطلوب حوالى ٦٣٣ مليون جنيه ، ولو أننى أخذت

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

قرار مبدئى بالموافقة على زيادة رأس مال شركة كيما ب ٢ مليار جنيه إذاً هكذا أكون قمت بدفع القسط المستحق فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وسأسدده للبنوك بعده بفترة.
لأن لدينا إتفاق مع البنوك أنهم لا يحصلوا على فوائد تأخير- لدينا إتفاقات جيدة جداً إذا لم نأخذ قرار برفع رأس المال سأفقدها ٠ وأعلم أنه يصعب على فى حالات قليلة جداً أننى أخذ قرار فى الجمعية غير العادية غير منوه عنه بالإعلان ولكن هذه حالة ضرورة وبذلك سأخسر كثير ، والحقيقة أن المشكلة لدى الشركة التى تقاعستعن أنها تأخذ الخطوات للحصول على موافقة هيئة الرقابة المالية منذ أكثر من شهر وعند كل مخاطبة لهم يقولوا سنقوم بالإرسال يوم الأحد ثم الثلاثاء ثم الخميس وهكذا حتى أخراسبوعين ، ولو قلت أننى سأقوم بإقراض كيما ٧٠% فلن يعترض أحد لأنهم ليسوا غرمانين شئ ، أرجوكم ساعدونا فى ذلك .

السيد الكيميائى / عماد حمدى (عضو مجلس إدارة الشركة القابضة)
نحن ننضم أيضاً لمبدأ زيادة رأس المال لان هذه الشركة فعلا تحتاج هذا الأمر ٠
السيدالمحاسب / هانى روفائيل سوريال وكيل أول الوزارة- مديرالإدارة
بالنسبة للموضوع المثار الأن من عماد بك ووليد بك فالجهاز المركزى ليس لديه تحفظ ولكن بعد أخذ موافقات الرقابة المالية ، فأى موضوع يدفع الشركة للأمام يقف الجهاز المركزى خلفه ولكن حضرتك وضعت يدك فى الشرخ – الإدارة غير متجاوبة – حضرتك المالك وصاحب رأس المال ٠
إذاً أنت معى فى القرار بعدم وجود تجاوب وعدم وجود سرعة فى رد الفعل من الإدارة فعلى الإدارة أن تتعاون مع الشركة القابضة والجهاز المركزى لمصلحة نفسها .
أكررالجهاز المركزى ليس ضد الشركة – الجهاز المركزى يتعامل مع الشركة القابضة كأنه مراقب حسابات خاص أو مستشار ، نحن لا نضع ملاحظات لتكسير الشئ – نحن نقترح الحلول لكن على الشركة أن تساعد نفسها ٠ شكرا لحضراتكم
السيد / رئيس الجمعية العامة
نشهد بهذا الكلام فالجهاز المركزى متعاون معنا تعاون كبير جداً وهذا الموضوع متعلق بالجمعية العامة غير العادية التى بها موضوعات كثيرة ، والآن نفتح باب المناقشة ، هل هناك أحد من السادة الحاضرين لديه أية تعليقات ؟
أحد الساده المساهمين
الشكر واجب للسيد المهندس / عيد محمد عبد الله الحوت ، تولى مسئولية الشركة بعد خروج السيد المهندس / يحيى مشالى الذى تولى بعد ذلك رئاسة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية ٠

رأينا فى عهد المهندس / عيد الحوت العديد من الإنجازات منها إنشاء مشروع كيما ٢ تم بعهده وتعددت منتجات الشركة وزيادة الإنتاج وتولى منذ ٩ سنوات رئاسة الشركة – رأينا فى عهده أرباح وأسهم مجانية ٠

ونتقدم بواجب العزاء فى وفاة المرحوم دكتور جمال إسماعيل ٠

فى خطاب من الحج ابراهيم محمود يقول أننا نحمل المسئولية للدكتور جمال ٠ واقول لا - اذكروا محاسن موتاكم –عندما تأخرت شركة كيما فى بداية المشروع قامت تنكومنت بتحميلنا مبلغ ٦٥ مليون دولار أى ما يوازى ١,٣٠٠ مليار جنيه تحملتها الشركة ٠

وبتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات يوضح عدم تحمل شركة تكنومنت قيمة الغاز والكهرباء حتى تسليم المشروع وهذا المبلغ هو ٨٢٨ مليون جنيه للغازو٣١ مليون جنيه للكهرباء بإجمالى مبلغ ٩٥٩ مليون جنيه أى ما يقرب من مليار جنيه واطالب الشركة القابضة بعدم التعاقد مع أى شركة إيطاليه ، ويتم التعاقد مع شركات أمريكية أو ألمانية ٠

العقد يقول يوفر المقاول محابس ومواتير ومولدات إيطاليه أو المانية أو أمريكية ولكن قام بتوريد معدات صينى مما أدى إلى أن عمود الضاغط تعرض للكسر فهل لدينا خطاب ضمان بتحمل الشركة الإيطالية ، فلما لا نسيل خطاب الضمان ٠

واليوم نقول يوجد خسائر فى الشركة ولجنة تسعير الغاز المورد للمصانع

والشركات من المفروض إنعقادها ١٠/١ و ٤/١ من كل عام ٠

نحن كمساهمين وأنا خاصة لانى متابع كنت منتظر فى ١٠/١ يتم تخفيض سعر الغاز المورد للمصانع والشركات ويتناسب مع الأسعار العالمية ، الغريب انها تورد للمصانع والشركات المصرية أعلى من سعر الغازالعالمى وهذا شئ غريب !!

شئ أخر بالنسبة لطلب زيادة رأس المال

السهم قيمته الإسمية ٥ جنيهات وسعر السهم اليوم فى السوق ٣,٧ جنيه فمن من صغار المساهمين وقدماء المساهمين يساهم فى هذه الزيادة ؟؟

فإذا تم أخذ قرار كشركة قابضة تمتلك النسبة الاعلى والبنوك كمساهمين كبار بزيادة رأس المال فصغار المساهمين لن يدخلوا فمن يتحمل نسبة صغار المساهمين ؟؟

القانون يقول تعيين صانع سوق لإدارة السهم وهذه قرارات هيئة سوق المال والرقابة المالية لكى يأتى بسعر أعلى من القيمة الأسمية حتى ينجح الإكتتاب ٠

لكن أنا اليوم سهم ب ٣,٧ جنيهاً ويحدث إكتتاب ب ٥ جنيهات ٠

السيد / رئيس الجمعية العامة

لن نستطيع أخذ كلمة جميع الموجودين إختصاراً للوقت فالموضوعات كلها تم تغطيتها

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

جدول الأعمال يوجد به مذكرة أخرى بخصوص عقود المعاوضة التى أبرمتها الشركة خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ مع شركة مصر للتأمين وكذلك الترخيص للمجلس بإبرام عقود المعاوضة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ بإعتبار أن شركة مصر للتأمين من إحدى المساهمين فى الشركة بنسبة ليست كبيرة ولكن القانون ينص على توقيع أى عقود معها تكون عقود معاوضة .
هل يوجد أحد له إعتراض على إبرام عقود المعاوضة مع شركة مصر للتأمين .

موافقـــة

ـ التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠، وكذا تقرير الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالى المذكور.

موافقـــــة
الإحاطة بتقريرى مراقبى الحسابات عن القوائم المالية وكذا الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذا تقرير تقييم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليهم .

موافقـــة

التصديق على القوائم المالي فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والمعروضة على الجمعية العامة وكذلك نتائج الأعمال الواردة بقائمة الدخل بصافى خسارة بنحو ١٣٥٠ مليون جنيه.

موافقـــة

إقرار صرف العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بالشركة إعتبارا من ٢٠٢٠/٧/١ وفقا للوائح والإجراءات المنظمة فى هذا الشأن.

موافقـــة
نصل لقرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣
<u>أولا : القرارات :-</u>

١ـ التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠، وكذا تقرير الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات عن العام المالى المذكور.

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

٢ـ الإحاطة بتقريرى مراقبى الحسابات عن القوائم المالية وكذا الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذا تقرير تقييم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليهم .

٣ـ التصديق على القوائم المالي فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والمعروضة على الجمعية العامة وكذلك نتائج الأعمال الواردة بقائمة الدخل بصافى خسارة بنحو ١٣٥٠ مليون جنيه.

٤ـ إقرار صرف العلاوة الدورية المستحقة للعاملين بالشركة إعتبارا من ٢٠٢٠/٧/١ وفقا للوائح والإجراءات المنظمة فى هذا الشأن .

٥ـ التصديق على عقود المعاوضة التى أبرمتها الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وكذا الترخيص لمجلس إدارة الشركة فى إبرام عقود المعاوضة مع شركة مصر للتأمين خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠.

٦ـ تفويض رئيس الجمعية العامة فى تشكيل لجان فنية ومالية لبحث ما ورد من مخالفات بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو الموضح بالمذكرة المختصرة التى تم عرضها على الجمعية العامة على أن تنتهى تلك اللجان من أعمالها بحد أقصى ٣١ يناير القادم والعرض على مجلس إدارة الشركة القابضة لإتخاذ مايلزم وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما ينتهى إليه الأمر فى هذا الشأن .

٧ـ عدم إخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة فى حدود ماتم عرضه من بيانات ومعلومات عن المركز المالى المعروض ونتائج الأعمال عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لحين إنتهاء اللجان المشكلة من إعداد تقاريرها وإتخاذ القرار المناسب .

٨ـ تفويض رئيس الجمعية العامة فى إعادة تشكيل مجلس الإدارة وتحديد المعاملة المالية على أن يستمر المجلس الحالى فى أداء مهامه ولحين إعادة تشكيل المجلس مع التصديق على قرار رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس الجمعية العامة للشركة رقم (٩٧) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١ بإستمرار مجلس إدارة الشركة فى أداء مهامه .

ثانيا : التوصيات:-

١- على الشركة الأخذ فى الإعتبار كافة الملاحظات التى أبدتها الجمعية العامة وإعداد ردود وافية عليها - مع تنفيذ ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات التى أثيرت بالجمعية العامة وموافاة الشركة القابضة بما يتم فى هذا الشأن .

٢- على ضوء مناقشات الجمعية العامة لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات فى شأن الملاحظات التى شابت تنفيذ وإستلام إعادة تاهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعى (كيما٢) - يتعين على الشركة سرعة تدارك الأوضاع الفنية والمالية وبما يحافظ على حقوق الشركة والعمل على تحسين إقتصاديات التشغيل وموافاة الشركة القابضة بتقرير شهرى عن معالجة الأوضاع لإتخاذ القرار المناسب .

٣- على الشركة المتابعة الدورية للجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء وبما يحقق تسوية ودية مع شركة تكنومونت وبما يضمن حقوق الشركة والمساهمين.

٤- على إدارة الشركة بمعاونة الشركة القابضة مخاطبة كافة الجهات المعنية فى شأن تخيض أسعار الطاقة وكذا إغراق الأسواق للفيروسيليكون والقيود المفروضة على تداول نترات الأمونيوم وكافة المشاكل الأخرى التى تواجه الشركة ، حفاظا على إقتصاديات التشغيل.

٥- على الشركة سرعة تنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة وإتخاذ مايلزم من إجراءات لتعظيم ربحية الشركة من نشاطها الأساسى وبما يحقق العائد المناسب والسيولة اللازمة للشركة ، ويتصل بذلك وضع سياسة بيعية وتسويقية قابلة للتطبيق للحصول على أفضل عائد تسويقى .

٦- على إدارة الشركة العمل على إحكام الرقابة والضبط الداخلى على كافة أنشطة الشركة لما لها من أثر على تأكيدات الأرصدة والمعاملات المالية .

٧- مراعاة الإلتزام بالإجراءات والتعليمات الصادرة فى شأن حماية البيئة وفقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته وإستكمال مايلزم من مشروعات بيئية جارى تنفيذها .

السيد / رئيس الجمعية العامة

شكرا لحضراتكم وبذلك تنتهى أعمال الجمعيةالعامة العادية ،،،،

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

وأقفل المحضر حيث كانت الساعة الرابعة والنصف مساءاً

مرفقات : (١) تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم لمالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠.

ورد الشركة عليه وتعقيب الإدارة .

(٢) مذكرة بشأن المشاكل الفنيه و المالية التى شابت اعمال استلام و تشغيل مشروع كيما ٢ وبعض الملاحظات الهامة الاخرى.

أمين سر الجمعية

محاسب/ جمال سيد محمد حواش

العضو المنتدب المتفرغ للإدارة

مهندس/ عيد محمد عبدالله الحوت

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية
رقم الصادر ٦٥٤ المرفقات تعقيب ٨٤ صفحة
التاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢ التوقيع

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

السيد المهندس / العضو المنتدب المتفرغ للإدارة

شركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

تحية طيبة وبعد ،،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تعقيب الإدارة على رد الشركة عن تقريرنا على القوائم المالية للشركة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

برجاء دراسة ما ورد به والعرض على الجمعية العامة للشركة المزمع عقدها يوم ٢٠٢٠/١٢/٢٣ .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،،،

تحريرا فى : ٢٠٢٠/١٢/٢٢

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

" محاسب / هاني روفائيل سوريال "

asmaa

الجهاز المركزى للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

التعقيب على
رد الشركه على تقرير مراقب الحسابات
عن القوائم المالية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما"
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠

بدراسة رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات تبين انه جاء بعيداً عما ورد في بعض الملاحظات كما لم يتم الرد على بعضها من الاساس بخلاف اجتزاء الجانب الاساسي للبعض الاخر وعدم الرد عليه وهو ما يمكن اعتباره نوع من انواع التسويف ، الامر الذي يضع الشركة تحت طائلة المادتين رقمي ١١ ، ١٢ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته :-

أ- المادة ١١ والتي اوضحت انه تعتبر من المخالفات المالية كل تصرف خاطىء عن عمد او اهمال او تقصير يترتب عليه صرف مبلغ من اموال الدولة بغير حق او ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او المؤسسات او الهيئات العامة او غيرها من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز او المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو الإقتصادية .

ب- المادة ١٢ والتي اوضحت انه يعتبر من المخالفات الادارية عدم الرد على ملاحظات الجهاز او مكاتباته بصفة عامة او التاخر في الرد عليها عن- المواعيد المقررة في هذا القانون بغير عذر مقبول ,ويعتبر في حكم عدم الرد ان يجيب العامل المختص اجابة الغرض منها المماطلة او التسويف.

الملاحظـــة	الـــــرد	التعقيب
- **تضمن رصيد الاصول الثابته فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١١,٢مليار جنيه قيمةمشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعى"كيما ٢ " الذى تم استلامه فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ وقد تم رسملة نحو ١,٩٤ مليار جنيه دون موجب و بالمخالفة لمعايير المحاسبة و بيانها كالتالى:** ▪ **نحو ٩٨٣,٢ مليون جنيه قيمة فوائد واجور بعض العاملين وغرامات تخزين وتعويضات بالخطا "حيث لا تستوفى شروط الرسمله الوارده بمعايير المحاسبةالمصريةلمعياربالمحاسبة ارقام (١٠)الاصول الثابتة (١٤)تكلفة الاقتراض و بيان تلك المبالغ**		

كما يلى : ➢ نحو ٤٥٤ مليونجنيه قيمة الفوائد المرسملة على المشروع عن الفتره من ٢٠١٩/١٠/١ الى ٢٠٢٠/٤/٣٠ على الرغم من انتهاء الانشطهالجوهريه لوحدات المشروع وتوقيع شهادة الانهاء الميكانيكى للمشروع بالكامل فى ٢٠١٩/٨/٢٥ وكذا توقيع شهادة التشغيل فى ٢٠١٩/٩/٢٠ من قبل الشركه وقيامهابانتاج كميات من اليوريا والامونيا وتم بيعها محليا وخارجيا .	تم رسملة مبلغ ٤٥٤ مليون جنيه قيمة الفوائد خلال الفترة من ٢٠١٩/١٠/١ حتى ٢٠٢٠/٤/٣٠ حيث تم الإستلام الإبتدائى للمشروع بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٦ وأن شهادة الإنهاء الميكانيكى العام بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٥ وشهادة التشغيل بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٠ تفيد تركيب معدات المصانع والإنتهاء من الأعمال الميكانيكية وملحقاتها وتعتبر مرحلة من مراحل ما قبل التشغيل.	➢ مازالت الاداره عند رايها بوجوب وقف الرسمله عند انتهاء الانشطه الجوهريه لوحدات المشروع وتوقيع شهادة الانهاء الميكانيكى للمشروع بالكامل فى ٢٠١٩/٨/٢٥ وكذا توقيع شهادة التشغيل فى ٢٠١٩/٩/٢٠ من قبل الشركة وقيامها بانتاج كميات من اليوريا والامونيا وبيعها محليا وخارجيا .
➢ نحو ٤٣٥ مليون جنيه قيمة التعويضات التى تم اعتبارها اعمال اضافيه طبقا لموافقة الجمعيه العامة للشركة المنعقده فى٢٠١٥/١٠/٢٢.	تم إعتماد المبلغ المذكور بالتعديل رقم (١) للعقد المبرم مع شركة تكنيمونت الإيطالية والمؤرخ ٢٠١٥/١٠/٢٨ بأعمال إضافية مكملة للأعمال المنصوص عليها بالعقد الأصلى والمؤرخ ٢٠١١/١٠/٣٠ أى أنه تم رسملتها قبل تاريخ الإستلام الإبتدائى فى ٢٠٢٠/٤/٢٦.	مازالت الاداره عند رايها بان تلك الاعمال تعويضات كما جاء بمخاطبة الشركه مع التامينات حينها ولايوجد اعمال محدده فى تعديل العقد تمثله تلك القيمه .
➢ نحو٣٩ مليون جنيه فوائد مرسمله على مشروع إعادة تأهيل مصانع كيما للعمل بالغاز الطبيعى عن القرض الذى تم الحصول عليه من الشركه القابضه للصناعات الكيماويه بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه منذ ٢٠١٤/٩ دون توفر شروط الاعتراف برسملة تلك الفوائد	تم رسملة مبلغ ٣٩ مليون جنيه كفوائد على مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لأنها تخص مشروع كيما (٢) وتم رسملتها قبل تاريخ الإستلام الإبتدائى فى ٢٠٢٠/٤/٢٦.	مازالت الاداره عند رايها بعدم توافر شروط الاعتراف برسملة تلك الفوائد لان الشركة قامت برسملة تلك الفوائد اثناء توقف المشروع عن الفتره من ٢٠١٥/٣ حتى ٢٠١٦/١
➢ نحو ٦,٢ مليون جنيه تعادل نحو ٣٨٨ الف دولار تم رسملتها بالخطأ على حساب المشروع فى ٢٠١٩/١٢ حيث تمثل مصروفات تخزين لمدة قرابة شهر بالميناء (اى لا يجب رسملتها).	مبلغ ٦,٢ مليون جنيه مصروفات تخص الآلات والمعدات الخاصة بمشروع كيما (٢) وتم رسملتها قبل تاريخ الإستلام الإبتدائى فى ٢٠٢٠/٤/٢٦.	مازالت الاداره عند رايها ان تلك القيمه تمثل مصروفات تخزين لمدة قرابة شهر بالميناء وهذا يمثل خطأ من الإداره ويجب عدم رسملته

➢ نحو٣٤مليون جنيه قيمة اجور لبعض العاملين قامت الشركة بإلحاقهم على قوة المشروع طبقا لقرار مجلس الادارة في ٢٠١٨/٣/٢٥دون بيان طبيعة ومدة عملهم فى المشروع وتم تعليتها على حساب المشروع بالمخالفه للمادة رقم ١٨/٢/٤ من العقد مع المقاول تكنومونت.	تم إلحاق العاملين طبقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٥ وذلك لتدريبهم الكافى على التشغيل لمعدات المشروع الجديد وكما قامت الشركة بتدريب العاملين بشركة أبو قير للأسمدة لمدة (٦ أشهر).	مازالت الاداره عند رأيها بعدم وجوب رسملة تلك القيمه لمخالفتها للواقع العملى ومخالفتها للعقد الموقع مع المورد الايطالى فى الماده ١٨/٢/٤ منه
➢ نحو ١٥ مليون جنيه تمثل رسملة الفائدهالمستحقه على قرض الشركه القابضه التى حصلت عليه الشركه فى ٢٠٢٠/١ بقيمة نحو ٤١١ مليون جنيه لسداد الفائده المستحقه للبنوك المقرضه فى ٢٠١٩/١٢/٣١وذلك بالمخالفة لمعيار محاسبه المصرى رقم ١٤	طبقا لعقد القروض المساندة المقدم للبنوك من الشركة القابضة والذى تتعهد بموجبه بسداد أى إلتزامات على شركة كيما حال عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها تجاه البنوك وقد تم رسملة مبلغ ١٥ مليون جنيه قبل تاريخ الإستلام الإبتدائى بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٦.	ورد بالرد ان عقد قرض الشركه القابضه هو عقد القروض المساندة المقدم للبنوك من الشركة القابضة وذلك على غير الحقيقه وان رسملة تلك القيمه من ٢٠٢٠/٢ حتى ٢٠٢٠/٤/٢٦ وكان المشروع ينتج ويبيع محليا وخارجيا فلا يجب الرسمله وتعهد القابضه بسداد أى إلتزامات على شركة كيما حال عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها تجاه البنوك كما جاء بالرد ليس المقصود به ما ورد بالملاحظه
▪ نحو ٩٥٩ مليون جنيه مصروفات غاز وكهرباء كان يتعين تحميلها على مقاول المشروع وفقا لشروط التعاقد وذلك كالاتى :	جارى عمل مطالبة قانونية لشركة تكنيمونت الإيطالية بمبلغ ٩٥٩ مليون جنيه وسيتم العرض على الجمعية العامة لإتخاذ ما يلزم.	
➢ نحو ٩٢٨ مليون جنيه ناتج عن استمرار الشركه فى عدم الالتزام بنصوص العقد مع مقاول المشروع تكنومونت حيث ان على المقاول الالتزام بتوفير الخامات ومنها الغاز الطبيعى حتى تاريخ الانهاءالميكانيكى الذى تم توقيع شهادته فى ٢٠١٩/٨/٢٥ ولمدة شهر فقط على حساب المالك و استمرار الشركه فى توفير الغاز على حسابها الامر الذى ادى لتحميل تكلفة المشروع بتلك القيمه– وفقا لما امكن التوصل اليه - قيمة الغاز الطبيعى حتى ٢٠٢٠/٤/٢٦ وقد تم تشكيل لجنة من قبل الشركة القابضة لفحص هذا الأمر فى ٢٠١٩/٩وحتى ٢٠٢٠/١٠ ولم نواف بتقرير تلك اللجنه لمده أكثر من سنه رغم استعجالتنا المتكرره لذلك التقرير من الشركه القابضه ..	لم يتم موافاتنا من الشركة القابضة بتقرير اللجنة المشار إليها حتى تاريخه	ما جاء برد الشركه يؤكد ملاحظاتنا المتكرره منذ اكثر من سنه وكان رد الشركه جارى الاتفاق مع المقاول دون اتخاذ اى اجراء ورغم ان الشركه القابضه لم توافينا بتقرير اللجنه المشكله لفحص ذلك الموضوع منذ اكثر من ١٥ شهر بدعوي ان رئيس اللجنه تم احالته للمعاش في ٢٠٢٠/٢ ولم نواف بتقرير اللجنه رغم إنتهاء جلسات إنعقادها في ديسمبر ٢٠١٩ الا ان رد الشركه يعتبر اعتراف ضمنى بما جاء بتوصيتنا المتكرره ووجوب محاسبة المسئول عن تحمل الشركه لتلك المصروفات وكذلك دون مطالبة المقاول بحق الشركه منذ اكثر من سنه .
➢ نحو ٣١ مليون جنيه حيث تبين تحميل مشروع "كيما ٢" قيمة استهلاك الشركه للكهرباء المولده من الشبكة القومية وليس		

من التوربينه و كان يتعين تحميلها على مقاول المشروع " تكنيمونت "حيث ان على المقاول توفير الخامات منها الكهرباء حتى تاريخ الانهاء الميكانيكى فى ٢٠١٩/٨/٢٥ يتعين : ● اجراء التصويب اللازم بتحميل مقاول المشروع " شركة تكنيمونت" بنحو ٩٥٩ مليون جنيه وتحميل المصروفات بنحو ٩٨٣,٢ ميون جنيه . ● مراعاة متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة بشأن عدم تجاوز قيمة الاصل " المشروع " لقيمته الاستردادیه .دراسة اثر ما تم رسملته على الجدوى الاقتصادية للمشروع . ● موافاتنا بتقرير اللجنة المشار اليها.		

هذا فضلا عن الملاحظات التى شابت تنفيذ واستلام المشروع التى لها أثار مالية لم نتمكن من تحديد قيمتها والمتمثلة فى : اولا: إستلام المشروع : ورد بملحق العقد مع انبى استشارى المشروع بشأن تحديد المسئوليات ان المسئوليه الرئيسيه فى القبول الابتدائى PAC تقع على عاتق كيما بينما مسئولية انبى تقتصر على المراجعه فقط ، وقد سبق الاشارة فى تقاريرنا السابقه انه لم يتبين لنا اسباب قبول الشركة لذلك فى ظل عدم وجود امكانيات لقيامها بتحمل تلك المسئوليه وما يترتب عليها من آثار بدأت تعانى منها الشركة قبل وبمجرد استلام المشروع:-	قام المستشار القانونى للشركة (مكتب زكى هاشم) بإصدار رأى قانونى بشأن نطاق أعمال شركة إنبى وفقاً لما يلى :- رداً على خطابكم المؤرخ ٢٠١٨/٤/١٦، وبعد مراجعتنا للعقد المبرم بين شركة كيما وشركة إنبي بشأن خدمات إدارة مشروع الأمونيا واليوريا، وكذلك مراجعة الهيكل التنظيمي الخاص بتحديد المسئوليات المرسلين منكم، نود ان ننهي إليكم ما يلي: أولا: أن المادة (٢,١) فقرة (٩) من الملحق رقم (١) الموضح لنطاق الأعمال ثابت بها أن الخدمات التالية تقع في نطاق أعمال شركة إنبي: ❖ مراجعة برنامج وإجراءات إختبار ما قبل التشغيل وإختبارات التشغيل . ❖ التأكد من إعداد كافة الأنظمة في مراحل إختبارات التشغيل، وكذلك لبدء التشغيل. ❖ مراجعة إجراءات إختبارات التشغيل وتجهيزاتها. ❖ مراقبة إختبارات التشغيل والأداء. ❖ مراجعة نتائج وحسابات إختبارات التشغيل والأداء، وكذلك أية مستندات مساعدة تقدم من المقاول لإثبات أن المصنع قد استوفى ضمانات أداء التشغيل. ❖ إبداء الرأي فيما إذا كان المقاول قد أتم التزاماته التعاقدية لإصدار شهادة القبول المبدئي . ثانيا: ووفقا للملحق رقم (١) – الصفحة رقم (١٤)، فإن فريق إدارة المشروع المكون من ممثل صاحب العمل (وهي شركة إنبي) وفريق من الخبراء، محدد له مهام وخدمات يؤدونها خلال فترة ما قبل إختبارات التشغيل ، وكذلك يقومون بخدمات ومهام أثناء فترة اختبارات التشغيل وإختبارات الأداء. بناء عليه، فإنه من النصوص سالفة الذكر يتضح دور شركة إنبي في مراحل التأهيل للتشغيل وتجارب التشغيل وإختبارات أداء المصنع.	ماجاء برد الشركه يؤكد ما جاء بالملاحظه ان دور استشارى المشروع شركة انبى المراجعه فقط دون المشاركه فى الاستلام و لم توافينا الشركة باسباب قبول ذلك .
التأخير فى استلام المشروع لمدة ١٦ شهر دون توقيع اى غرامات على مقاول المشروع "شركة تكنيمونت" ودون ارسال اى انذارات له فى هذا الشأن مما اضاع على الشركة ارباح بنحو ٥٥٠ مليون جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ طبقا للنموذج المالى للمشروع المقدم للبنوك فى ٢٠١٨/٣ فيما لو تم التشغيل فى المواعيد المقررة . وعلى الرغم انه وفقا لشروط التعاقد كان يتعين اعتماد شهادة	نتيجة لبعض المعوقات التى قابلت الشركة " كيما " من بعض الجهات المختلفة عند تنفيذ مشروع كيما (٢) والتى أدت إلى التأخير فى إستلام المشروع وحفاظا على حقوق الشركة " كيما " لدى شركة تكنيمونت فقد عمل إتفاقية التسوية الودية وإرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء وجارى المتابعة وإتخاذ ما يلزم لما تسفر عنه قرارات اللجنة المذكورة	ما ورد فى الرد بان التأخير نتيجة لبعض المعوقات التى قابلت كيما هو رد الغرض منه التبرير لعدم مطالبة المورد باى غرامة تأخير . جاء فى الرد حفاظا على حقوق الشركة " كيما " لدى شركة تكنومنت فقد عمل إتفاقية التسوية الودية وما عليها من ماخذ والتى تم التوقيع بالحرف الاولى فى ٢٠٢٠/٥ اى بتاخير ١٦ شهر كما جاء بالملاحظه وإرسالها إلى لجنة فض منازعات

القبول المبدئي خلال شهر من توقيع شهادة التشغيل والتى تم توقيعها فى ٢٠١٩/٩/٢٠ (بتاخير ايضا عن المتفق عليه) الا انه تم فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ بتأخير جديد بنحو ٧ شهور دون اى مطالبه للمقاول باى غرامه او انذار.		الإستثمار بمجلس الوزراء والذى تم فى ٢٠٢٠/٩ اى بعد ٢٠ شهر من تاريخ التسليم الرسمى للمشروع دون بيان ماتم فيها حتى ٢٠٢٠/١٢ وهذا أيضاً يؤكد ما جاء بالملاحظه
قيام السيد العضو المنتدب المتفرغ لشئون الاداره بالتوقيع بالاستلام على كافة شهادات الاستلام من مقاول المشروع "تكنومنت " منفردا دون وجود لجان من الفنيين المختصين ،منها شهادة الانهاء الميكانيكى فى ٢٠١٩/٨/٢٥ وشهادة التشغيل فى ٢٠١٩/٩/٢١ وكان يجب ان تكون شهادة القبول الابتدائى طبقاللعقد بعدها بشهر اى فى ٢٠١٩/١٠/٢١ الا ان شهادة القبول الابتدائى تمت بعدها بنحو ٧ شهور فى ٢٠٢٠ /٤/٢٦ ودون توقيع اية غرامات على مقاول المشروع. تبين ان الشركة قامت فى ٢٠١٣/٩ بتعديل الهيكل التنظيمي المعتمد في عقد استشاري المشروع شركة انبي بعد ان كان هناك هيكل تنظيمي يشمل فريق عمل من الشركة موازي لفريق عمل انبي تحول الهيكل ليصبح مدير مشروع فقط من كيما مقابل فريق عمل انبي علي الرغم مما ورد بمحضر الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للصناعات الكيماوية في ٢٠١٥/١١/١٥ من ضرورة قيام شركة كيما بوضع نظام جديد للاشراف والمتابعة للمشروع بحيث ينتهي في المدة المحددة والتأكد من تنفيذ كل مكونات التعاقد ، الامر الذي افقد الشركة الالمام بالنواحي الفنية للمشروع ووجودها لدي شخص واحد فقط يتمثل في مديرة المشروع المتعاقد معها من قبل الشركة ، فضلا عن استبعاد فريق العمل من العاملين بالشركة والذي كلف الشركة ما يزيد عن ٢ مليون جنيه دون الوقوف علي اسباب ذلك علاوة علي عدم قيام شركة انبي بدورها التعاقدي حسب العقد المؤرخ ٢٠١١/٣ كممثل	قيام السيد المهندس / العضو المنتدب المتفرغ للإدارة بالتوقيع على شهادة القبول المبدئى PAC وذلك بعد صدور تقرير من طرف ثالث (مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث فى العلوم الهندسية – كلية الهندسة – جامعة القاهرة) تؤكد تحقيق المشروع لمعدلات الإنتاج والإستهلاك التعاقدية وذلك وفقاً لطلب البنوك الممولة للمشروع من ضرورة تواجد طرف ثالث.	عدم صحة ما جاء بالرد حيث قام العضو المنتدب المتفرغ لشئون الاداره بالتوقيع بالاستلام على كافة شهادات الاستلام من مقاول المشروع "تكنومنت " منفردا دون وجود لجان من الفنيين المختصين،منها شهادة الانهاء الميكانيكى فى ٢٠١٩/٨/٢٥ وشهادة التشغيل فى ٢٠١٩/٩/٢١ وكان يجب ان تكون شهادة القبول الابتدائى طبقاللعقد بعدها بشهر اى فى ٢٠١٩/١٠/٢١ الا ان شهادة القبول الابتدائى تمت بعدها بنحو ٧ شهور فى ٤/٢٦/ ٢٠٢٠ ودون توقيع اية غرامات على مقاول المشروع بالاضافه لعدم صحة ما جاء بالرد بان التوقيع علي شهادة القبول المبدئي بعد صدور تقرير من مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية – كلية الهندسة جامعة القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٣ والذي يتضمن انه بناء علي المستندات المقدمة من الشركة فانه يمكن الاستنتاج انه تم اكتمال المشروع (مراجعة مكتبية) علي الرغم من ان العرض المقدم منه بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥ يتضمن عمل زيارة ميدانية للموقع قبل اصدار التقرير وهو ما لم يتم علي الرغم من طلب البنك الاهلي (وكيل التمويل) بالنيابة عن البنوك الممولة في ٢٠٢٠/٣/٢٢ بضرورة الاستعانة بلجنة فنية مستقلة خارجية للاستلام الابتدائي والنهائي للمشروع وهو ما لم يتم تنفيذه من قبل الشركة. بالاضافه لعدم رد الشركه على عدم قيام استشارى المشروع شركة انبى بدورها التعاقدي حسب العقد المؤرخ ٢٠١١/٣ كممثل للمالك خلال مراحل تنفيذ المشروع حتي الاستلام الابتدائي حيث ورد بالعقد ضرورة سفر شركة انبي كممثل للمالك لمدة ٨ شهور لمقر المقاول أثناء مرحلة مراجعات الاعمال الهندسية واعمال التوريدات علي نفقة شركة انبي. وقد ادي عدم قيام شركة انبي لذلك الامر المنوط بها الي حدوث مشاكل فنية عديدة بالمصنع ومنها وجود اخطاء في تصنيع بعض المعدات الحرجة الموردة والتي ادت لتوقف المصنع وتكبد

للمالك خلال مراحل تنفيذ المشروع حتي الاستلام الابتدائي حيث ورد بالعقد ضرورة سفر شركة انبي كممثل للمالك لمدة ٨ شهور لمقر المقاول أثناء مرحلة مراجعات الاعمال الهندسية واعمال التوريدات علي نفقة شركة انبي وقد ادي عدم قيام شركة انبي لذلك الامر المنوط بها الي حدوث مشاكل فنية عديدة بالمصنع ومنها وجود اخطاء في تصنيع بعض المعدات الحرجة الموردة والتي ادت لتوقف المصنع وتكبد الشركة خسائر بسبب هذا التوقف. ويتصل بذلك قيام الشركة بالتعاقد مع مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية –كلية الهندسة جامعة القاهرةلاعداد تقرير اكتمال المشروع حيث تم اصدار التقرير بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٣ والذي يتضمن انه بناء علي المستندات المقدمة من الشركة فانه يمكن الاستنتاج انه تم اكتمال المشروع (مراجعة مكتبية) علي الرغم من ان العرض المقدم منه بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥ يتضمن عمل زيارة ميدانية للموقع قبل اصدار التقرير وهو ما لم يتم علي الرغم من طلب البنك الاهلي (وكيل التمويل) بالنيابة عن البنوك الممولة في ٢٠٢٠/٣/٢٢ بضرورة الاستعانة بلجنة فنية مستقلة خارجية للاستلام الابتدائي والنهائي للمشروع وهو ما لم يتم تنفيذه من قبل الشركة حيث تم التوقيع علي كافة شهادات القبول المبدئي واختبارات الاداء والانهاء الميكانيكي والتشغيل بمعرفة السيد / رئيس مجلس الادارةو العضو المنتدب أنذاك منفرداً.	قيام السيد المهندس / العضو المنتدب المتفرغ للإدارة بالتوقيع على شهادة القبول المبدئى PAC وذلك بعد صدور تقرير من طرف ثالث (مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث فى العلوم الهندسية – كلية الهندسة – جامعة القاهرة) تؤكد تحقيق المشروع لمعدلات الإنتاج والإستهلاك التعاقدية وذلك وفقاً لطلب البنوك الممولة للمشروع من ضرورة تواجد طرف ثالث.	الشركة خسائر بسبب هذا التوقف. وايضا لم ترد الشركه على ان الشركة قامت فى ٢٠١٣/٩ بتعديل الهيكل التنظيمي المعتمد في عقد استشاري المشروع شركة انبي بعد ان كان هناك هيكل تنظيمي يشمل فريق عمل من الشركة موازي لفريق عمل انبي تحول الهيكل ليصبح مدير مشروع فقط من كيماالامر الذي افقد الشركة الالمام بالنواحي الفنية للمشروع ووجودها لدي شخص واحد فقط يتمثل في مديرة المشروع المتعاقد معها من قبل الشركة، فضلا عن استبعاد فريق العمل من العاملين بالشركة والذي كلف الشركة ما يزيد عن ٢ مليون جنيه دون الوقوف علي اسباب ذلك
تضمن تقرير متابعة المشروع الصادر بمعرفة الإستشاربالفنى السابق للبنوك الممولة (شركة الشرق الأوسط للخدمات الفنية والهندسية م /طاهر شحاته) عن شهر أغسطس ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٣ رأياً صريحاً " بأن الهدف من إصدار شهادة الإنهاء الميكانيكى العام هو سداد مستحقات المقاول دون التأكد من سلامة الإنهاء الميكانيكى" حيث يوجد بعض الأعمال لم يتم الإنتهاء من	قيام السيد المهندس / العضو المنتدب المتفرغ للإدارة بالتوقيع على شهادة الإنهاء الميكانيكى العام وذلك بعد قيام ممثل المال (شركة إنبى) وشركة كيما بالتحقق من إكتمال التركيبات الميكانيكية لكل معدة على حدى وتجربة وإختبار بعض المعدات التى يمكن إختبارها وعمل إختبارات Solo Run للمحركات بالإضافة إلى أن التوقيع على الشهادة تم بعد التشغيل للمصنع وليس التركيب فقط حسب متطلبات الشهادة.	لم تقم الشركه بالرد على ما جاء بالملاحظه والخاصه بما جاء بتقارير الاستشارى الفنى للبنوك وهو ما يمثل مخالفة لأحكام المادتين ١١ ، ١٢ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات خاصةً في ضوء عدم قدرة الأستشاري الفني للبنوك (شركة نيكسنت) بإصدار تقرير إكتمال المشروع للأسباب الواردة بتقريرها والتي من أهمها عدم وجود رخصة تشغيل مميكنة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية بسبب عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية والحصول علي موافقة هيئة الدفاع المدني .

تنفيذها وفقا لمعدلات تقدم الأعمال الصادرة بتقرير تكنيمونت كما أنه وفقا لتاريخ توقيع شهادة الإنهاء الميكانيكى العام فإن تاريخ شهادة القبول المبدئى كان يجب ان يكون ٢٠١٩/٩/٢٥ وهو ما لم يتحقق مع عدم وجود جدول زمنى محدد متفق عليه لاكتمال المشروع. تم التعاقد مع الإستشاربالفنى الجديد للبنوك الممولة (شركة نيكسنت) بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٧ والذى قدم تقريره الأول لبنك مصر بصفته البنك الفنى بالنيابة عن البنوك الممولة بعدم قدرته على إصدار تقرير إكتمال المشروع وأن هذا البند معلق خلال الفترة الحالية وذلك نظرا لعدة اسباب من أهمها يلى : عدم الإنتهاء من الحصول على كافة الموافقات الجوهرية والتى تشمل رخصة التشغيل عدم الحصول على الرخصة المميكنة من هيئة الدفاع المدنى عدم إكتمال توريد كافة قطع الغيار لمدة عامين موقف الإنذارات والمطالبات المقدمة من شركة تكنيمونت خاصة فى ضوء عدم تفعيل إتفاقية التسوية موقف مشروع إعادة تأهيل خطوط السكة الحديد سبب خفض كميه الامونيا المحولة الي المصنع القائم عن الكميه التي تم ادراجها في النموذج المالي وما هي الطاقة الإنتاجية الفعلية الحالية للمصنع القائم خطه شركه كيما لتشغيل المصنع و الخبرة المسبقة للعاملين وهل سيتم تجديد عقد التشغيل و الصيانة أم سيتم التشغيل بواسطه كيما فضلا من عدم قيام الشركه بالرد على تقريرى المستشار الفنى للبنوك ادى حدوث العديد من المشكلات الفنية التى ترتب عليها توقف المصنع لعدة فترات وآخرها توقف مصنع اليوريا عن العمل إعتباراً من ٢٠٢٠/٩/١٤ ولفترة قد تصل إلى (٥) أشهر بسبب تلف ضاغط		لـم يـتم الـرد علـي ملاحظاتنـا بشـأن طلـب البنـوك المـؤرخ ٢٠٢٠/١٠/٦ بضرورة موافاتها بما سيتم إتخاذه من إجراءات لحفظ حق الشركة والبنوك الممولة بتسييل خطاب الضمان النهائي الصادر من بنك المشرق بنحو ٤٧,٥٥٠ مليون دولار ، ٧٧,١٦٠ مليون جنيه وهو ما يعد مخالفة لأحكام المادتين ١١ ، ١٢ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات .

ثانى أكسيد الكربون طبقاً لرأى المقاول تكونمنت (المعدة الرئيسية لإنتاج اليوريا) ان البنك العربى الأفريقى الدولى (بصفته وكيل الضمان) فى ٢٠٢٠/١٠/٦ قام بمخاطبة الشركة عن طريق البنك الأهلى المصرى (وكيل التمويل) لموافاته بما سيتم إتخاذه من إجراءات قانونية لحفظ حق الشركة والبنوك الممولة وذلك بتسييل خطاب الضمان النهائى الصادر من بنك المشرق بمبلغ ٤٧٥٥٠٠٨٧ دولار أمريكى و ٧٧١٥٩٧٥٢ جنيهاً مصرياً وأسباب الخسارة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بالقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠، وتم تكرار ذلك فى ٢٠٢٠/١٠/٢٨ أنه "بالإشارة إلى التقرير الأخير الصادر من شركة نيكسنت (الإستشارى الفنى للبنوك الممولة) بشأن توقف مصنع اليوريا نتيجة تلف ضاغط ثانى أكسيد الكربون والذى يستغرق مدة (٦) أشهر على الأقل حتى الإنتهاء من عملية الإصلاح ، طلب بموافاته بصورة عاجلة بما يلى حتى تتمكن البنوك الممولة من البدء فى الحصول على الموافقات الداخلية اللازمة :- الرأى القانونى للشركة (كيما) بشأن تسييل خطاب الضمان الصادر من بنك المشرق وذلك كتعويض عن التوقف حيث سيتم مراجعته عن طريق كل من الإستشارى الفنى للبنوك الممولة (شركة نيكسنت) وكذا الإستشارى القانونى للبنوك الممولة (مكتب سرى الدين وشركاه). قائمة كاملة بالإستثناءات المطلوبة نتيجة للموقف الحالى للشركة. نموذج مالى معدل جديد يعكس آثار حادثة توقف الضاغط. رد رسمى من الشركة (كيما) وخطة عمل متضمنة آثار حادثة الضاغط والخسارة المعلنة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠. التقرير الفنى الصادر من شركة هيتاشى بمجرد إستلامه. القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠. وبعد قيام الشركة بإستيفاء كافة البيانات المطلوبة بعاليه ، سيتم		

الدعوة لعقد إجتماع طارىء لمناقشة الآثار المترتبة على ذلك.		
رغم استلام المصنع بتاريخ ٢٦/ ٤/ ٢٠٢٠ الا ان الشركة لم تقم بتنفيذ الاشتراطات والتدابير الوقائيه ضد اخطار الحريق مما يجعل شركة كيما تشكل خطوره داهمه حالة حدوث حريق على الارواح والممتلكات العامه وذلك وفقا للمحضر المحرر بمعرفة ادارة الحمايهالمدنيه باسوان و التى طلبت فيها:- انشاء احواض منع انسكاب لتنكات السولار الخاصه بالمولدات. تامين الغلايه البخاريه بنظام الاطفاء التلقائى بالوسيط الاطفائى المناسب. تركيب رشاشات مياه على جسم تنك الامونيا للتبريد بمعدل كل ٣ متر رينج إنشاء احواض منع انسكاب لتنك السولار الخاص بالضاغط الديزل وقد صدر تقرير لجنه إدارة الحماية المدنية فى ٢٠٢٠/١٠/٧ يشير ان الشركة (مصنع كيما ١ ، مصنع كيما ٢)غير مستوفيين لاشتراطات امن الحريق.	قامت شركة كيما عن طريق إستشارى الحريق الخاص بها بتقديم خطة توفيق أوضاع إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية لإرسالها لإدارة الحماية المدنية وذلك بخطة زمنية لتوفيق الأوضاع لمدة (٢٠ شهراً) ويتم خلالها الحصول على رخصة مشروطة من هيئة الدفاع المدنى وكذا رخصة تشغيل مؤقتة.	ما جاء بالرد يؤكد ما جاء بالملاحظه ويؤكد كيفية استلام المشروع دون تنفيذ الاشتراطات والتدابير الوقائيه ضد اخطار الحريق مما يجعل شركة كيما تشكل خطوره داهمه حالة حدوث حريق على الارواح والممتلكات العامه وذلك وفقا للمحضر المحرر بمعرفة ادارة الحمايه المدنية باسوان و نكرر مطالبنا بمحاسبة المسئول عن ذلك .
ثانيا : كثرة توقفات المصنع بعد استلامه فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ وذلك كالاتى : • ارتفاع ساعات التوقفات خلال فترة تشغيل المصنع بدء من ٢٠٢٠/٤/٢٦ حتى ٢٠٢٠/٨/٣١ وصلت إلى ٢١ % ،١٨ % من الساعات المتاحة خلال شهري يونيو ، أغسطس ٢٠٢٠.	١- المحافظة على خزان الأمونيا وذلك بسبب إرتفاع المخزون من الأمونيا ويرجع ذلك إلى عدم قدرة المصنع القديم على سحب كميات الأمونيا المخصصة (٣٠٠ طن / يوم) وذلك لتقادم المصنع القديم وعدم وجود الأكسجين اللازم لتشغيل وحدة الحامض بسبب المشاكل البيئية وذلك نتيجة نقص إنتاج الأكسجين على مستوى الجمهورية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وتوجيه الأكسجين المنتج من الشركات إلى المستشفيات كأولوية. ٢- <u>التوقفات الموجودة خلال تلك الفترة بسبب :-</u>	استلام المشروع فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ ومن المستهدف له انتاج ١١٠ % من الانتاج اى يجب عدم توقفه فى اول شهرين لاسباب مختلفه ومن الاسباب التى توضح التسويف فى الرد ظروف الطقس وإرتفاع درجات الحرارة خلال شهور الصيف بأسوان وكان المصنع عند انشاؤه لم يؤخذ فى حسبانه الطقس فى اسوان و اذا سلمنا بذلك فأن المصنع سيكون معطلاً معظم العام لارتفاع درجة الحراره باسوان

	❖ إرتفاع الذبذبة بالضاغط ١٠٥. ❖ تهريب بمحبس PV-0007 الخاص بضاغط ثانى أكسيد الكربون. ❖ إرتفاع الذبذبة بضاغط ثانى أكسيد الكربون. ❖ ظروف الطقس وإرتفاع درجات الحرارة خلال شهور الصيف بأسوان.	
-بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤ حدث توقف مفاجىء لضاغط ثانى أكسيد الكربون بمصنع اليوريا نتيجة وجود اهتزازات عالية بهذا الضاغط استمرت على مدى شهرين طبقا لافادة الفنيين بالشركه ،الأمر الذى أدى لتوقف مصنع اليوريا عن الإنتاج منذ ذلك التاريخ حيث تم مخاطبة المقاول بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ بذلك وقد افاد بانه من ضمن الاسباب التى تؤدى لارتفاع الذبذبات هو حدوث تسريب فى بلف ثانى اكسيد الكربون او انه يتم تشغيل المصنع باحمال مرتفعه واوصى بتخفيض الاحمال بحيث لا تزيد عن ١١٥ % وحتى تاريخه لم يتم تحديد ما اذا كان العطل نتيجة عيب فى التشغيل او التصنيع ومن سيتحمل تكلفة الاصلاح المقاول ام الشركة ومن المتوقع استمرار توقف المصنع لمدة ٥ شهور على الاقل رغم استلامه فى ٢٠٢٠/٤ ، وقد طلبنا من الشركه فى ٢٠٢٠/١٠/٤ موافاتنا بالاجراءات التى اتخذتها لحفظ حقوقها الا اننا لم نواف بذلك علما بان الشركة تتحمل خلال تلك الفتره مصروفات بنحو ٢٠٠ مليون جنيه قيمة فوائد البنوك المقرضة عن تلك الفتره ، وكذا مصروفات المرافق من غاز وكهرباء وإهلاك بنحو ١٢٠ مليون جنيه فضلا عن خسارة عدم الإنتاج والبيع لنحو ١٩٤ الف طن يوريا ويتصل بذلك تعدد طلبات البنوك المقرضه لبيان اثار ذلك التوقف على التدفقات النقديه للمشروع وقدرة الشركة على سداد التزاماتها خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ والتى تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه مصرى حتى	بخصوص العطل بضاغط ثانى أكسيد الكربون،جارى إصدار تقرير تحليل أسباب العطل بواسطة شركتى تكنيمونت وهيتاشى. من بعد إستلام المصنع إستلام إبتدائى يتم التشغيل تحت إشراف ومتابعة فريق عمل تكنيمونت المحدد بعقد التشغيل والصيانة مع تنفيذ تعليمات وتوصيات المورد فى حالة وجود ظروف تشغيل غير عادية. بخصوص الإجراءات التى إتخذتها الشركة للحفاظ على حقوقها تم رفع الموضوع من قبل شركة كيما إلى الإستشارى القانونى للشركة (مكتب زكى هاشم وشركاه) لإبداء الرأى فى ضوء العقد المبرم بين الطرفين.	افادت الشركة بردها انه بعد الاستلام الابتدائي يتم التشغيل تحت اشراف ومتابعة فريق عمل تكنومنت المحدد بعقد التشغيل والصيانة مع تنفيذ تعليمات وتوصيات المورد في حالة وجود ظروف تشغيل غير عادية وهو ما يتعارض مع كافة مكاتبات المقاول بان عقد التشغيل والصيانة عقد خدمات ودون ادني مسئولية عن هذه الخدمات. وبشأن رد الشركة انه تم احالة الموضوع الي الاستشاري القانوني للشركة (مكتب زكي هاشم وشركاه) لابداء الرأي في ضوء التعاقد المبرم مع المقاول فان الشركة لم تخاطب المورد علي الرغم من ورود رأي المستشار القانوني مكتب زكي هاشم في ٢٠٢٠/١١/١٨ بشأن الراي القانوني لتمديد فترة ضمان المشروع و كان على النحو التالى: - نتيجة لان العيوب في ضاغط ثاني اكسيد الكربون ادت الي الاغلاق التام لمصنع اليوريا والذي لازال في فترة الضمان بناء علي ذلك يتم تمديد فترة الضمان لكامل مصنع اليوريا بخلاف ضاغط ثاني اكسيد الكربون لفترة مساوية لفترة الضمان الجديدة لضاغط ثاني اكسيد الكربون بموجب المادة ٩-٢ – ٥ من عقد الصيانة والشراء والتشغيل والبالغة ١٢ شهر. - بناء علي عيوب واخفاق الضاغط يجوز لكيما المطالبة بضمان حسن التنفيذ المقدم من المقاول وفقا للمادة ١١-٢-٥ من عقد المقاولة والتي تنص علي انه يجوز للمالك في اي وقت عند توجية اخطار كتابي للمقاول وبدون اي حاجة الي اي اجراءات اخري او قرار محكمة ان يستقطع

٢٠٢٠/١٢/٣١ دون رد من الشركه وقد قامت البنوك الممولة بتكليف الإستشارى الفنى للبنوك الممولة (شركة نيكسنت) لإعداد تقرير تفصيلى عن تلك الحادثة ،وقد أفادت شركة نيكسنت أنه من المراجعة الأولية للمستندات المقدمة والتى تفيد بأن سبب المشكلة يعزى إلى خطأ فى التشغيل ، وقد كرر تساؤله بشأن ما اذا كان فريق التشغيل والصيانة الخاص بشركة كيما مؤهل ومدرب من أجل الحفاظ على تشغيل وصيانة المصنع طوال فترة عمره الافتراضي .		من مبلغ ضمان حسن التنفيذ او يطالب به في حالة اي مبالغ مستحقة للمالك طرف المقاول ولم يسددها فورا او اخفاق المقاول في تنفيذ التزاماته بموجب العقد . - بالتالي يجوز لشركة كيما ان تستقطع من ضمانات حسن التنفيذ او ان تطالب بها تغطية خسائر الاغلاق لمصنع اليوريا وخسارة الانتاج وكذلك في حالة اخفاق او تأخر المقاول اصلاح او استبدال الضاغط. و يتصل فى هذا الشان ما يلى : • عدم قيام الشركة بالرد علي طلبات البنوك الممولة وآخرها البريد الإلكترونى المرسل من البنك الأهلى المصرى بصفته وكيل التمويل عن نفسه وعن كافة البنوك الممولة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٣ والذى تضمن طلب موافاته بقرارات مجلس إدارة الشركة " كيما " بخصوص تغطية العجز النقدى الوارد بخطة العمل المقدمة للبنوك وكذلك سداد مستحقات البنوك والأطراف المرتبطة حفاظا على حقوق البنوك ومساهمى الشركة وتضمن ذلك موافاته بموافقة مجلس إدارة الشركة على خطة إصلاح ضاغط ثانى أكسيد الكربون وخطة سداد القسط والعوائد المستحقة للبنوك الممولة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وآلية التغلب على عجز التدفقات النقدية الناجم عن فترة التوقف التى من المتوقع أن تصل إلى (٦ أشهر) بما يحفظ حقوق الشركة " كيما " والبنوك الممولة. وقد تضمنت طلبات البنك الأهلى المصرى ما يلى طبقا لما تم عرضه ومناقشته مع مساهمى الشركة والبنوك الممولة لتغطية عجز التدفقات النقدية الناجم عن فترة التوقف :- ١. تسييل قيمة خطاب الضمان النهائى الغير مشروط وفقا للرأى القانونى الصادر من الإستشارى القانونى لشركة كيما (مكتب زكى هاشم وشركاه).

		٢. التنازل عن أسهم الإستثمار بشركتى أبو قير للأسمدة والدلتا للسكر لصالح الشركة القابضة للصناعات الكيماوية مع إستمرار رهن أسهم الإستثمار وتوزيعات الأرباح الخاصة بها لصالح البنوك الممولة. ٣. الخطة التفصيلية المعدة من شركة " كيما " لمواجهة الآثار الناتجة عن التوقف علاوة على أسباب خسارة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠. ٤. موافاة البنوك الممولة بقائمة كاملة من طلبات الإستثناءات المقدمة من الشركة " كيما " على أن تتضمن خطة الإصلاح والبدائل المطروحة لعرضها على البنوك الممولة للبت فى الأمر. ٥. رد الشركة " كيما " على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة " كيما " فى ٢٠٢٠/٦/٣٠. ٦. موقف حصول الشركة " كيما " على موافقة الحماية المدنية. ٧. موقف قيام شركة " كيما " بإصدار وثيقة التأمين التى تغطى كافة الأخطار والتى تتضمن تأمين على الفقد الكلى أو الجزئي للإيراد نتيجة التوقف الكلى أو الجزئى للمصنع. ٨. ضرورة قيام الشركة " كيما " بتظهير كافة وثائق التأمين القائمة حاليا لصالح البنك العربى الأفريقى الدولى بصفته وكيل الضمان وبالنيابة عن البنوك الممولة. ٩. الموقف الخاص بقيام الشركة " كيما " بتفعيل

		الضمانات المعلقة والتى تشمل الإنتهاء من كافة إجراءات الرهن التجارى والرهن العقارى. ١٠. التقرير الصادر من شركة هيتاشى اليابانية (مصنع ومورد ضاغط ثانى أكسيد الكربون). ١١. وفقا لما ورد بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ يوجد مبالغ مالية خاصة بإستهلاكات المرافق (كهرباء – مياه – غاز طبيعى) سيتم مطالبة شركة تكنيمونت الإيطالية بسدادها لشركة كيما وبناءا عليه تتعهد شركة كيما بتحويل هذه المبالغ المالية مباشرة إلى حساب التأمين والتعويض المفتوح طرف البنك العربى الأفريقى الدولى.
		• قيام المقاول وشركة هيتاشى بإرسال مندوبين من طرفهم لفحص مشكلة الضاغط من ٢٠٢٠/١٠/١٨ حتى ٢٠٢٠/١٠/٣١ بغرض إصدار تقريرتحليل أسباب التوقف إلا أنه حتى تاريخه لم يتم إصدار التقرير المطلوب من المصنع (شركة هيتاشى) والمقاول بالرغم من تكرار طلب البنوك الممولة وشركة كيما للحصول على هذا التقرير لمعرفة أسباب توقف الضاغط بعد أقل من شهرين من الإستلام الإبتدائى للمصنع وقد قامت الشركة بمخاطبة المقاول لمد فترة الضمان للمصنع بالكامل وكذلك قامت الشركة ببحث حلول لسرعة تشغيل المصنع مع المقاول تحت مسئوليته وتحت الضمانة الكتابية من المقاول وكذلك مصنع الضاغط (شركة هيتاشى) وكان من أحد الحلول المقترحة من المقاول إصلاح الأجزاء التالفة محليا حتى ورود قطع الغيار الأصلية فى فبراير ٢٠٢١ على أن يتم إعادة التشغيل خلال الأسبوع الأول من شهر إبريل ٢٠٢١ وقد أفاد المقاول بإمكانية الإصلاح المحلى وأن يتم ورود الأجزاء المعاد إصلاحها محليا وإعادة تشغيل المصنع خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ وقد قامت الشركة بمخاطبة المقاول

		رسميا بأنه للبدء فى تشغيل المصنع قبل ورد قطع الغيار الأصلية من شركة هيتاشى والبدء فى تشغيل المصنع فى شهر ديسمبر ٢٠٢٠ فإنه يجب أن يقوم المقاول والمصنع (شركة هيتاشى) بإصدار ضمانة كتابية بأن تشغيل المصنع خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ تحت مسئوليتهم والضمانة المشتركة للضاغط الأصلى خلال فترة التشغيل من شهر ديسمبر ٢٠٢٠ وحتى ورود قطع الغيار الأصلية وتشغيل الضاغط وطالبت الشركة بإمتداد جميع الضمانات لمدة عام إضافى بدءا من تاريخ التشغيل الجديد فى إبريل ٢٠٢١ إلا أن رد المقاول كان كالتالى:- ❖ تأكيد شركة تكنيمونت على أن عملية الإصلاح والتشغيل المؤقت تتم تنفيذا لتوجيهات شركة كيما بدون أدنى مسئولية على شركة تكنيمونت. ❖ طلب شركة تكنيمونت تعيين شركة أمريكية كطرف ثالث لإصدار تقرير بأسباب توقف ضاغط ثانى أكسيد الكربون RCA بدلا من شركة هيتاشى اليابانية. ❖ حمل الضاغط سيتم زيادته تدريجيا خلال عملية التشغيل المؤقت من المحتمل زيادة الحمل الي ١٠٠% بصورة محدودة ومع ذلك فظروف التشغيل الفعلية عند بدء التشغيل المؤقت هي التي ستتحكم في تحديد الحمل. و فى ضوء ما سبق ترى الادارة ما يلى : ١) طبقا لما افاد به المقاول في ٢٠١١/٣/٣ بجلسة الرد علي الاستفسارات الفنية لمقدمي عطاء تنفيذ المشروع وهي جزء لا يتجزأ من العقد ان محتوي البيرويت يكون ٠,٨٥ عند حمل التشغيل ١٠٠% ، ٠,٨٠ عند حمل التشغيل ١١٠% ، ١,٢ عند حمل التشغيل ٦٠% ، وان محتوي البيرويت (كرباميت الامونيوم الغير متحولة لليوريا) يزيد

		عند تخفيض الاحمال نتيجة الوقت المستغرق داخل مواسير التفاعل وهو ما يتضح مع انه عند تخفيض الاحمال يكون الانتاج يوريا صناعي وليست زراعي(الزراعى لا يزيد عن ١ %) بذات التكلفة و بسعر بيع اقل من الصناعى . ٢) ورد بخطاب المقاول للشركة في ٢٠٢٠/٩/٣ بان مانع التزييت بمنطقة الضغط العالي بالضاغط بها تآكل وتالف وقد اوصت شركة هيتاشي (المصنع للضاغط) باستبدال مادة التصنيع لتصبح ستانلس ستيل بدلا من الالمونيوم. و هو ما يثير التساؤل حول تحديد المسئول عن الموافقة على تصنيع مكونات المعدات (خاصة الحرجة) من مواد اوصى المصنع الاصلى لتلك المعدات بتغيير مادة التصنيع . ٣) هذه الإجراءات من جانب شركة تكنيمونت ستؤدى إلى عواقب وخيمة ستضر بمصالح شركة كيما وكذا مساهمى الشركة والبنوك الممولة حيث أن تشغيل المصنع على مسئولية شركة كيما خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ ودون ضمانة كتابية من المصنع (شركة هيتاشى) والمقاول و دون ورد تقرير تحليل أسباب العطل وقبل تاريخ الإستلام النهائى للمصنع يعرض الشركة إلى فقد حقها فى الضمان الممنوح لها طبقا لعقد المقاولة الشاملة بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣٠ والتعديل رقم (١) للعقد المؤرخ ٢٠١٥/١٠/٢٨ لمدة عام فى حالة حدوث أية مشاكل تشغيلية أثناء عملية التشغيل المؤقت للضاغط يمكن أن يؤدى إلى تلف الضاغط والذى سيؤدى بالتتابع إلى توقف مصنع اليوريا لمدة زمنية لن تقل عن (١٨ شهرا ، وهى مدة تصنيع وتوريد ضاغط جديد)ومما سيؤدى إلى خسائر فادحة للشركة يمكن أن تتخطى رأس المال المصدر والمدفوع للشركة " كيما " خاصة وأن الآثار المالية السلبية الخاصة بعجز التدفقات النقدية خلال فترة التوقف للضاغط لمدة (٦ أشهر) بلغ حوالى ١،٧ مليار جنيه حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ وفقا لتحديث النموذج المالى الذى تم إجراؤه عن طريق شركة بلتون (الإستشارى المالى لشركة كيما) وكذلك لا يوجد سبب

		لتنصل المقاول من مسئوليته لتشغيل المصنع ولإصلاح أى أجزاء تالفة خلال فترة الضمان ومد فترات الضمان وكذلك يعرض الشركة فى حالة التشغيل تحت مسئوليتها دون ضمانة كتابية من المقاول والمصنع (شركة هيتاشى) لإمكانية قيام المقاول برفع دعوى لوقف تسييل خطاب الضمان البنكى الغير مشروط فى حالة قيام الشركة بالتشغيل دون ضمانة كتابية من المصنع والمقاول . ٤) بخصوص طلب شركة تكنيمونت تعيين شركة أمريكيةكطرف ثالث لإصدار تقرير تحليل أسباب التوقف ، فلا يمكن قبول تعيين تلك الشركة دون ورود تقرير المصنع الأصلى والضامن الأصلى لعيوب الصناعة والتشغيل (شركة هيتاشى) طبقا لبنود العقد المبرم مع شركة تكنيمونت ودون الحصول على رأى الإستشارى الفنى للبنوك الممولة (شركة نيكسنت) و ان ويتم تعيينه بموافقة الأطراف ذات الصلة ونوصى الشركة بمخاطبة المقاول برفض الطلب المذكور حفاظا على جميع حقوقها المالية والقانونية وكذلك حقوق ممولى الشركة والمساهمين. ٥) الشركة قد قامت بإعداد مطالبات لإرسالها للمقاول بعد عرضها على الإستشارى القانونى للشركة(مكتب زكى هاشم) ولم يتم إرسالها حتي تاريخه إلي المقاول دون اى مبررات لتأخير فى ارسالها <u>وبيانها كالآتى :-</u> ❖ المطالبة بمبلغ ٩٥٩ مليون جنيه مصرى تحت العجز و/أو الزيادة علما بأنه سيتم تخفيض هذا المبلغ من قيمة المبالغ المرسملة على حساب المشروع وإثباته مديونية على المقاول فى دفاتر الشركة وذلك طبقا لعقد المقاولة وملاحظاتنات المتكررة فى هذا الشأن . ❖ المطالبة بمبلغ ١،٧٤٠ مليار جنيه قيمة العجز النقدى والخسائر الناتجة عن فترة التوقف لمدة (٦ أشهر)

		والوارد بالنموذج المالى . ٦) أفاد المقاول بخطابه المؤرخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٠ بشأن الرد علي طلب شركة كيما تقديم ضمانة خلال عملية التشغيل المؤقت لضاغط ثانى أكسيد الكربون بما يلى :- ❖ وفقًا لعقد المقاولة الشاملة تكون شركة تكنيمونت مسئولة فقط عن إصلاح / استبدال العناصر المعيبةشريطة أن يثبت أن العناصر معيبة بالفعل فى تاريخ تركيبهاوضمن فترة الضمان او العطل ، أن العطل الميكانيكي / التلف ناتج عن البلى بما في ذلك التشغيل غير السليم مستثنى من أحكام الضمانات بموجب عقد المقاولة الشاملة و و فقًا لعقد التشغيل والصيانة ، يجب تغطية مخاطر الأعطال الميكانيكية عن طريق شركة كيما بموجب وثيقة التأمين التشغيلي والذي تعهدت شركة كيما بتقديمها تحت مسئوليتها. ❖ و أن المسؤولية بين الطرفين فيما يتعلق بعمليات التشغيل غير الصحيحة للمصنع يتم تحديدها بموجب عقد التشغيل والصيانة ولا يتم التعامل بموجب عقد المقاولة الشاملة يؤكد المقاول على مسئوليته فى حال ثبوتها فقط بعد صدور تقرير تحليل أسباب العطل عن طريق طرف ثالث، و انة قد قام باتخاذ إجراءات خطوات سريعة لإعادة تشغيل الضاغط وبدء الإنتاج خلال الأسبوع الثالث من شهر

		ديسمبر ٢٠٢٠. ❖ المقاول يخطر المالك بضرورة قيامه بإخطار شركة التأمين التابعة له بتغطية كافة المخاطر الخاصة بعملية إعادة التشغيل مرة أخرى وكذا الحصول على موافقة من قبل الإستشارى الفنى للبنوك الممولة لكيما ، تكاليف عمليةالإصلاح الميكانيكي و تعويض الانهيار / الضرر ستتم من قبل شركة التأمين المتعاقد معها من جانب العميل (وفقاً للملحق رقم ١ – المادة ٤ – ٢ من عقد التشغيل والصيانة). ٧) أفاد المقاول بخطابه المؤرخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠ بشأن الرد على رفض شركة كيما تعيين شركة أمريكية كطرف ثالث لتقديم تقرير بتحليل أسباب عطل ضاغط ثانى أكسيد الكربون ما يلى :- ❖ قام المقاول بإستعراض مخرجات وحدة التحكم الرئيسية لمدة (٢٠ ساعة متتالية) عندما حدث زيادة فى معدل الذبذبات عن المستوى الطبيعى . كما لوحظ وجود تآكل شديد فى أجزاء متعددة من الضاغط (مرحلة الضغط العالى – مرحلة الضغط المنخفض) وذلك عند فتح وفحص الضاغط بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠. كما تجدر الإشارة إلى أنه لوحظ وجود مخلفات خاصة بمرحلة التركيبات داخل فواصل الضغط عند فتحها . كما تجدر

		الإشارة إلى أنه لوحظ عدم تواجد مانع التزييت من أحد المراحل البينية لمرحلة الضغط المنخفض . كما لوحظ وجود تآكل فى موزع الغاز على مراحل الضاغط. ❖ بناءاً على ما تقدم فإنه من الواضح أن يكون أحد الأطراف المشاركة هى السبب فى حدوث العطل للضاغط (كيما – تكنيمونت – هيتاشى – أوراسكوم) ونتيجة لتعارض المصالح فقد قام المقاول بإتخاذ قرار تعيين الشركة الأمريكية كطرف ثالث لإصدار تقرير تحديد أسباب العطل وفحص كافة البيانات والمستندات من تاريخ الإستلام الإبتدائى للمصنع وحتى تاريخ وقوع حادثة التوقف. ويؤكد المقاول تمسكه بتعيين الشركة الأمريكية وسيستمر فى هذا الإتجاه. ويرجى الإحاطة بأنه تم إخطار هذا الأمر لكل من المالك والبنوك الممولة والإستشارى الفنى نيكسنت وذلك خلال الكونفرنس كول بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ ولم يبدى أحد من الحضور أى إعتراض على هذا الأمر. ❖ قام المقاول بإخطار المالك بضرورة إخطار شركة التأمين بحدوث عطل فى الضاغط وكذا فقد فى الإنتاج وبالتالى تكون تكاليف الإصلاح / الإستبدال مغطاه بموجب وثيقة التأمين. وقد طلب المقاول من المالك موافاته بما يفيد تواجد وثيقة تأمين التشغيل والتى تسرى من تاريخ الإستلام الإبتدائى وفى حالة عدم قيام المالك بتقديم ما يفيد

		تواجد هذه الوثيقة فإن ذلك يعتبر خرقاً للثقة وأن المالك ملتزم بتعويض المقاول عن كافة النتائج المترتبة على عطل الضاغط بما فيها تكلفة الإصلاح/ الإستبدال. ❖ فى حالة إثبات تقرير تحليل أسباب العطل أن المقاول هو المسئول عن العطل بسبب قلة الجودة فى التصميم أو فى مواد التصنيع فيؤكد المقاول إلتزامه بكافة التكاليف الخاصة بالإصلاح / الإستبدال وفقاً لنص البند ٩,٢ ، وفى حالة أن سبب العطل يرجع إلى سوء تشغيل فلن يوجد أى إلتزام على المقاول بمد فترة الضمان أو خلافه. ❖ فيما يخص عملية إعادة تشغيل الضاغط ، فيجب الأخذ فى الإعتبار الخطوات التالية:- ١- الآلية التى سينتهجها المقاول لعملية الإصلاح المؤقت وآلية إعادة التشغيل يجب الموافقة عليها من جانب كل من المالك وشركة التأمين والإستشارى الفنى للبنوك الممولة (شركة نيكسنت). ٢- ضرورة قيام المالك بتقديم دليل على تواجد وثيقة التأمين الخاصة بالتشغيل والتى تغطى عطل الآلات وفقد الإيراد وفقاً لبنود عقد التشغيل والصيانة.

		٣- تأكيد المقاول على أن عملية الإصلاح المؤقت وإعادة التشغيل آمنة على الضاغط. ٤- شروط تقديم الضمانة وفقاً لعقد المقاولة الشاملة تطبق على عملية التشغيل المؤقت فى ظروف معينة فقط وهى تقديم المالك دليل تواجد وثيقة تأمين التشغيل أو التعهد بتعويض المقاول فى حالة عدم تواجد وثيقة التأمين. ٥- قرار إعادة التشغيل يظل مسئولية المالك. ٦- يقوم المقاول ببذل قصارى جهده لإعادة التشغيل الآمن للضاغط خلال الأسبوع الثالث من شهر ديسمبر ٢٠٢٠. ❖ المقاول متاح للمناقشة مع المالك الخطوات المستقبلية فى حالة عدم توافر وثيقة تأمين تشغيل لدى المالك والتى بموجبها تغطى النتائج السلبية الناتجة عن الحادثة والتى يعانى منها المالك منذ ١٤ سبتمبر ٢٠٢٠. **مما سبق بعالية و فى ضوء عدم وجود وثيقة تأمين ضد مخاطر اعطال الالات و فقد الايراد فأن الادارة ترى احالة الموضوع الى جهات التحقيق المختصة لاعمال شئونها**

		حفاظاً على حقوق مساهمى الشركة و البنوك الممولة وكافة الاطراف المرتبطة
ثالثا : الفاقد غير الطبيعى فى الغاز المستخدم بالمصنع: • **تبلغ الكمية المستهلكة من الغاز فى شهرى ٥ ،٢٠٢٠/٦ نحو ٨٢,٢ مليون متر مكعب وقد تبين ارتفاع نسبة الفاقد غير الطبيعى وفقا لبيانات الشركة والذى بلغ نحو ١٢,٦ مليون متر مكعب بقيمه نحو ٣٣,٥ مليون جنيه تمثل نحو ١٥ % من المستهلك ،حيث افادت الشركه بتوقف المصنع ٢٢٦ ساعه خلال اول شهرين تشغيل ، ووفقا لتلك المعدلات فانه لتحقيق كمية الانتاج المخططة البالغة ٤٢٠ الف طن تحتاج الشركة الى نحو ٥١٣ مليون متر مكعب بما يفوق الكمية المتعاقد عليها من الغاز بنحو ٣٥ مليون متر مكعب تبلغ قيمتها نحو ٩٢,٧ مليون جنيه ، وقد استمرت معدلات الفاقد خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية حيث بلغت الكمية المستخدمة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ نحو ١١٨ مليون متر مكعب استخدمت فى انتاج ٨٤ الف طن بنسبة ٧٦,٣ % من الانتاج المستهدف البالغ وفقا للعقد نحو ١١٠ الف طن ونشير هنا انه فى الشهر الذى توقف فيه مصنع اليوريا ٢٠٢٠/٩ تم استخدام نحو ٣١ مليون متر مكعب لانتاج كميه ١٨٨٠٠ طن امونيا بدلا من ٣١٠٠٠ طن امونيا وهى الكميه النمطيه التى تنتج من كمية الاستهلاك المذكوره مما يمثل اهدار لكمية الغاز فى هذا الشان دون لزوم لذلك**	نتيجة بعض الأعطال بنهاية مصنع إنتاج الأمونيا مع المحافظة على إستمرار مقدمة مصنع الأمونيا فى العمل للمحافظة على إستمرار مصنع اليوريا فى العمل وتحقيق الخطة الإنتاجية وكانت تمثل حوالى ٩٨،٥%.	ما جاء بالرد يؤكد الملاحظه لوجود اعطال بمصنع الامونيا بعد شهرين فقط من استلامه نتج عنع ٢٢٦ ساعه توقف وفاقد غاز ١٢,٦ مليون متر بقيمه ٣٣,٥ مليون جنيه يعادل ١٥ % من المستهلك وبمتابعة الفاقد غير الطبيعى من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بنحو ٣٧ مليون جنيه اى فاقد الغاز غير الطبيعى خلال او ل ٥ شهور عمل للمصنع نحو ٧٠ مليون جنيه . ولم تقم الشركه بالرد على باقى الملاحظه

• بلغت قيمة الغاز المستخدم كوقود خلال شهرى ٥، ٦ نحو ٨٠ مليون جنيه فى الوقت الذى استهدفت فيه الشركة بالموازنة التخطيطية (و التى لم تعتمد حتى تاريخه)الغاز المستخدم كوقود عن السنه بالكامل بنحو ٨٢ مليون جنيه.	وفقاً للموازنة التخطيطية فإن مبلغ ٨١ مليون جنيه يخص وقود الغلايات فقط أما بالنسبة للأمونيا وفقاً للموازنة مخطط إستهلاك غاز طبيعى بمبلغ ٩٠٠،٩ مليون جنيه لإنتاج ٤٦٢٠٠٠ طن أمونيا خلال عام الموازنة موزعة بنسبة ٧٠% من الغاز الطبيعى كمادة خام بالإضافة إلى نسبة ٣٠% كوقود علاوة على وقود الغلايات.	عدم صحة ما جاء بالرد حيث ان ما ورد بالموازنه هو الوقود دون تحديد استخدامه والباقى مستهدف كخامات اما ما ورد بالرد لانتاج ٤٦٢٠٠٠ طن امونيا تحتاج الى نحو ١,٢٢٤ مليار جنيه غاز و ليس ٩٠٠ مليون كما جاء بالرد منها طبقا للعقد والمتعارف عليه ٨٠ % كحد ادنى مع التكنولوجيا الحديثه ماده خام ، ٢٠ % وقود مما يؤكد صحة الملاحظه والتسويف فى الرد من قبل الشركه
رابعا : عدم وجود دوره مستندية تنظم مدخلات ومخرجات انتاج مصنع كيما ٢ من امونيا ويوريا حيث تعتمد الشركه على بيان شهرى من الساده الفنيين المسئولين عن انتاج المصنع الجديد لاثبات كميات الامونيا واليوريا دون وجود اذون اضافه لمخزن الانتاج واذون صرف من تلك المخازن تؤيد فواتير المبيعات وهو ما يعد قصورا فى الرقابة على الانتاج والمخزون والمبيعات. ويرتبط بذلك	جاري تطبيق نظام ERP طرف الشركة وتفعيل اوجه الرقابة علي المدخلات والمخرجات لمصانع الشركة.	رد الشركه يؤكد ما جاء بالملاحظه رغم وجود نظام DCS الذى يثبت فيه كافة بيانات المشروع كيما ٢ وقد طالبنا بمخرجات ذلك النظام من الشركه ولم تقم الشركه بموافاتنا بتلك المخرجات رغم قيام تكنومنت بالإستناد علي مخرجات هذا النظام عند مخاطبتها للشركة في عطل ضاغط ثاني أكسيد الكربون .
• بلغ انتاج اليوريا الزراعى (مطابق للمواصفات) منذ بدء التشغيل نحو ٩٠ الف طن وفقا للثابت بتقارير الانتاج وكذا بتقرير الانتاج الصادر من المقاول الايطالى تكنومنت ،الا ان الشركه وافاتنا بخطاب فى ٢٠٢٠/٩/١٠ معتمد من السيد العضو المنتدب لشئون الاداره بان الشركه فعلا انتجت كمية ٣٥٠٠ يوريا صناعى (غير مطابق للمواصفات) وتم بيعها على هذا الاساس بفارق سعرى فى المبيعات بالاقل بنحو ١,٦٥ مليون جنيه .	بخصوص موضوع اليوريا الصناعى يلاحظ أنه عقب كل توقف وإعادة التشغيل مرة أخرى يكون إنتاج اليوريا مرتفع فى نسبة البيروت لفترة محدودة وهو ما لم تقم تكنيمونت بتقديره أو حسابه مما أوجد تعارض بسيط بين مواصفات المنتج بين تكنيمونت وكيما.	اعتمد الرد علي وجود اختلاف بين الشركه وبيان تكنومنت علما بان تقارير الانتاج التى تم عمل قوائم التكاليف من خلالها هى تقارير شركة كيما والتي اوضحت وجود منتج غير مطابق للمواصفات ، بل من ضمن معتمدي تلك التقارير من قام بالتوقيع على خطاب انتاج السماد الصناعى وهو ما يتضح معه التناقض في البيانات الصادرة من الشركة وكذا كيفية انتاج سماد صناعى فى اول شهرين للتشغيل .
• الامونيا المحوله للمصنع القديم من ٢٠٢٠/٥/١ حتى ٢٠٢٠/٨/٣١ نحو ١٢ الف طن منها (نحو ٤٦٠٠ طن تم بيعها)	نتيجة عدم قدرة المصنع القديم على سحب كميات الأمونيا المخصصة (٣٠٠ طن / يوم) وذلك لتقادم المصنع القديم وعدم وجود الأكسجين اللازم لتشغيل وحدة الحامض بسبب	مازالت الاداره عند رايها بان عدم تحويل نحو ٣٦٩٠٠ طن عن نفس الفتره (وفقا لعقد المشروع) وهو ما يؤثر على اقتصاديات المشروع انتاجا وبيعا .

بنسبة ٣٢,٥% من المستهدف حيث كان يجب تحويل نحو ٣٦٩٠٠ طن عن نفس الفتره (وفقا لعقد المشروع) وهو ما يؤثر على اقتصاديات المشروع انتاجا وبيعا .	المشاكل البيئية وذلك نتيجة نقص إنتاج الأكسجين على مستوى الجمهورية بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وتوجيه الأكسجين المنتج من الشركات إلى المستشفيات كأولوية.	
ورد بمكاتبات الشركة المختلفه عقب توقف الضاغط ان مصنع الامونيا يعمل ويتم البيع للشركات الشقيقه وتبين توقف مصنع الامونيا عن الانتاج منذ ٢٠٢٠/٩/٢٤ حتى نهاية شهر ٢٠٢٠/١٠وان ماتم بيعه وتحويله للمصنع القديم خلال شهر ٢٠٢٠/١٠ نحو ٢٠٨٠ طن ، ٢٥٠٠ طن على الترتيب من مخزون الامونيا فى ٢٠٢٠/٩/٢٤		لا يوجد رد من الشركه .
خامسا : ظهور مشكلات مختلفه قبل و بعد تشغيل المصنع تعطى مؤشر ان بعض التوريدات غير سليمة وادت لتوقف المصنع :- حيث تضمنت تقاريرنا السابقة التوصية بتحديد المسئولية بشان عدم إدراج الشرط الموجود فى العقد مع المقاول ضمن شروط الاعتماد المستندى (لسداد نسبة الـ ٤٠% الخاصة بوصول التوريدات للموقع) والمتمثل فى إصدار المالك لشهادة تفيد وصول التوريدات سليمة غير تالفة مطابقة لل (PACKING LIST) حيث جاء برد الشركة فى ٢٠١٨/٦/٣٠ على القوائم المالية ان ذلك تم بناء على تعليمات كل من رئيس مجلس إدارةالشركة القابضة الأسبق والسيد رئيس مجلس إدارة الشركة دون تحديد أسباب ذلك وقد تبين :		لا يوجد رد من الشركه .
• توقف الغلاية عن الفترة من ٢٠١٩/١١/٨ وحتى ٢٠١٩/١١/٢٥ :بسبب إنهيار جزء من البطانة الحرارية والطوب الحرارى (العزل الداخلى للغلاية) وهو ما أدى إلى توقف المصنع وخسارة الإنتاج طوال فترة التوقف وطلبت الشركة من المقاول مد	كل التوقفات التى تمت كانت قبل الإستلام الإبتدائى للمشروع وهو فى حيازة شركة تكنيمونت. تم عمل الإصلاحات المطلوبة بواسطة شركات متخصصة وتم الإستعانة بطرف ثالث (شركة TUV) لإصدار تقرير عن جودة الأعمال بعد الإنتهاء من عملية الإصلاح.	لم يتضمن الرد موقف الشركة بشان رفض مقاول المشروع مد فترات الضمان على النحو الوارد بالملاحظة رغم افلاس مورد الغلاية ، رغم تكرار الاعطال و التوقفات التى يترتب عليها انخفاض فى كميات الانتاج. فضلا عن ضرورة تحديد المسئول عن عدم تفعيل احكام المادة

فترة الضمان لتصبح عامين بعد إصلاحها وأن التوقف المشار إليه لا يؤثر على كفاءتها طوال عمرها التشغيلى لما لذلك من تأثير على كفاءة وحدة الأمونيا إلا أن المقاول بخطابه فى ٢٠١٩/١١/١٨ أفاد بعلم الشركة بأن مورد الغلاية شركة STF تم إفلاسه وأن أى ضمان من قبلها يكون غير منطقياً وأن فترة الضمان تخضع فقط لشروط التعاقد وهى عام واحد من تاريخ الإستلام الإبتدائى ثم تكرار توقف الغلاية من الفترة من ٢٠٢٠/١/١٠ وحتي ٢٠٢٠/١/١٥بسبب تكرار المشكلة الفنية الخاصة بإنهيار العزل الداخلي للغلاية والتي أدت إلي انهيار في العزل الخارجي للغلاية وهو ما دعا الشركة لمخاطبة المقاول في ٢٠٢٠/١/١١ بشأن تأثير ذلك علي كفاءة وجودة الغلاية وبالتالي هناك عدم رضاء عن اداء الغلاية في ضوء تكرار توقفها عن العمل مع ضرورة مد فترة ضمان الغلاية لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد إجراء الاصلاحات اللازمة وكذلك شهادة من المقاول بجودة الغلاية بعد إصلاحها وعدم تأثيرها علي كفاءة مصنع الامونيا الا ان المقاول في ٢٠٢٠/١/١٥ افاد بان توقف الغلاية كان بسبب عيب في التشغيل من شركة كيما نتيجة لنقص خبرات ومؤهلات القائمين علي التشغيل وانه بشأن طلب مد فترة الضمان قد رفض المقاول بخطابه في ٢٠٢٠/١/٢٧ طلب الشركة وان مسئوليته تنحصر في الشروط التعاقدية وهي ان فترة الضمان عام واحد من تاريخ استلام المصنع.	والغلاية تعمل بحالة جيدة منذ آخر إصلاح تم تنفيذه.	١١-٢-٥ من عقد التصميم و الشراء و التشيد بانة يجوز للمالك فى اى وقت عند توجية اخطار كتابى للمقاول ان يستقطع من مبلغ ضمان حسن التنفيذ اى مبالغ مستحقة للمالك طرف المقاول او اخفاق المقاول فى تنفيذ التزماته بموجب العقد .
• توقف ضاغط الغاز التصنيعى (التخليقى) عن الفترة من ٢٠١٩/٧/٢ وحتى ٢٠١٩/٨/١٦ بسبب عيب فنى فى التصنيع من المورد (جنرال إليكتريك) ، وبتاريخ ٢٠١٩/٧/١١ أفادت الشركة فى إجتماعها مع المقاول بوجود توقفات متكررة لمصنع الأمونيا منذ بدء تشغيله فى ٢٠١٩/٦/٣٠ علاوة على الإنتاج اليومى المتدنى من الأمونيا وأن توقف الضاغط المشار إليه أدى إلى	حدث توقف بضاغط الغاز التخليقى قبل إصدار شهادة الإنهاء الميكانيكى العام وتم عمل اللازم من قبل شركة تكنيمونت وشركة جينرال إليكتريك (مورد الضاغط) ومنذ تلك اللحظة والضاغط يعمل بكفاءة.	لم يتضمن الرد موقف الشركة بشان رفض مقاول المشروع مد فترات الضمان على النحو الوارد بالملاحظة ، رغم تكرار الاعطال و التوقفات التى يترتب عليها انخفاض فى كميات الانتاج. فضلا عن ضرورة تحديد المسئول عن عدم تفعيل احكام المادة ١١-٢-٥ من عقد التصميم و الشراء و التشيد بانة يجوز للمالك

إنخفاض كمية الأمونيا المنتجة ، ثم طلبت الشركة توفير ضمان إضافى للضاغط بعد إصلاحه من العيب الفنى لمدة سنتين كحد أدنى بسبب التعديلات التى تمت لمعالجة عيب التصنيع وهو ما رفضه المقاول فى ٢٠١٩/٧/٣٠.		فى اى وقت عند توجية اخطار كتابى للمقاول ان يستقطع من مبلغ ضمان حسن التنفيذ اى مبالغ مستحقة للمالك طرف المقاول او اخفاق المقاول فى تنفيذ التزاماته بموجب العقد .
عدم صلاحية محطة تعبئة سماد اليوريا حيث انه على الرغم مما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالمشروع بتاريخ مايو ٢٠١٠ وكذا ما ورد بالرد على إستفسارات مقدمى العطاءات ومنها شركة تكنيمونت وكذلك ما ورد بالإجتماع مع شركة تكنيمونت فى ٢٠١١/٣/٣ والذى تم التأكيد فيه على أن محطة التعبئة تتضمن (٦) خطوط والطاقة الإنتاجية لكل خط (٤٠) طن / ساعة وأنه سيكون هناك زيادة فى التكلفة سيتضمنها العرض المالى المقدم منه فيما بعد إلا أن المقاول تجاهل ما سبق وقد ورد بالبريد الإلكترونى المؤرخ ٢٠١٩/١٠/٢١ والمرسل من مدير عام مشروع كيما (٢) إلى مديرة المشروع (المنسق العام) وصورة لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والذى يتضمن إصرار ممثل شركة تكنيمونت بأن إختبار قدرة محطة التعبئة هى ٤٠ طن / ساعة للمحطة ككل وعدم إقتناعه بأن يكون إختبار الأداء هو ٤٠ طن / ساعة لكل خط ، و لم تتخذ الشركة اى اجراء عن ما سبق بل بالمقابل قام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بتوقيع شهادة القبول فى ٢٠١٩/١٠/١٩ وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم مذكرة من السيد / مدير عام تعبئة النترات وخدمات التصدير بتاريخ	من المتعارف عليه أنه عند بدء التشغيل لخطوط التعبئة يجب إجراء عمليات الضبط الدقيق لماكينات لحام الشكائر وهو ما يستغرق مدة من الوقت ويحدث خلاله وجود شكائر غير مطابقة للمطلوب ويتم من خلالها إهدار كميات من المنتج. وقد تلاحظ وجود مشاكل فى جودة الشكائر الموردة مما أدى إلى حدوث مرتجع وبعض المشاكل مع العملاء وتم تلافى تلك المشكلة بالتنبيه على موردى الشكائر بتوريد شكائر مطابقة للمواصفات وتم بحمد الله تلافى مشكلة المرتجع والمشاكل المشار إليها بالتقرير.	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و قد تجاهلت الشركة الرد على ما ورد بالملاحظة . فضلا عما ورد برد الشركة بشان الاضرار البالغة التى تحملها مورد نقل اليوريا شركة سيسكو ترانس عند شحن كمية ٤٥٠٠ طن يوريا فى ديمسبر ٢٠١٩ بسب وجود مشاكل فى استخدام معدات التعبئة فضلا عن استمرار شكور رئيس قطاعات الاسمدة و رئيس قطاع التعبئة و اخرها فى ١٣ /١٢ / ٢٠٢٠ بعدم استجابة المقاول حيال المشاكل الرئيسية بوحدة التعبئة المتمثلة فى : • هناك ماكنتين خارج الخدمة . • عدم كفاءه و كثرة مشاكل جميع ماكينات اللحام . • تكرار حدوث قطع لشبك الهزازات بالرغم من تغييرها عدة مرات . • استمرار مشكلة ترحيل قضبان الريكليمر. و تلك المشاكل من شانها تعطيل عمليات الشحن وإمتلاء المخزن و تعطيل العملية الانتاجية بالكامل .

٢٠١٩/١١/٢٦ ورد بها عدم صلاحية ماكينات التعبئة ونتيجة لذلك يتم تخفيض سعر البيع لشحنة ٥٠٠ طن لشركة رويال فودز– السودان ليصبح ٢٣٢ دولار / طن بدلاً من ٢٦٧ دولار / طن أرض المصنع حيث تم تصدير كمية ٦٠٠ طن بإجمالى مبلغ ١,٣٩٣ مليون دولار أمريكى فقط مما أضاع على الشركة نحو ٢١٠٠٠ دولار بما يعادل ٣٣٩١٥٠ جنيهاً مصرياً مع وجود مرتجعات بيع محلى خلال شهرى ٥ ،٦/ ٢٠٢٠ بلغت نحو ٧٥ طن بسبب سوء التعئبه وقد تم تشكيل لجنه داخليه لتسليم المرتجع من اليوريا وافادت تلك اللجنه بضرورة شراء ماكينة لحام جديده.		
تسريب محبس (بلف)ثانى أكسيد الكربون :- بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٥ تمت مخاطبة المقاول لشراء محبس جديد بدلاً من المحبس الخاص بالتحكم فى الضغط على خط طرد ضاغط ثانى أكسيد الكربون بمصنع اليوريا وذلك لوجود تسريب بالمحبس بسبب تدمير الجوان الداخلى وتآكل فى قاعدة المحبس وقد تم إصلاحه بورش الشركة وذلك يعتبر مقبولاً بصفة مؤقتة لإستكمال تجارب التشغيل لحين توريد محبس جديد ، إلا أن المقاول فى ٢٠١٩/١١/٢٨ أفاد بأنه تم الإصلاح ولا يوجد تهريب للغاز وأنه سيقوم بشراء جوان فقط وتسليمه للشركة كقطعة غيار تستخدمها فيما بعد. بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ تمت مخاطبة المقاول لشراء محبس جديد من مورد آخر جديد حيث أنه ما زال يوجد تهريب حوالى ٩ طن / ساعة غاز ثانى أكسيد الكربون أى حوالى ٦٤٨٠ طن شهرياً تكفى لإنتاج ٨٨٠٠ طن يوريا شهرياً أى إنتاج حوالى ٥,٥ يوم بحمل ١٠٠% وهذا يمثل خسارة كبيرة للشركة علماً بأنه تم فك هذا البلف عدة مرات لصيانته وعلاج التهريب الذى يحدث به من بدايات التشغيل وخلال فترة التجارب دون جدوى بالإضافة إلى تركيب جسم جديد له فى التوقف الأخير والتشغيل يوم ٢٠٢٠/٩/٦ ويجب على	لم يتم إستلام المحبس حتى تاريخه من شركة تكنيمونت. جارى توريد مكونات محبس جديد ولن يتم إستلامه إلا بعد الكشف والتحقق من عدم وجود تهريب بالمحبس. أما بخصوص تعويض الفاقد فى الإنتاج فلا يوجد نص بالعقد ينص على تعويض الفاقد فى الإنتاج.	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و ما جاء برد الشركة يؤيد ملاحظتنا و بشان عدم وجود نص بالعقد ينص على تعويض الفاقد فى الانتاج فانة ينبغى تحديد المسئول عن ذلك فى ضوء ما ورد بالعقد مادة ١١-٢-٥ من عقد تصميم و الشراء و التنفيذ بانة يجوز للمالك فى اى وقت عند توجية اخطار كتابى للمقاول ان يستقطع من مبلغ ضمان حسن التنفيذ اى مبالغ مستحقة للمالك طرف المقاول او اخفاق المقاول فى تنفيذ التزاماته بموجب العقد .

المقاول إيجاد حل جذرى لهذه المشكلة بتوفير بلف كامل جديد بمواصفات عالية الجودة وعلى نفقته نظراً لوجود هذا التهريب من بدايات التشغيل حيث أفاد المقاول بأنه قد قام بتوريد الجزء الخارجى وسيقوم بتوريد الجزء الداخلى وبهذا يعتبر محبس جديد كما قام بمخاطبة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى ٢٠٢٠/١٠/١٩ بأن ما تم الإتفاق عليه هو توريد الجزء الداخلى فقط		
تحطم طلمبة مصنع الامونيا منذ ٢٠٢٠/٦/١٣تمت مخاطبة المقاول في ٢٠٢٠/٦/١٣ بتدمير الطلمبة رقم A116 وان الطلمبة الاحتياطية B116 تعمل في ظروف حرجة نتيجة لوجود مشكلة في دائرة التزييت مما سيؤدي إلي مشاكل كثيرة بها مستقبلا وان المصنع خلال فترة الضمان وانها مسئولية المقاول لاصلاح اي عيب فني واعادته الي حالته الاصلية. تم اعادة شحن الطلمبةA116 الي المورد بفرنسا لفحصها وبيان سبب تلفها وخطوات اصلاحها حيث افاد المورد بان السبب الجوهري لتحطمها وتلفها يرجع الي استخدام زيت لا يتطابق مع المواصفات ، حيث افاد المقاول في ٢٠٢٠/٨/٦ بانه في تلك الحالة البند التعاقدي الخاص بفترة الضمان لا يتم تطبيقه لان المتسبب هو المالك وان اصلاحها يتطلب اصدار امر تغيير من جانب كيما بموافقتها علي تحمل كافة تكاليف الاصلاح. حيث افادت الشركة بخطابها للمقاول في ٢٠٢٠/٨/١١ بان كل الزيوت والشحوم الخاصة بمعدات المشروع الجديد تم توريدها بمعرفة المقاول وان اعمال التزييت والتشحيم مازالت بمعرفة فريق عمل المقاول تحت مظلة عقد خدمات التشغيل والصيانة وان رصيد الزيوت والشحوم مازال في حوزة تكنومنت وبمخازنها وبالتالي المسئولية تقع علي المقاول ويجب تحمله كافة تكاليف اعمال الاصلاح او شراء طلمبة جديدة حال فشل عملية الاصلاح.	ما زالت مشكلة الطلمبة لم تحسم حتى تاريخه بين كل من المالك والمقاول وشركة كيما متمسكة بحقها بقيام شركة تكنيمونت باصلاح الطلمبة على نفقتها رغم مطالبة شركة تكنيمونت بغير ذلك. علما بأن مسئولية تحديد نوع الزيت ومتابعة وضعه بالطلمبة مسئولية شركة تكنيمونت حيث أن الطلمبة ما زالت فى فترة الضمان.	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و ما جاء برد الشركة يؤيد ملاحظتنا فضلا عن ضروره تحديد المسئولية فى شأن تفعيل عقد التشغيل و الصيانة الذى هو حسبما جاء برد المقاول انه عقد خدمات فقط دون ادنى مسئولية عن هذة الخدمات

وقد أفاد المقاول بخطابه للشركة فى ٢٠٢٠/٨/٣١ بانه طبقاً لبنود عقد المشروع يلتزم المالك بتوفير العمالة المطلوبة لتدريبها خلال مرحلة تجارب التشغيل وإختبارات الأداء وأن المقاول قام بتدريب العمالة المطلوبة وأوفى بإلتزاماته ، كما أنه طبقاً لعقد التشغيل والصيانة فإن نطاق أعمال المقاول لا يتضمن أعمال التزييت وأنه عقد خدمات فقط دون أدنى مسئولية عن هذه الخدمات ، والمقاول بإنتظار إصدار شركة كيما لأمر التغيير المطلوب لإصلاح الطلمبة ، كما أفاد فى ٢٠٢٠/٩/١٦ بأن تكررت مكاتباتنا بشأن توفير العمالة التى يتم تدريبها خلال مراحل تجارب التشغيل للقيام بتشغيل وصيانة المصنع فيما بعد ولكن دون جدوى من شركة كيما وأنه قد أرسل جدول التزييت والتشحيم للشركة منذ ٢٠١٩/١٢/٣ والمصنع لديه طلمبة واحدة فقط وفى حالة إصدار أمر التغيير فإن فترة التوريد متوقع من (٤ :٦) أشهر وأن المقاول غير مسئول عن أى توقف للمصنع خلال تلك الفترة. حيث خاطب السيد / رئيس قطاع الأمونيا بالشركة فى ٢٠٢٠/٩/٢٠ السيدة / المنسق العام للمشروع برفض تحمل شركة كيما مسئولية تدمير الطلمبة نتيجة استخدام زيت خطأ وغير مطابق لتوصيات المورد ورفض شركة كيما لكل ادعاءات المقاول وتمسك شركة كيما بحقها فى تحمل تكنيمونت مسئولية اصلاح الطلمبة بالكامل ومازال الامر معلق		
يتضمن التعاقد مع المورد توفير توربينة انتاج كهرباء معدل ٢٧ ميجا وات فى الساعه ويتم تشغيل المشروع بمعدل ١٧ ميجا وات فى الساعه و الباقى نحو ١٠ ميجا وات يتم تصديره للمصنع القديم او للشبكة الكهرباء وتبين مايلى : تم استلام التوربينه فى ٢٠١٩/٨/٣٠ من قبل العضو المتفرغ لشئون الاداره منفردا على اساس انتاج ١٧ ميجا وات فى الساعه وليس ٢٧ ميجا وات .	لم يتم التمكن من إختبار توربينة إنتاج الكهرباء على حمل ٢٧ ميجا وات وذلك نظراً لعدم وجود مستهلك لإستيعاب فائض الكهرباء بالمصنع القديم مثل (الفيروسيليكون – الهيدروجين). وتم إختبار التوربينة لسد إحتياجات المصنع الجديد وتصدير الفائض فى حدود (٢ ميجا) للمصنع القديم وكان إجمالى الإنتاج حوالى ١٩ ميجا وات / ساعة. ويرجع توقف مولد الكهرباء حوالى ٣٤٥ ساعة إلى وجود ذبذبة عالية بالتوربينة نظراً لوجود خلل بحساسات الذبذبة وتم عمل اللازم نحو تغيير الحساسات وإختفاء المشكلة وحلها.	ما جاء برد الشركه يؤكد ملاحظتنا حيث ان المسئوليه تقع على الشركه فى انها لم تتمكن من اختبار التوربينه كذلك استلام التوربينه من المورد وبعد استلامها من قبل العضو المتفرغ لشئون الاداره منفردا يظهر اعطال بها كما جاء بالرد الذى ذكر فيه ايضا انه عمل اللازم واختفاء المشكله وهذا ايضا غير صحيح حيث انه مازال هناك توقف حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ فقد توقفت التوربينه عن التشغيل منذ بدء تشغيل المشروع اى خلال ٥ شهور فقط بنحو ٨٣٣ ساعه تمثل نحو ٢٢,٦ % من

توقفت التوربينه عن التشغيل خلال شهرى ٥ ،٢٠٢٠/٦ نحو٣٤٥ساعه تمثل نحو ٢٤ % من الساعات المتاحه لتشغيله . معدل انتاج التوربينه خلال شهرى ٥ ،٢٠٢٠/٦ طبقا لبيان الشركه ١١,٩٨ ميجا وات / ساعه ، ١٠,٥ ميجا وات / ساعه وتم تعويضهم من استهلاك كهرباء من الشبكه بنحو ٧٤١٠ ميجا وات.	وجارى توفير الخامات من كابلات ومحولات لنقل الكهرباء الزائدة عن ١٧ ميجاوات / ساعة للمصانع القائمة.	الساعات المتاحه لتشغيله .وخلال الفتره من ٢٠٢٠/٧/١حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠تم استخدام كمية ٧٨٨٥ ميجا /ساعه بنسبة ٢٤,٥% من شبكة الكهرباء
فيما يخص ضاغط تبريد الامونيا انهفي ٢٠٢٠/٧/٧ ، ٢٠٢٠/٧/١١ تمت مخاطبة المقاول بشأن ارتفاع الذبذبات بتوربينة ضاغط تبريد الامونيا وان شركة كيما لديها تحفظات وتخوفات شديدة من زيادة تلك الذبذبات وتطلب من المقاول ايجاد الحلول بشأن معالجة ذلك الامر لتجنب تشغيل مصنع الامونيا تحت ظروف تشغيلية حرجة وغير امنة قد تؤدي لتوقف مصنع الامونياوفي ٢٠٢٠/٨/٢٣ تمت مخاطبة المقاول تكرارا للخطابات السابقة بانه قد حدث فقد في كميات الامونيا الغازية المنتجة ٥٠ طن / يوميا نتيجة لتخفيض احمال المصنع وعدم القدرة علي زيادة تلك الاحمال الي ١٠٠% أو ١١٠% وذلك لعدم قدرة الضاغط علي تكثيف واسالة الامونيا ، علاوة علي زيادة استهلاك الغاز الطبيعي مما يؤدي الي عمل الضاغط تحت ظروف تشغيلية غير أمنة او طبيعية علماً بان تاريخ زيادة تلك الذبذبات بدء منذ ابريل ٢٠٢٠ حتي تاريخه بدون اي استجابة من المقاول لحل هذه المشكلة الي تؤثر علي انتاجية مصنع الامونيا (تاريخ الاستلام الابتدائي ٢٠٢٠/٤/٢٦) حيث سيؤدي تخفيض احمال مصنع الامونيا الي ٩٣% فقط وهو ما سيؤدي الي حدوث فقد في الانتاج بنسبة من ٧% الي ١٧% تعادل ٨٤ – ٢٠٤ طن امونيا يومياًو بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٩ تم تغيير احد مكونات الضاغط بمعرفة شركة جينرالاليكتريك (مورد الضاغط)وقد قام المقاول بمخاطبة الشركة في ٢٠٢٠/١٠/٨ بان مورد الضاغط سيقوم بعمل تعديل بالضاغط بتركيب مصدر هواء او نيتروجين خارجي علي عزل الزيت الخاص بالتوربينة بهدف منع هروب الزيت كحل مؤقت ، حيث طلب رئيس قطاع الامونيا بالشركة من مدير ومنسق المشروع بموافاة كيما ببرنامج زمني للتنفيذ	تم مخاطبة المورد شركة جينرال إليكتريك بخصوص الذبذبة العالية بالضاغط وتم عمل الآتى :- ١- تركيب حساس حتى نتمكن من إجراء تحليل لأسباب إرتفاع الذبذبة بالضاغط. ٢- تم صدور تقرير تحليلى لأسباب المشكلة من قبل شركة جينرال إليكتريك. ٣- تم تنفيذ حل جزئى لحل المشكلة وذلك بعمل نظافة لكراسى التوربينة ونظافة الزيت المكربن على عمود التوربينة لحين توريد منظم الضغط وإستكمال الحل الجذرى للمشكلة والذى من المتوقع أن يصل بعد (١٦ أسبوع) نظراً لظروف إنتشار فيروس كورونا المستجد.	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و ما جاء برد الشركة يؤيد ملاحظتنا . الا انه لم تقم الشركة بمطالبة تكنومنت بقيمة الفقد فى كميات الامونيا المنتجة نتيجة تخفيض احمال المصنع تطبيقاً لحكم الماده ١١- ٢ – ٥ من عقد المشروع السابق الاشارة اليها .

علماً بانة من المتوقع تشغيل الامونيا فى القريب العاجل فى حاله نزول رصيد الامونيا بالخزان ولذا كيما ترغب فى تنفيذ المقترح فى القريب العاجل و قبل اعادة التشغيل حتى يتسنى لنا التجربة واختبار الضاغط والاطمئنان عليه خلال تلك الفترة قبل اعادة تشغيل اليوريا حيث ان تلك المشكله هي احد اهم المشاكل التى تواجهه مصنع الامونيا وتعيق رفع الحمل الى القيم التصميميه وفقد جزء كبير من انتاج الامونياو التحقق من هل هذا الحل المقترح هو حل مؤقت و الافادةوفى ٢٠٢٠/١٠/٢٠ خاطب المقاول الشركة بأن أحد الأجهزة اللازمة لتطبيق الحل المؤقت (منظم الضغط) يتطلب توريده (١٦) أسبوع ويوصى بعدم تشغيل الضاغط قبل وصول مندوب شركة جنرال إليكتريك للموقع لإزالة الزيوت المتراكمة على عمود التوربينةومازال الامر معلقا .		
سادسا : تضارب المصالح بما يضر بحقوق الشركه ، حيث ورد بالإيضاحاتالمتممة انه سيتم التعاقد مع تكنومونت لتشغيل المشروع لمدة سنتين (مقابل نحو ١٢ مليون دولار بما يعادل ١٩٠ مليون جنيه مصرى) وتنتهى سنة الضمان فى ٢٠٢١/٤/٢٦ وما يرتبط بذلك من الإفراج عن خطابات الضمان الخاصهبتكنومنت وفى نفس الوقت فان احد مسئوليات المشغل هى الاقرار بصلاحية المصنع فى نهاية سنة الضمان(و هو فى هذه الحالة المقاول تكنومنت) وما يترتب على ذلك من اثار مالية وفنية.	وفقا للمتعارف عليه من شركات الأسمدة الشقيقة والتى تقوم بالتعاقد مع مقاول لتنفيذ مشروعات جديدة يتم التعاقد معها للتشغيل والصيانة مباشرة لمدة عام على الأقل وذلك حتى يتمكن فريق التشغيل والصيانة التابع للمالك من الإلمام الكامل بكافة الظروف التشغيلية الخاصة بالمصنع والقدرة على التغلب على المشاكل المستقبلية التى تظهر خلال العام الأول بعد عملية الإستلام الإبتدائى ، مع الأخذ فى الإعتبار أن هذا الأمر لا يتعارض مع عملية الإستلام النهائى للمصنع حيث أنه فى حالة حدوث أية مشاكل أوأعطال يتم تسجيلها وإلزام المقاول بإصلاحها مع الإلتزام الكامل بتمديد مدة الضمان لتصبح (١٢ شهرا) من تاريخ الإصلاح وإعادة التشغيل مرة أخرى.	رد الشركة يتعارض مع عدم اتخاذها اى اجراء بشان رفض المقاول تمديد فترات الضمان رغم ان العقد ينص على مد فترة الضمان لتصبح (١٢) شهر من تاريخ الاصلاح و اعادة التشغيل مرة اخرى . فضلا عن ان عقد التشغيل و الصيانة حسبما ورد بمخاطبات المقاول هو عقد خدمات فقط دون ادنى مسئولية عن هذة الخدمات.
سابعا : النتائج السلبية للمبيعات من المصنع الجديد حيث حققت المبيعات منذ ٢٠٢٠/١/١ (بداية انتاج تجارب التشغيل) حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لكمية نحو ١٩١ الف طن خسائر صناعيه بنحو ١٧ مليون جنيه ، وخساره كليه بنحو ١٣٠٥ مليون جنيه -وفقا للمدرج بدفاتر الشركة بسبب قيام الشركه بحساب التكلفه الكليه بمبلغ	ترجع الخسارة الصناعية بنحو مبلغ ١٧ مليون جنيه إلى تدنى أسعار بيع اليوريا بالسوق العالمى. يتم إحتساب تكلفة الطن من المصروفات الإدارية والتسويقية على الكميات المباعة وليست المنتجة كما هو متبع.	مازالت الادارة عن رأيها الوارد بالملاحظة و ان السبب فى الخسارة هو ارتفاع التكلفة سواء الصناعية او الكلية بالشركة لاسباب منها الزيادة الغير طبيعية فى استهلاك الغاز و كثرة الاعطال و التوقفات و ليس تدنى اسعار بيع اليوريا بالسوق العالمى الذى تحقق منه الشركات المنافسة بمصر ارباح تقدر بالمليارات

٩٨٣٧ جنيه للطن بالخطا (نتيجة حساب تكلفة الطن من المصروفات الاداريه محسوبه على الكميات المباعه وصحتها الكميات المنتجه) وصحتها ٦٢٦٥ جنيه بفرق ٣٣٨٦ جنيه للطن ولتصبح صحة الخسائر الكليه عن الكميات بنحو ٦٤٦,٠٤٢ مليون جنيه فقط .	يتم إحتساب تكلفة الطن من مصروفات الإنتاج على الكميات المنتجة فقط.	
ثامناً : الموقف التامينى على المشروع: عدم وجود اية تغطيـة تأمينية على المصنع خلال الفتـرة من ٢٠٢٠/٣/٣١ حتى ٢٠٢٠/٤/٢٦خاصة وان هناك خطاب المقاول تكنومنت للشركة فى ٢٠٢٠/٤/٢ بان كيما تتحمل كافة المسئوليات و التحكم و استلام المصنع من ١ / ٤ / ٢٠٢٠ و ان كافة تكاليف التأمين تتحملها كيما من ١ / ٤ / ٢٠٢٠ وهناك موافقه بالتمرير من مجلس الاداره فى ٢٠٢٠/٣/٣١ بمد اجل الوثيقة الخاصة بالانشأت لمصنع الامونيا و اليوريا لمدة شهران من ١ / ٤ / ٢٠٢٠ حتى ٣١ / ٥ / ٢٠٢٠ و البالغ نحو ٤٥١٥٠٢ دولار امريكى (لم يتم سدادها) ورجع مجلس الادارة بجلسه رقم ٧٦٩ بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٢٠ اصدار قرار بالغاء دفع مبلغ مد اجل وثيقة الانشاءات المشار لية نظراً للاستلام المبدئى لمصنع كيما ٢ و انه تم التأمين على المصنع بالكامل فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ لمدة عام من قبل شركة مصر للتامين. قيام الشركة بعمل وثيقة تامين مؤقتة (مخاطر التشغيل) من قبل مصر للتأمين على مصنع كيما ٢ و لمدة عام من ٢٦ / ٤ / ٢٠٢٠ حتى ٢٦ / ٤ / ٢٠٢١ بنحو ١١,٦ مليار جنيه (و التى تمثل التكلفة الاستثمارية للمشروع) باجمالى رسوم مستحقة لشركة مصر للتامين بنحو ١٨,٤٣٤ مليون جنيه مصرى لتغطية المصنع فى حدود ٢ مليار جنيه مع التزام الشركة باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لحماية الاعيان المؤمن عليها و المحافظة عليها و اتباع كافة القوانين لمنع تجنب الخسائر و الاضرار و توفير	نظرا لإنتهاء أعمال المشروع وإجتياز إختبارات التشغيل والإستلام الإبتدائى للمصنع بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٦ ونظرا لإنتشار جائحة فيروس كورونا المستجد والإغلاق الشبه كلى لمعيدى التأمين بالخارج والذين سيقوموا بتحمل جزء كبير من التأمين مع شركة مصر للتأمين حتي تتمكن الشركة " كيما " من القيام بإصدار وثيقة تأمين متكاملة تغطى كافة الأصول الخاصة بمصنع الأمونيا واليوريا وعليه تم التواصل مع شركة مصر للتأمين لإصدار وثيقة تأمين مؤقته لحين إستقرار الأمور وإصدار وثيقة تأمين متكاملة حيث أن شركة مصر للتأمين قامت بعمل وثيقة التأمين الخاصة بالمصنع خلال فترة الإنشاءات عن طريق شركة تكنيمونت الإيطالية. وفيما يخص حصول الشركة " كيما " على رخصة الدفاع المدنى ورخصة التشغيل المميكنة ، فقد قام إستشارى الحريق الخاص بشركة كيما بإصدار خطة توفيق أوضاع للتوافق مع كافة إشتراطات الحماية المدنية لمدة (٢٠ شهرا) وتم تقديمها للهيئة العامة للتنمية الصناعية لإرسالها للحماية المدنية تمهيدا للمراجعة وإصدار موافقة من الحماية المدنية بهذه المدة وبالتالى الحصول على رخصة التشغيل.	مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة كما ان ما جاء برد الشركة يؤيد ما جاء بالملاحظة ، كما انه لا يمكن تبرير ما جاء بالملاحظة بانتشار جائحة فيروس كرونا حيث تلاحظ تاخر الشركة فى اتخاذ الاجراءات التمهيدية اللازمة لتوفير التغطية التأمينية المناسبة للمصنع الجديد كيما ٢ حيث انه كان من لمتوقع الاستلام الابتدائى للمصنع فى ديسمبر – ٢٠١٨ . كما ان مجلس الادارة قد وافق على مد اجل التغطيـة تأمينية على المصنع خلال الفتـرة من ٢٠٢٠/٣/٣١ حتى ٢٦/٤/ ٢٠٢٠(وثيقة الانشأت) فبل ان يقوم بالغاءها فى ٣١ /٥/ ٢٠٢٠ . كما ان الوثيقة المؤقته المشار اليها برد الشركة شابها العديد من اوجة القصور وعدم تغطيتها لكافة المخاطر (المتعلقة بتعطل الالات و فقد الايراد) و هو ما حدث فى ٢٠٢٠/٩/١٤ بتعطل ضاغط ثانى اكسيد الكربون و توقف مصنع اليوريا بالكامل . فضلا عن تكرار مطالبة المقاول للشركة بمكاتباته بشأن عطل ضاغط ثاني أكسيد الكربون بضرورة قيامها بتقديم دليل على تواجد وثيقة التأمين الخاصة بالتشغيل والتى تغطى عطل الآلات وفقد الإيراد وفقاً لبنود عقد التشغيل والصيانة.

كافة وسائل الوقاية اللازمة و هنا تجدر الاشارة الى أن الشركة لم تحصل حتى تاريخه على موافقة الحماية المدنية او استخراج رخصة التشغيل المميكنه للمصنع كيما ٢ علما بأنه كان يجب الحصول عليها منذ عام ٢٠١٨ مع وجود تقرير الحماية المدنية السابق الاشارة اليه والذى يفيد عدم التزام الشركة بتلك الاجراءات خاصة وان موافقة الحمايه المدنيه من الموافقات الجوهريه المطلوبه للبنوك وان عدم الحصول عليها يجعل الشركه فى حالة اخلال طبقا لبنود عقد التمويل و ما قد يمثله ذلك من خطر عدم استفادة شركة كيما من التغطية التأمينية كما لم تشتمل الوثيقة على تغطية مخاطر فقد الارباح و الخسائر الناتجة او الاضرار التبعية الناشئة عن التوقف الكلى او الجزئى للعمل (حيث تعرضت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ لتوقف انتاج اليوريا نتيجة وجود تلف ضاغط ثانى اكسيد الكربون). الأمر الذي يتعين معه تحديد المسئولية في شأن كل ماسبق.		
تاسعاً : التسويه الودية مع مقاول المشروع : ورد بالايضاحاتالمتممه انه فى ٢٠٢٠/٥/١٣ تم توقيع التسويهالوديه مع المقاول تكنومونت من خلال المستشار القانونى بالاحرف الاولى لحين عرضها على لجنة فض المنازعات بمجلس الوزراءوالتى تضمنت قيام تكنومنت بسحب والتنازل عن كافة المطالبات الصادره منها بخطابات رسميه مقابل تنازل شركة كيما عن غرامات التأخير وقد تبين مايلى: وافق مجلس ادارة الشركة على التسوية فى ٢٠٢٠/١٠/٧ (بعد مرور خمسة اشهر على التوقيع بالاحرف الاولى) مع رفض التسويه من قبل العضو المنتدب للشئون الماليهلاسباب عرضها على مجلس الاداره بمذكره مقدمه منه فى ٢٠٢٠/٨/٢٧ حيث تضمنت اسباب الاعتراض : جزء مؤكد للمقاول يتمثل فى مبلغ التعويضات نتيجة تحرير سعر الصرف المستحق لتكنومنت نحو ١٨٥ مليون جنيه بنحو ١١,٨٦١ مليون دولار وهو مايقل عن المبلغ الذى يطالب به المقاول بنحو ١٧,٦	تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.	جاء الرد بعيداً كل البعد عن مضمون الملاحظة التي أوضحت ان التسويه الوديه عليها الكثير من الماخذ والملاحظات وكان رد الشركه عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة لذا فملاحظاتنا مازالت قائمه على تلك التسويه علي النحو التالي :- - قيام السيد المستشار القانونى بالتوقيع عن الشركه بتفويض من السيد رئيس مجلس الادارهوالعضو المنتدب منفردا دون تفويض من مجلس الاداره فى ٢٠٢٠/٥ علما بان مجلس الاداره وافق على التسويه الوديه فى ٢٠٢٠/١٠. - رفض التسويه من قبل العضو المنتدب للشئون الماليه لاسباب عرضها على مجلس الاداره بمذكره مقدمه منه فى ٢٠٢٠/٨/٢٧ - الاصرار فى الارساء على المقاول تكنومنت لاعمال مشروع نهاية المصنع على الرغم من انتهاء العقد الاصلى مع تكنومنت فى ٢٠١٨/١٢ ولم يتم تجديده والتأخير فى تنفيذ المشروع لمدة ١٦ شهر.

مليون دولار . جزء مؤكد للمالك يتمثل فى نحو ٨٨٠ مليون جنيه (تعادل نحو ٥٥ مليون دولار) استهلاك غاز طبقا للعقد وغرامات تاخير ٢٧,٦٦ مليون دولار و ٤٦,٣ مليون جنيه (تعادل نحو ٢,٨ مليون دولار) باجمالى نحو ٨٥ مليون دولار جزء قابل للتفاوض يتمثل فى نحو ١٢٧ مليون دولار قيمة الايرادات المهدرة و اضافة مبلغ التعويض عن فقد الايراد الوارد فى مذكرة المطالبة المعدة من السادة مكتب ذكى هاشم المستشار القانونى للشركة . ليصبح صافى الفرق نحو ٧٣,٢ مليون دولار مؤكدة لصالح شركة كيما وفقا للتعاقد ونحو ١٢٧ مليون دولار قابلة للتفاوض.		- التعاقد مع المقاول تكنومنت لتنفيذ مشروع نهاية المصنع بالامرالمباشر بنحو ٤ مليار جنيه دون طرحه فى مناقصه بالمخالفه لكافة لوائح الشركه. - تضمنت الدراسات الأساسية للمشروع تنفيذ مشروع نهاية المصنع بالتزامن مع بداية مشروع كيما ٢ فى ٢٠١٦/١ الأمر الذي لم يتم وأدي إلي تاخر التنفيذ وبالتالي الي زيادة التكلفة الاستثمارية لذلك المشروع بنحو ٢,٩ مليار جنيه(متوقع ان تصل تكلفته الحالية نحو ٤ مليار جنيه) ولما لذلك من أثر علي الجدوى الاقتصادية للمشروع . - ما ورد بالملاحظة من تحفظات على عقد التشغيل و الصيانة وأهمها أنة عقد خدمات و المقاول غير مسئول عن تلك الخدمات المقدمة و هو ما اعترض علية المستشار القانونى للبنوك الممولة و تحمل كيما قيمة اى قطع غيار و مستهلكات بالاضافة الى ١٥% يحصل عليها المقاول كمصروفات ادارية. - عدم تفعيل المساعدة الفنية الواردة بعقد المقاولة المؤرخ فى ٢٠١١/١٠/٣٠ البالغ قيمتها بحد اقصى ١٩٩٢٨٢٤ دولار ، ١٤٧٩٩٨٦ جنيه و تفعيل عقد التشغيل و الصيانة البالغ قيمته نحو١٩٢مليون جنيه .
الاصرار فى الارساء على المقاول تكنومنت لاعمال مشروع نهاية المصنع على الرغم من انتهاء العقد الاصلى مع تكنومنت فى ٢٠١٨/١٢ ولم يتم تجديده والتأخير فى تنفيذ المشروع لمدة ١٦ شهر حيث انه وفقا للعقد فإن الموعد المقررلشهادة القبول المبدئى ٢٠١٨/١٢/٢٨ وهو الامر الذى لم يتم حتى ٢٠٢٠/٤/٢٦ و دون توقيع اى غرامات تاخير على المقاول ودون ارسال اى انذارات له لحفظ حق الشركة .	مشروع نهاية المصانع ضمن أحد بنود التسوية المعروضة على لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء ولم يتم البت فيها حتى تاريخه.	
ورد بالتسويه المذكوربالايضاحاتالمتممه انه سيتم التعاقد مع المقاول	تم إرجاء مشروع إعادة تأهيل نهاية المصانع القائمة نظراً للتغيرات الإقتصادية	احد أسباب تفعيل عقد التشغيل و الصيانة هو ارتباط المقاول

تكنومنت لتنفيذ مشروع نهاية المصنع بالامرالمباشر بنحو ٤ مليار جنيه دون طرحه فى مناقصه بالمخالفه لكافة لوائح الشركه : سبق ان تم طرحها اكثر من مره خلال الاعوام السابقه من خلال مناقصه مستقله ولم تستكمل اجراءاتها . يعد مشروع نهاية المصنع مشروعا مستقلا عن مشروع المقدمه ومدة تنفيذه نحو ٣٠ شهرا (الانتهاء منه بعد تشغيل مشروع المقدمه باكثر من سنتين) فى الوقت الذى تضمنت الدراسات الأساسية للمشروع تنفيذ مشروع نهاية المصنع بالتزامن مع بداية مشروع كيما ٢ فى ٢٠١٦/١ الأمر الذي لم يتم . سبق وان تمت الموافقه على تاجيل مشروع إعادة تأهيل نهاية المصانع القائمة استنادا الى دراسة أعدتها شركة إسبنديزاالأسبانية أوصت فيها بأن عملية إعادة التأهيل غير مجدية فنياً واقتصاديا . ورد بردود الشركه انه وفقاً للظروف التي مرت بها البلاد ومر بها المشروع من عدم توافر عملات اجنبيه في ٢٠١٧/٢٠١٦ وغيرها أدت لعدم الإنتهاء من المشروع فضلاً عن أنه لم تكن هناك أموال مقررة لهذا المشروع في التوقيت المشار إليه من جانب المساهمين وذلك خلافا للحقيقه حيث انه عند توقيع عقد القرض فى ٢٠١٢ كان هناك تمويل لذلك المشروع بنحو ١٤٥ مليون دولار مع توفير العمله من قبل البنوك المقرضه وقد تم الغاء ذلك التمويل فى عقد القرض المعدل فى ٢٠١٨/٥ دون توضيح كيفية تمويل ذلك المشروع ادى تاخر التنفيذ ادى الى زيادة التكلفة الاستثمارية لذلك المشروع بنحو ٢,٩ مليار جنيه (متوقع ان تصل تكلفته الحالية نحو ٤ مليار جنيه) ولما لذلك من أثرعلىالجدوى الاقتصادية للمشروع .	التى صاحبت تحرير سعر الصرف علاوة على الزيادة المضطردة فى التكلفة الإستثمارية لمشروع الأمونيا واليوريا وإرتفاع العبء التمويلى على السادة / مساهمى الشركة.	بعلاقات وثيقة بموردى مصنع الامونيا و اليوريا الا انه تبين خلاف ذلك بتعاقد الشركة مع احد الموردين بمبلغ ٤٣٦٠٠٠ دولار سنويا بخلاف الضرائب و الرسوم اعتبارا من ١/ ٧/ ٢٠٢٠
ورد بالتسويه المذكوره بالايضاحات المتممه انه سيتم التعاقد مع تكنومونت لتشغيل المشروع لمدة سنتين بما لايقل عن ١٢ مليون دولار بما يعادل ١٩٢ مليون جنيه مصرى وتبين بشانه :- لم يتضمن المبلغ المذكور بعاليه قيمة اي قطع غيار ومستهلكات لازمة اثناء مدة سريان العقد والتي تتحملها شركة كيما حتي وصولها للموانيء المصرية وحصول المقاول علي مصروفات ادارية لا تزيد عن ١٥% من قيمة الفاتورة. عدم وجود اي مسئولية علي المقاول في حالة حدوث اي خطأ من	تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.	

موظفيه وهو ما اعترض عليه المستشار القانوني للبنوك الممولة وقد رفض المقاول بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٣٠ اجراء اي تعديلات علي العقد المرسل منه في ٢٠٢٠/٥/٢٤ والمتضمن عدم مسئوليته .هذا العقد يعد عقد خدمات والمقاول غير مسئول عن الخدمات المقدمة بموجب هذا العقد حسبما ماورد بخطابه لشركة كيما في ٢٠٢٠/٨/٣١. يتضمن عقد المقاول مع تكنومنت المؤرخ ٢٠١١/١٠/٣٠ قيامه بتقديم مساعدة فنية بعد شهادة القبول المبدئي وحتي القبول النهائي بحد اقصي مبلغ ١٩٩٢٨٢٤ دولار ، ١٤٧٩٩٨٦ جنيها وهو ما لم يتم تفعيله بل تم تفعيل عقد التشغيل والصيانة بموجب خطاب حسن النوايا المرسل للمقاول بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٣٠ والمتضمن تفعيل العقد المشار إليه من ٢٠٢٠/٤/٢٦ وتأكيد المقاول علي ذلك بموجب خطابه بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢ويتصل بذلك قيام المقاول بتقديم مطالبة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ عن الفترة من ٢٠٢٠/٤/٢٦ وحتي ٢٠٢٠/٧/٢٦ بمبلغ ١٨٥٦٤٧٥ دولار ثم قيامه في ٢٠٢٠/١٠/٢٢ بمخاطبة الشركة لسداد المبلغ المشار اليه بعد خصم مبلغ ١٩٨٣١٠٠ جنيه تمثل قيمة الكيماويات التي قامت شركة كيما بتوريدها نيابة عنه وفقا لطلبه ورد بالعرض المقدم من المقاول بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٣ بشأن التشغيل والصيانة والوارد به ارتباطه بعلاقات وثيقة ومميزة مع الموردين علي مستوي العالم لمعدات مصنع الامونيا واليوريا الا انه على خلاف ذلك قامت شركة كيما بابرام تعاقد مع شركة شنايدراليكتريك المصرية لتقديم خدمة الدعم والتشغيل والصيانة الخاصة بنظام التحكم بمصنع الامونيا واليوريا بمبلغ ٤٣٦٠٠٠ دولار سنويا بخلاف الضرائب والرسوم تبدء من ٢٠٢٠/٧/١.		
ورد ايضا انه سيتم تنازل من تكنومونت عن كافة المطالبات الصادره منها بخطابات رسميه عدا التعويض عن فروق العمله مقابل تنازل شركة كيما عن		لم يتم الرد علي ملاحظاتنا بشان رفض السيد / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠١٧/٣/٧ مخاطبة المقاول شركة تكنومنت بان أوراق التخليص الجمركي المسلمة منه

انذاراتها حيث سبق ان طالب مقاول المشروع الشركة بتعويضات تبلغ نحو ٧٦ مليون دولار منذ ٢٠١٧/١٢ وكان رأى المستشار القانونى الوارد برد الشركه على تقريرنا عن القوائم الماليةفي ٢٠١٩/٦/٣٠ بعدم توقيع اى غرامات تأخير علي المقاول او ارسال انذارات له مع منحه مده اضافيه للتنفيذ بنحو ٦ شهور و هو ما يتضح من تأشيرة السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضوالمنتدببتاريخ ٢٠١٧/٣/٧ للسيد الأستاذ / المستشار المالى للمشروع بانه غير موافق على مخاطبة شركة تكنمونت مباشرة بان الأوراق المسلمة لكيما للقيام باعمال التخليص الجمركي ناقصة و البنك لن يقوم باعتمادها و ذلك كاجراء قانوني للحصول لكيما علي اوقات اضافية و منع تكنمونت من ارسال انذارات قانونية مستقبلية عن تأخر اعتمادات المستندات الخاصة بالتخليص الجمركي للشحناتوذلك خلافالما سبق ان اشارت اليه الشركة والشركة القابضه بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة التابعه بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ بان المقاول ليس له أرضيه قانونيه فى تلك التعويضات ، وقد افادت الشركة بردودها على تقاريرنا السابقة ان مقاول المشروع سيتنازل عن تعويضات فروق اسعار العملة الواردة ضمن الانذارالسابقالاشاره اليه والتى تتحملها الشركة بموجب قانون التعويضات رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧والتى تبلغ نحو٥٩١ مليون جنيه الامر الذى لم يتم حيث انه طبقا للتسويهالمذكوره لن يتم التنازل عنهم من قبل المقاول مع عدم وضوح كيفية تمويل تلك القيمه من قبل الشركهوالاداره مازالت عند رأيها بشأن تقصير الشركة فى الرد على الانذارات المرسله من المقاول بالاضافة الى عدم إنذاره بالغرامات المقررة عن فترة التاخير فى تنفيذ بنود العقد مما يستوجب المساءله فى هذا الشأن خاصة فى ضوء رفض رئيس مجلس الادارة ارسال انذارات لتكنومنت ، كما جاء بتأشيرة سيادته المشار اليها بعاليه.	تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.	ناقصه وذلك كإجراء قانوني يفيد كيما ويمنع المقاول من إرسال إنذارات مستقبلية . كما لم يتم الرد علي تضارب ردود كل من الشركة والشركة القابضة بان المقاول ليس له أرضية قانونية في الإنذارات المقدمة منه علي حين ورد بإتفاقية التسوية تنازله عنها وكذا انه سيتنازل عن تعويضات فروق العملة علي حين ورد بالإتفاقية عدم تنازله عنها . ولازالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .
لم توضح التسويه المذكوره موقف تكنومنت من سداد المستحق عليها نتيجة استمرار الشركهفى عدم الالتزام بنصوص العقد مع تكنومونت بتوفير الخامات بعد انتهاء تاريخ التشغيل الميكانيكى الذى تم توقيع شهادته فى ٢٠١٩/٨/٢٥ حيث تضمنت تكلفة المشروع تكاليف كان يتعين تحميلها على المقاول وفقا للعقد منها : نحو ٩٢٧ مليون جنيه– وفقا لما أمكن التوصل اليه - قيمة الغاز الطبيعى.	تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.	لم يتم الرد علي عدم تضمين إتفاقية التسوية المذكورة موقف تكنومنت من سداد المستحق عليها عن كميات الغاز والكهرباء والكيماويات المستهلكة بعد إنتهاء تاريخ التشغيل الميكانيكي في ٢٠١٩/٨/٢٥ وكذلك لم يتم الرد علي رأي المستشار القانوني للبنوك (مكتب سري الدين) بان توقيع تلك الإتفاقية يمثل حالة إخلال ببعض بنود عقد التمويل المؤرخ في ٢٠١٨/٤/٥ علي النحو الوارد بالملاحظة .

نحو ٣١ مليون جنيه كهرباء وهو ماامكن حصره منها نحو ٣,٥ مليون جنيه كيماويات وهو ماامكن حصره منها. ويتصل كل ماسبق بالاتى : بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٢ قام البنك الاهلي بمخطابة شركة كيما بانه تمت مراجعة الاتفاقية من جانب المستشار القانوني للبنوك وانتهي الرأي القانوني المبدئي بان توقيع هذه الاتفاقية يمثل حالة اخلال ببعض بنود عقد التمويل المؤرخ ٢٠١٨/٤/٥ والتى تتمثل فيما يلى :- المبالغ المستحقة لشركة كيما كتعويضات (غرامات تأخير) التي سيتم تسويتها وفقا للإتفاقية هي متنازل عنها لصالح البنوك وفقا والبند ٩-١-١٢ والذي ينص على " يتعهد المقترض تعهداً نهائياً غير مشروط بأن يبرم وينفذ حوالة الضمان وحوالة الحقوق لصالح وكيل الضمان بالنيابة عن البنوك فور إبرام أي من مستندات المشروع الجوهرية... " نظرا لان الاتفاقية تضمن الاتفاق ايضا على تنفيذ مشروع اعادة تأهيل المصنع القائم (وحدة نترات الامونيا وحامض النيتريك) كما اشارت الاتفاقية الى ان تنفيذ مشروع اعادة تأهيل المصنع القائم ستتم من خلال تمويل يتم توفيره بمعرفة المقاول او من خلال جهات خارجية فان ذلك يمثل اخلال بالبنود التالية : البند ١٢-١ (ث) والذي ينص على قيام الشركة " بتقديم مشروع موازنة المقترض السنوية ويجب أن يتضمن مشروع موازنة المقترض تشغيل المصنع القائم خلال الخمس (٥) سنوات التالية على العام المالي ٢٠١٧...." . البند ١٢-٢ (ج ج) والذي ينص على " عدم القيام بأية مصروفات رأسمالية تزيد عن مائة وعشرة بالمائة (١١٠%) من المبلغ المحدد لها بالموازنة السنوية للمقترض ، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من أغلبية البنوك وبشرط تقديم المقترض لنموذج مالي		

معدل تقبله البنوك يفيد ضمان الالتزام بالتعهدات المالية." البند ١٢-٢ (د د) والذي ينص على " عدم البدء في أية توسعات أو تطوير أو استثمارات غير المشروع أو ترتيب أي من ذلك أو الموافقة عليه أو البدء فيه أو عمل ترتيبات بشأنه ، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من أغلبية البنوك." البند ١٢-٢ (ب ب) والذي ينص على "عدم تحمل أية مديونية مالية بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من أغلبية البنوك ، باستثناء قروض المساهمين المساندة والتسهيلات التجارية في إطار سير عمل المقترض الطبيعي. " البند ١٦-٣ و الذي ينص على " يكون للمرتبين الرئيسيين الأوليين والمرتب الرئيسي — مجتمعين أو منفردين — حق أولوية في حالة طلب المقترض تسهيلات ائتمانية لإعادة تأهيل المصنع القائم ، بشرط موافقة البنوك وفقاً للبند (١٢-٢) (ب ب)). " ونظرا الى ان تفعيل الاتفاقية مشروط بتوقيع عقد التشغيل والصيانة مع المقاول العام كما ان عقد التشغيل والصيانة يتضمن مبالغ يتم دفعها للمقاول كنسبة من صافي ربح بيع منتجات المشروع وفقا وشروط معينه فان هذا الامر يتطلب الاتي: ابرام حوالة ضمان و حوالة حقوق عن عقد التشغيل و الصيانة لصالح وكيل الضمان نيابة عن البنوك وفقا والبند ٩-١-١٢ و الذي ينص على " يتعهد المقترض تعهداً نهائياً غير مشروط بأن يبرم وينفذ حوالة الضمان وحوالة الحقوق لصالح وكيل الضمان بالنيابة عن البنوك فور إبرام أي من مستندات المشروع الجوهرية...." البند ١٤-٤-٢ و الذي ينص على " يتعهد المقترض تعهداً نهائياً غير مشروط بأن يوجه ويودع ، أو أن يضمن ايداع ، كافة ايراداته في حسابي الايرادات وفقاً لعملاتها ، وذلك اعتباراً من تاريخ الاقفال المالي وطوال مدة التمويل..."	تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.	

و البند ٩-١-١١ و الذي ينص على " يتعهد المقترض تعهداً نهائياً غير مشروط بأن يودع كافة الإيرادات في حساب الإيرادات المعني وفقا لعملتها طوال مدة التمويل وأن يبرم وينفذ حوالة الايرادات لصالح بنك الحساب بالنيابة عن البنوك...." و البند ١٢-٢ (ذ) و الذي ينص على " أن يوجه ويودع كافة الايرادات في حساب الايرادات المعني طوال مدة التمويل..." و بالتالي فان المبالغ التي من المفترض ان توجه لحساب الايرادات ستقل بقيمة المبالغ التي سيتم دفعها للمقاول.		
وفقا وما انتهت اليه المناقشات المبدئية مع البنوك المشاركة بخصوص الاتفاقية فان البنوك ارتأت الاتي: ■ ضرورة استيفاء تعهد من مساهمي شركة كيما ينص على قيام المساهمين بدفع أي مبالغ تستحق على شركة كيما الخاصة بالتعويضات المستحقة للمقاول نتيجة التعويم (والتى بلغت قيمتها وفقاً لقانون التعويضات رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ وقرارات مجلس الوزراء المنظمة وإجتماعات شركة كيما مع اللجنة العليا للتعويضات بوزارة الإسكان خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ٤٦٤,٩٨٤ مليون جنيه مصرى على الرغم من مطالبة شركة تكنيمونت بمبلغ ٥٩١,١٠١ مليون جنيه إستناداً إلى جدول تعويضات مخالف للجدول المعتمد بشأن تعويضات المصانع وكذا إحتساب التعويضات حتى نهاية المشروع وليس حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ وفقاً لقرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٠٧) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٤). ■ في حالة وجود مبالغ مستحقة لشركة كيما من قبل المقاول الخاصة باستهلاك المرافق (غاز، كهرباء ، مياه. الخ) سيتم استخدام تلك المبالغ في السداد المعجل للتمويل تماشيا مع شروط عقد التمويل. يتعين تحقيق الامر بشأن ما ستتحمله الشركة من زيادة التكلفة	تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة. تم عمل إتفاقية تسوية ودية مع شركة تكنيمونت وتم إرسالها إلى لجنة فض منازعات الإستثمار بمجلس الوزراء بما يضمن حقوق الطرفين وجارى المتابعة.	لم يتم الرد علي رأي البنوك من تعهد مساهمي الشركة بدفع أي مبالغ مستحق عليها نتيجة التعويم والبالغة نحو ٤٦٥ مليون جنيه بينما وفقاً لمطالبة تكنومنت نحو ٥٩١ مليون جنيه بسبب إستناد المقاول (تكنومنت) لجدول تعويضات مخالف للجدول المعتمد للمصانع وكذا حسابه للتعويضات حتي نهاية المشروع وليس حتي ٢٠٢٠/٣/٣١ طبقاً لقرار مجلس الوزراء .

والاثار السلبية على مخرجات المشروع الجديد "كيما ٢"		
اسفرت المراجعة اللاحقة لعقد مقاول المشروع شركة تكنيمونت من قبل مصلحة الجمارك عن مطالبه المصلحة للشركة فى ٢٠١٨/١٠/١٠ بقيمة رسوم جمركيه وضرائب مبيعات (وقيمه مضافة) بنحو ٨٥,٥ مليون جنيه ولم تقم الشركة بالسداد فى حينه ، وقدتم إحالة الامر للجنه فنيه متخصصة من قبل الجمارك مع تعهد من الشركةالقابضة بتنفيذ قرار اللجنةو إلزام شركة كيما بسداد ما سيسفر عليه قرار اللجنة وقد طالبت مصلحة الجمارك الشركة فى٢٠١٩/١٢ بنحو ٩٦ مليون جنيه على ان يتم السداد الفورى لتلك المطالبة وقد تبين ان المطالبة تضمنت مبلغ نحو ٣٤ مليون جنيهاقيمة رسوم جمركية بواقع ٥ % علي إجمالي التراخيص والرسومات الهندسية بدلاً من مبلغ نحو ١,٧ مليون جنيهاً لو تم الاقرار بها فى حينه وذلك نظراً لعدم قيام الشركة بالأقرارعن تلك المبالغ ضمن وعاء القيمة للأعراض الجمركية عند الإفراج عن الرسائل الواردةمما يستوجب عن تحميل الفارق بنحو ٣٢,٣مليون جنيه على مصروفات الشركه وتبين قيام الشركه بدفع نحو ٢٥ مليون جنيه حتى تاريخه . **يتعين تحديد المسئوليه واجراء التصويب اللازم**	تم إحالة مطالبة مصلحة الجمارك للإستشارى الجمركى (جاد عساف) وقد تم رفع دعوة قضائية على مصلحة الجمارك عن طريق الإستشارى القانونى (مكتب زكى هاشم) وجارى المتابعة وإنهاء النزاع مع مصلحة الجمارك بما يكفل الحفاظ على حقوق الشركة.	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فى شأن تحديد المسئول عن تحمل الشركة لنحو ٣٢,٣ مليون جنيه دون اى مبرر .
بلغت صافى خسائر العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١,٣٥ مليار جنيه مع ظهور خسائر مرحله بنحو ٥١ مليون جنيه خلال العام - نتيجة معالجة عجز مخزون الاعوام السابقة - الامر الذى ادى لتخفيض حقوق الملكيه بنسبة نحو ٣١ % عنها فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، فضلا عن ان نتائج الاعمال المشار اليها لم تتأثر بما يلى : **نحو ١٨ مليون جنيه فرق اهلاك عن الالات و المبانى لم يقيد حيث ان اهلاك الات المشروع الجديد يحتسب طبقا لعمر المشروع الوارد بعقد المورد المعتمد من الطرفين و ليس طبقالأى شئآخر لذلك فان صحة نسبة الاهلاك ٥ % طبقا لعقدالمورد والظاهر فيه**	تم إعداد دراسة فنية عن فترة العمر الإفتراضى للمصنع الجديد بمعرفة مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث فى العلوم الهندسية – كلية الهندسة – جامعة القاهرة وتم إرسالها إلى الجهاز المركزى ولم يتم الرد حتى تاريخه.	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة خاصة و ان تقرير كلية الهندسة المشار الية بالرد قد اشار الى ان التشغيل المستمر يمنع تعرض الواحدات للاجهادات الحرارية و ان خطورة تولد أعطال نتيجة لسوء التشغيل تعد محدودة للغاية و ان تدريب عمال التشغيل و الصيانة فى عقد التشغيل والصيانة يدنى احتمالية حدوث مثل هذه الاعطال ، وانة تم اختيار سبائك مواد الانشاء و جدر المعدات بصورة تمنع تأكلها بواسطة المحاليل او الظروف الجويةو هو ما جاء مخالفاً للواقع الفعلى للمصنع من تكرار الاعطال و أخرها ضاغط ثانى اكسيد الكربون المتوقع اصلاحة خلال ٥ شهور كحد ادنى و ان مانع التزيت تلف و تأكل و يوصى المورد للضاغط " شركة هيتاشى "

ان العمر الانتاجى ٢٠ سنه فقط الا ان نتيجة اصرار مجلس ادارة الشركةعلى ما جاء بخطاب المورد ان المصنع ممكن ان يعمل ٢٥ سنه مثل المشروعات المثيله فى البلاد العربيه فتم حساب الاهلاك ٤ % وورد بخطاب المورد المشار اليه ان العمر التصميمى للمشروع ٢٠ سنه ويمكن ان يعيش اكثر من ذلك لان مصنع كيما لا يتضمن معدات معرضه للاجهاد وعدد قليل من الاقسام يمكن ان يحدث بها تاكلداخلى علما بتعطل المصنع بعد ٤ شهور فقط من تشغيله لاعطالبااحدى المعدات الرئيسيه ضاغط ثانى اكسيد الكربون بمدة اصلاح نحو ٥ شهور على الاقل وكذلك الاعطال فى طلمبات الزيت من قبله الامر الذى يشكك فى المدة الواردة بالخطاب المشار اليهوقد تم تعديل العقد مع المقاول فى ٢٠١٥/١٠/٢٨ ورد فيه تعديلا لقائمة الموردين بحيث شملت زيادة الموردين من خارج ما نص عليه العقد الاصلى الذى كان محدد المنشأ من اوربالغربيه وامريكا الامر الذى لم نتحقق معه من الجودة ولم نقف على الآليه التى يمكن منها ان تتحقق الشركة من عدم ورود اصناف من منشأ بخلاف ما تم اقراره ومدى التحقق من مطابقة الواردات لشهادة المنشأ وقائمة التعبئة مع وجود بعض التوريدات غير المطابقة للمواصفات الامر الذى يشير الى وجود نقص فى رقابة الجوده اثناء عملية التصنيع وفى مرحلة التفتيش وقد طلبت الشركة وجود تفتيش فى الموقع من قبل طرف ثالث للتأكيد على الجوده الا اننا لم نواف بما اتخذته حيال هذا الامر الهام واسباب عدم انذار المقاول تفعيلا لبنود العقد وبتصل بذلك : حساب اهلاك المبانى للمصنع الجديد بمبلغ ٤٠١٧٠٧٣ جنية بمعدل ٤ % و فى الوقت الذى تضمنت فيه الايضاحات المتممه ان اهلاك المبانى(بمعدل ٦%) ، ايضاح رقم ٣/٢/٣ . لم يتم الافصاح عن معدل الاستهلاك الخاص بالاصول غير الملموسة وتم اظهارها بالصافى دون ادراج الايضاح الخاص بها و الذى يوضح التكلفة التاريخية و قسط الاستهلاك و مجمع الاستهلاك الخاص بالاصول الثابتة .	جارى تصويب إهلاك المبانى بمعدل ٦% وجارى العرض علي الجمعية العامة. تم الافصاح بالايضاحات المتممة	باستبدال مادة تصنيع المانع لتصبح استانلس ستيل بدلا من الالمونيوم ، وعدم إلتزام شركة كيما (طبقاً لمكاتبات المقاول المتكررة) بتوفير العمالة التي يتم تدريبها خلال مراحل التشغيل للقيام بتشغيل وصيانة المصنع فيما بعد . لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة

نحو٢٩,٠٢ مليون جنيه يمثل مقابل التأخير الذى لم يحسب عن المستحقات الضريبية عن أعوام ٢٠١٧/٢٠١٦ حتى ٢٠١٨ /٢٠١٩البالغة نحو ٦٢ مليون جنيه دون اتخاذ اى اجراءات للاستفاده من احكام القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ بشان التجاوز عن مقابل التأخير.	جاري سداد مستحقات مصلحة الضرائب عند توافر السيولة لدي الشركة.	
نحو٢٠,٨ مليون جنيه تعادل نحو ١,٣ مليون دولار تمثل مستحقات تكنومنت عن التشغيل طبقا لخطاب حسن النوايا الصادر من الشركهومانصت عليه ايضاحات الشركه و مطالبه المقاول فى هذا الشأن.		لازالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .
نحو ٦,٢ مليون جنيه تعادل نحو ٣٨٨ الف دولار تم رسملتها بالخطأ على حساب المشروع تمثل مصروفات تخزين لمدة قرابة شهر بالميناء (مصروف ادارى) وقد وردت قيمتها ضمن فاتوره المخلص الجمركىنوسكو فى ٢٠١٩/٩ بنحو٦٥١ الف دولار.	مبلغ ٦,٢ مليون جنيه مصروفات تخص الآلات والمعدات الخاصة بمشروع كيما (٢) وتم رسملتها قبل تاريخ الإستلام الإبتدائى فى ٢٠٢٠/٤/٢٦.	
هذا فضلا عن : لم تتضمن الاحتياطيات الأخرى العائد على مبلغ الاكتتاب فى زيادة رأس المال خلال الفتره من ٢٠١٨/٨/٣١حتى ٢٠١٨/١٠/١٨ بنحو ١٠,٢مليون جنيه حيث تضمنتها الفوائد الدائنة عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بالخطأ.	الفوائد الدائنة والتي تخص العائد علي الاكتتاب هي بمبلغ ٤٨ مليون جنيها وبما تتضمن ١٠,٢ مليون جنيها وطبقا لاتفاقية القرض الموقعة مع البنوك يتم الانفاق الاستثماري علي المشروع من مصدرين تمويل قروض مباشرة من البنوك وحساب راس المال الخاص بالمساهمات من المساهمين بما يتضمنةمنفوائد دائنة.	لازالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .
تم رسملة نحو ٩,٠٢ مليون جنيه على مشروع " كيما ٢" تمثل مستحقات انبى أثناء توقف المشروع فى أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٢ وتم الموافقة على ذلك فى ٢٠١٨/١٢/٥	اسباب توقف المشروع ترجع لاسباب خارجة عن ادارة الشركة نظرا للظروف السياسية التي مرت بها البلاد وشركة انبي تقوم بالاشراف علي مشروع كيما ٢ وليس مشروع كيما ١ وبالتالي يتم رسملة المصروف علي حساب المشروع	

من قبل الشركة والتى كان يتعين تحميلها على المصروفات فى حينها يتعين اجراء التصويب اللازم لما سبق مع الافادة عن ما اتخذتة الشركة للتأكد من الجودة و سلامة التصنيع و اسباب عدم انذار المقاول عن ما سبق ذكره	وقد تم موافق مجلس الادارة بجلستة رقم ٧٤٤ في ٢٠١٨/١٢/٥ علي صرف المستحق لشركة انبي	
عدم كفاية المخصصات الظاهرة بالقوائم المالية فى ضوء مايلى: قامت شركة الكهرباء برفع دعوى بتاريخ ٢٠١٩/٥/٥ تطالب فيها الشركة بنحو٧٩٦ مليون جنيه تمثل فروق ماليه مستحقه عن الفتره من ٢٠١٦/٦/١ حتى ٢٠١٩/٢/٢٨ بفائدة ٤% وقد أفاد القطاع المالى بالشركة ان مايستحق نحو ٢٠١ مليون فقط فروق تلك الفترة وتم تكوين مخصص بنحو ٥٠ مليون جنيه فقط . بلغت قيمة المخصص المكون لمقابلة رفع درجة الاستعداد لشحنات النترات (والتي يتم تصديرها تطبيقا للقرار الوزاري رقم ٤٨٨لسنة٢٠١٥) نحو ٩,٥ مليون جنيه فى حين بلغت مطالبة هيئة موانى البحر الأحمرنحو١٨,٨ مليون جنيه تعادل نحو ١,١٧ مليون دولار بفارق قدره نحو ٩,٣ مليون جنيه. بلغ رصيد مخصص القضايا فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو٥,٤٨٢مليون جنيه على حين ان اجمالى قيمة مطالبات الخصوم فيها نحو ١٣,٨٠٦ مليون جنيه بفارق نحو ٨,٣٢٤ مليون جنيه (فضلا عن عدد ٢٨ دعوي قضائية غير مقدرة القيمه). يتعين تدعيم المخصصات فى ضوء ما سبق	هذه الفروق محل نزاع قضائي مع شركة الكهرباء ولم يتم البت فيها حتي تاريخة وان الشركة "كيما "كسبت القضية رقم ٢١١ بتاريخ ٢٠١٩/٥/٦ و الشركة متمسكة بقرار رئيس مجلس الوزاراء بتثبيت السعر لمدة{ ٥ سنوات }بداء من ٢٠١٦/٧/١ حتي ٢٠١٩/٦/٣٠بسعر ٤٧ مليم للكيلو وات ساعة . تم تدعيم مخصصات اخري بمبلغ ٩,٥ مليون جنية رغم عدم وجود مطالبة رسمية من هيئة موانى البحر الاحمر حتي تاريخة . قيمة ما تم استخدامة من مخصص القضايا هذا العام نحو ٥٣١ الف جنيه حيث ان الاحكام القضائية لم تصدر مرة واحدة خلال عام .. وان رصيد المخصص بمبلغ ٥,٤٨٢ مليون جنية يعتبر كا فيا للالتزامات المحتملة في المستقبل .	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة
تضمنت الاصول الثابته اصول غير مستغله "فرن الفيروسيلكون" قيمته الدفتريه نحو٣٤,٨ مليون جنيه وتلاحظ توقف ذلك الفرن منذ ٢٠١٩/٣/١٥ اى اكثر من سنه ونصف وقد سبق ان تم رفعه	نظرا لوجود اغراق بالسوق المحلي من الفيروسيليكون المستورد(الصين والهند وروسيا) وتدني اسعار البيع المحلي مقارنة بتكلفة الانتاج فقد تم رفع شكوي لوزارة	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة ، حيث ان ساعات توقف الفرن منذ تعليتة الاصول فى ٢ /٢٠١٦ نحو ٣٨ % من الساعات المتاحة ختى ٣ / ٢٠١٩ و الذى توقف فيه الفرن

للاصول الثابتة فى ٢٠١٦/٢ اى منذ اربع سنوات ونصف فقط وحتى ٢٠١٩/٣/١٥ بلغت فترات التوقف الطويله نحو ٣٨ % من الوقت المتاح لتشغيله وتبين حاجة الفرن الى اجراء عمره وفقا لرأى الفنيين الا ان مجلس الاداره قام بتاجيلها لعدم توافر سيوله حينها بل وتم توزيع معظم العاملين به وتحملت الشركه اهلاك بنحو ٦ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وكانت الشركه قد استهدفت انتاج ٦٠٠٠ طن فيروسيلكون ، ٢٠٠ طن غبار سيلكا عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ولم يتم انتاج اى منهما وعند استهداف الموازنه للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ افترضت الشركه عدم انتاج اى كميه للفيروسيلكون او الغبارمما يشير معه الى استمرار توقف الفرن . يتعين تحديد المسئولية بشان ما سبق مع مراعاة اضمحلال القيمهالدفتريه لفرن الفيروسيلكون واجراء التسويات اللازمه فى ضوء ذلك .	التجارة والصناعة قطاع المعالجات والحماية التجارية بالتعاون مع الشركة المصرية للسبائك الحديدية وتم قبول الشكوي وجاري التحقيق (مرفق صورة الوقائع المصرية) وفي حالة منع حالة الاغراق من قبل الدولة لتشجيع الصناعة المحلية سيم بيع المخزون و تشغيل مصنع الفيروسيلكون	نهائياً حتى تاريخة و تم توزيع العاملين به ولم يستهدف له اى انتاج فى ٢٠٢١/٢٠٢٠ و لم يحقق اى انتاج فى ٢٠٢٠/٢٠١٩
بلغ رصيد المخزون فى تاريخ القوائم الماليه نحو ٥٢٢ مليون جنيه وفقا للارصدة الدفترية حيث لم يتم الجرد نظرا لظروف "جائحة كورونا" و ما لذلك من اثر على التأكيدات الخاصة ببعض الارصدة و المعاملات الخاصة بالقوائم المالية و الافصاحات ذات الصلةوقد تبين مايلى :- بلغ رصيد مخزون السماد ٣٣,٥ % فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١١٥٠٠ طن مقابل كمية ٣٣٦٨٢ طن فى ٢٠١٩/٧/١ حيث كانت ملاحظتنا المتكرره وأخرها عند فحص القوائم الماليه قبل التعديل بشأن ما يتم اضافته لارصدة مخزون السماد دون جرد فعلى وهو ما اكده الجرد الذى قامت به شركة متخصصة (SGS)فى ٢٠١٩/٨/٦ باثبات وجود عجز بنحو ٢١ الف طن بقيمه ٨٢ مليون جنيه وفقا لتقريرها المؤرخ ٢٠١٩/٩/٢٤ ولم تقم الشركة باظهار التقرير فى حينه وتم اعتماد القوائم المالية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ على	• بالنسبة الي عجز كميات من السماد المحبب في مخزن السماد يرجع الي كميات تراكمية من سنين ماضية تم حسابها طبقا لعملية حسابية لحساب معدلات الانتاج اليومية حيث : ١. تتم عملية حساب كمية الانتاج اليومية من خلال المعادلة = معامل التحويل × كمية الامونيا المستهلكة . ٢. يتم حساب كمية الامونيا المستهلكة بقسم السماد خلال (٢٤) ساعة من خلال عدادات مرور الغاز وتلك العدادات قديمة نسبية وغير معايرة وتتأثر بكثافة الغاز ودرجة الحرارة المحيطة وتواجد اي شوائب بغاز الامونيا من زيوت ... كذلك التغير في احمال الخط من الامونيا تحسب بالساعة وليس الدقائق وبالتالي تكون هناك فروق في الحساب لتلك الكميات . ٣. معامل التحويل الذي تتم علي اساسه حساب كميات الانتاج داخل قسم السماد هو (٤,٢) وهذا الرقم يجب تعديله حيث ان المصنع قديم ويعمل منذ اكثر من (٥٠) عام مع انخفاض كفاءة العمليات تنخفض قيمة معامل التحويل لتكون اقل من (٤,٢) .	ما ورد برد الشركة يعتبر تسويف للرد و يؤكد ما سبق ان ذكرناه من ملاحظات فى تقاريرنا السابقة حيث ان الرد خلال السنوات السابقة ان الانتاج يضاف بتقارير الانتاج و يتم جردة بصورة صحيحة فى نهاية العام المالى و لم يتطرق الرد لاضافة كميات و همية خلال السنوات السابقة منها نحو ٧٥٠٠ طن فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، نحو ١٣٠٠ طن فى ٣٠ / ٦ / ٢٠١٧ مما نكرر معه بمطالبتنا باجراء التحقيق اللازم لدى جهات التحقيق المختصة لبحث ما ورد بالملاحظة والالتزام بمتتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٥) المشار اليه بالملاحظة لما لذلك من اثر على ارقام المقارنة وكافة المعلومات والتقارير المرفقة بالقوائم المالية .

غير حقيقتها بما تضمنته من ارصدة غير حقيقية للمخزون وذلك باضافة كميات وهميه لمخزون السماد أخرها كمية ٧٥٠٠ طن فى ٢٠١٩/٦/٣٠ دون مايؤيدها وكانت محل ملاحظاتنا ، حيث حملت الشركة خسارة العجز البالغة نحو ٨١ مليون جنيه على حقوق الملكية خصماً من الارباح المرحله بنحو ٣٠ مليون وتحميل الخسائر المرحله بنحو ٥١ مليون جنيه مما يتضح معه ان ماتمصرفة من حوافز اداء للقائمين على الانتاج ومكافاتمنصرفه لمجلس الادارهعلى قوائم ٢٠١٩/٦/٣٠ تم على نتائج اعمال غير حقيقية لم تراع معالجة العجز المشار اليه ، ودون الافصاح الكافى وفقا لمتطلبات الفقره ٤٢ من معيار المحاسبه رقم ٥ و التى تقضى بأنه "ينبغى على المنشاه ان تقوم بتصحيح اخطاء الفترات السابقه ذات الاهميه النسبيه باثر رجعى فى اول قوائم ماليه تعتمد للاصدار بعد اكتشافها وذلك باعادة عرض مبالغ المقارنه عن الفتره السابقه المعروضه و التى حدث بها الخطا " ، فضلا عن عدم اتخاذ اية اجراءات قانونيه حيال العجز المشار اليه. يتعين احالة الامر لجهات التحقيق و لتحديد المسئولية عن اضافة الكميات الوهميه وأخرها ٧٥٠٠ طن فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ورد ماتم صرفه دون وجه حق مع الالتزام بمتطلبات الافصاح المشار اليها	٤. وبحساب كميات الانتاج اليومية من ٢٠١٥ وحتي تاريخه يصبح تواجد حيود وعجز تراكمي وليس وليد العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث تلك الكميات المحسوبة غير دقيقة وتكون كميات اقل من المحسوبة حسابيا .	
تلاحظ توقف انتاج السماد السائل منذ ٢٠١٩/١٢/٣١فلجأت الشركة الى تحويل كمية نحو ١٤٥٧ طن من مخزون سماد العواريه ٣٣,٥ % الى سماد سائل بدءاً من ٢٠٢٠/١/١ نتج عنها نفس الكميه كسماد سائل وهو مالا يمكن حدوثه حيث تبلغ نسبة الشوائب ٢٢,٥% بالكميات السماد العواريه المحوله للسماد الامر الذى لم نتحقق معه من صحة رصيد مخزون السماد العوارية. يتعين الدراسة واجراء التصويب اللازم فى ضوء ذلك	• السماد السائل (٣٠ : ٣٣) % ازوت المنتج في شركة كيمـا يتم من خلال اذابة سماد العوارية المتحجر والسماد الناعم (٣٣,٥٠% نيتروجين) بمخزن السماد حيث : ١. نسبة المادة الصلبة بالسماد السائل يساوي ٨٥ % والباقي مياه وامونيا غازية . ٢. نسبة المادة المالئة (الطفلة) بالسماد المحبب تقدر بـ (٤ %) من اساس السماد . ٣. نسبة الرطوبة داخل السماد بالمخزن لا تتعدي ٢ % من اساس السماد في بعض الكومات . ٤. يتم سحب سماد العوارية الذي تكثر فيه نسبة الشوائب في بعض الكميات حيث لا تتعدي ٥ % من اساس السماد في بعض الكومات او الارضية طبقا لتحليل المعامل المركزية . ٥. منظومة انتاج السماد السائل منظومة بدائية التكوين عبارة عن	مازلت الادارة عند رايها حيث انه لا يمكن انتاج كميه سماد سائل تعادل كميات سماد عوارية بنقس الكميه لوجود نسبة ٢٢,٥ % شوائب يتم تعويض جزء منها بزيادة السماد العواريه .

	خزان مفتوح من اعلي يتم وضع السماد العوارية بواسطة العمال فيه مع التقليب اليدوي ثم التقليب من خلال خلاط تقليب صغير ومنظومة سحب الي الخزانات ثم الي منظومة التوزيع وهي حنفيات مثبته علي موزع ، ونظرا لبدائية المنظومة فيكون هناك فقد في المنظومة . وعليه فان كمية السماد العوارية تكون مساوية لكمية السماد السائل تقريبا بعد عملية الانتاج .	
درجت الشركه على عدم تحميل استهلاك شبك البلاتين خلال الفترات التى تم استهلاكه فيها على المنصرف فى حينه حيث يتم ادراجه ضمن المنصرف عند ازالته من الافران الامر الذى يترتب عليه عدم دقة تكلفة الانتاج التى تخص الفترات المختلفة ، يرتبط بذلك انه تم اضافة نحو ٦,٦٠٤ مليون جنية لحساب المخزون تمثل اجمالى قيمة ما تم تقييمه من ارصدة كميات اصناف العامل الحفاز دون تقييم الكمية الخاصة بكل صنف على حدة الامر الذى لايمكن من تقييم المنصرف من كل صنف على حده. يتعين تقدير معدلات الاستهلاك لشبك البلاتين فى ضوء معدلات الاستهلاك الفعلية سنوياً وكذا معدلات الانتاج للسنوات السابقة وإجراء ما قد يلزم من تسويات وتقييم كل صنف على حدة .	**سيتم تقييم المستهلك من شبك البلاتين بمعدل متوسط إستهلاك لمدة خمس سنوات سابقة تقديرياً على أن تتم التسوية الفعلية عند رفع الشباك من الأفران لأى سبب فنى.**	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة
قيام الشركة باضافة نحو ٧٢,٧٨٢ مليون لحساب المخزون تمثل قيمة ما تم توريده من قطع الغيار الخاصة بمصنع كيما ٢ حيث ، دون اتباع الاجراءات المستندية والمخزنية اللازمة من اذون اضافة ومحاضر فحص وجرد للمحتويات لتحديد الكميات المتبقية فى ظل الكميات المستخدمه من قبل مقاول المشروع خلال تجارب التشغيل و حتى القبول المبدئى ، ودون تحميلة بقيمة تلك الكميات .يتعين القيام بحصر الرصيد الفعلى لقطع الغيار المشار اليها و حصر ما تم استخدامه منها من قبل تكنومنت و تحميله بها و اجراء ما قد يلزم من تسويات .	تم تسليم تلك الكميات من قطع الغيار لمخازن الشركة " كيما " فى البداية بصفة أمانة وتم إتخاذ كافة الإجراءات المخزنية من حيث تصنيف تلك الكميات إلى (قطع غيار مصانع – كهرباء – أجهزة) وتم عمل محاضر فحص وتوريد وإستلام لتلك الكميات. قامت شركة تكنيمونت بإستعارة بعض قطع الغيارلإستخدامها أثناء تجارب التشغيل على أن تلتزم شركة تكنيمونت بإعادة شراء قطع الغيار التى تم إستخدامها على نفقتها الخاصة وتسليمها لشركة كيما وذلك وفقا لنصوص العقد المبرم بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣٠ . وتم حصر قيم وكميات قطع الغيار المستعارة وتم إرسال خطاب لشركة تكنيمونت لسرعة رد تلك الكميات.	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث انه حتى تاريخ اعداد المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٠ / ٩ / ٣٠ يتم تسجيل تلك الكميات بحسابات المخازن ماليا فقط دون موافاتنا باى حصر فعلى لتلك الكميات و مستندات الاضافة المخزنية لها
عدم دقة ارصدة الخامات بعهد الاقسام للمصنع الجديد (كيما ٢) و	تم تصويب تقرير الإنتاج (مرفق صورة)	مازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة وان ما جاء برد

التى تقدر بنحو ١,٨٦٦جنيه و كذا عدم موافاتنا بتقرير الانتاج الخاصة بكامل المصنع الجديد كما تبين ان رصيد احدى تلك الخامات بعهد الاقسام بالمصنع الجديد و هى اليوريا فورمالدهيد بلغ نحو ١٦٠ طن تقدر بنحو١,٢٠٥ مليون جنيه و هو عكس ما جاء بتقرير الاستهلاك و الارصدة خلال شهر يونيو – ٢٠٢٠ لتلك المادة من قطاعات الاسمدة المؤرخ ٣ /٧ / ٢٠٢٠ و الذى افاد بأن الرصيد فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٠ نحو ١٤٧ طن بفارق نحو١٣ طن عن ماورد بالقوائم المالية وكذا عدم مطابقة الكميات المستهلكة بقيد المنصرف مع الاستهلاكات الواردة بتقرير الانتاج . و قد جاء برد الشركة انه تم اجراء التصويب و هو ما لم يتم حيث ان الشركة لم تقم بمراجعة الارصدة وفقاًلتقرير الانتاج و ان ما قامت به هو رد الكميات المثبتة بعهد الاقسام الى كروت الصنف الخاصة بها بارصدة المخازن دون مراجعه و مطابقة الارصدة مع كافة تقارير الانتاج ، كما لم يتم موافاتنا بتقرير الانتاج الشاملة لمصنع كيما ٢ حتى تاريخة . يتعين بحث اسباب ما سبق و اجراء التصويب اللازم و موافاتنا بتقرير الانتاج و البيانات المؤيدة لارصدة اخر المدة .		الشركة يؤيد ضعف اجراءات الضبط الداخلى بالشركة و عدم اجراء مطابقة ، كما ان الشركة لم توافنا بتقرير انتاج لنظام DCSللمصنع الجديد و وان تقرير الانتاج المشار الية برد الشركة ما هو الا بيان يتم اعداده يدويا و ان البيان المعدل المشار الية برد اشركة تم اعداده فى ٣ / ٧ / ٢٠٢٠ و هو نفس تاريخ الانتاج الذى تم الاشارة اليه فى ملاحظتنا مما يؤيد ملاحظتنا بعدم دقة تقارير الانتاج وما تضمنه من ارصده للخامات .
تضمن التكوين الاستثماري بالخطأ نحو ٦٧٦,١ الف جنيه قيمة ٢٠٦ طن امونيا كان يجب تحميل تكاليف الانتاج بمصنع كيما ١ بها و هو الامر الذى لم يتم . يتعين اجراء التصويب اللازم .	تم التصويب في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠	مازالت الادارة عند رايها حيث لم يتم التصويب
تلاحظ وجود بعض الأصناف بالمخزون السلعى لم يتم الصرف منها منذ اكثر من خمس سنوات بلغت قيمتها وفقا لما امكن حصره نحو ١٣,٣٤٥ مليون جنيه منها نحو ٨,٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ عام ٢٠١٠ دون مراعاه اضمحلاله. يتعين بحث سبل التصرف الاقتصادي فى تلك الأصناف مع مراعاة مقدار الانخفاض فى القيمة فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم	تم إرسال مخاطبات لكل قطاعات المصانع بتلك الأصناف وتم حصر الأصناف المستغنى عنها والتى سيتم ردها إلى مخزن الرواكد إستعدادا لبيعها بالمزايدة العلنية.	لازالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .

(٢) الخاص بالمخزون .		
ظهر رصيد إقراض طويل الأجل بنحو ٤٥٧,٧ ألف جنيه يمثل قيمة القرض الممنوح لجمعية الإسكان بالشركة لإقامة مشروعات إسكان على ان يسدد على أقساط شهرية الا انه تبين وجود بعض الأرصدة المتوقفة بلغت نحو ٢٦٦ ألف جنيه يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٠ وتم عرض الأمرعلى السيد رئيس مجلس الإدارة فى ديسمبر ٢٠١٧ وأشر سيادته بالتحويل للشئون القانونية وحتى تاريخه لم يتم التحصيل . تعين الافصاح عن ما تخذته الشئون القانونية من إجراءات لتحصيل تلك المبالغ و ما يستحق عنها من غرامات وفوائد قانونية ودراسة الاضمحلال وما يلزم من تسويات.	يتم عمل انذارات دورية من الشؤن القانونية لتحيصيل هذه المديونيات	لازالت الإدارة عند رأيها الوارد بالملاحظة .
استمرار الشركه فى حساب عمولة التصدير للوكيل وليد ابو حسان (دولة الاردن) بنسبة ٨,٨ % من اجمالى قيمة المبيعات مخصوما منها قيمة النولون البحرى ورسوم رفع درجة الاستعداد والتى تبين قيامها بحساب تلك الرسوم بالخطابالمخالفه للقرار الوزارى رقم ٤٨٨لسنة ٢٠١٥ وهو ماادىلحساب العموله خلال العام المالى بنحو ٢٩٠ الف دولار صحتها نحو ٢٦٧ الف دولار بفرق نحو ٢٣ الف دولار بما يعادل نحو ٣٧٥ الف جنيه . يتعين تحديد المسؤلية عن ما سبق و اجراء التصويبات اللازمه واسترداد مبلغ العموله المنصرف بالزياده للوكيل	➢ طبقاً للتعاقد مع الوكيل الأردني بتاريخ ٢٠١٦/٠٩/٢٦ يتم إحتساب العمولة FOB غير متضمنه على رفع درجة الإستعداد من إجمالي سعر البيع CFR مطروحاً منه النولون البحري فقط ومع ذلك يتم تحميل العميل نسبة من رفع درجة الأستعداد من القيمة قبل صدور القرار الوزارى رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥ بقيمة ٢٧٧ دولار أمريكي إلىومنذ تاريخ التعاقد حتى تاريخه. بعد صدور القرار الوزارى رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥ إعترضت جميع التوكيلات البحرية والشركات المصدرة لمادة نترات الأمونيوم على ذلك القرار فى حينه وذلك بسبب المغالاة الغير منطقية فى قيمة رفع درجة الإستعداد من ٢٧٧ دولار أمريكي فى اليوم إلى ٩٠٠٠ دولار أمريكي لمدة ٨ ساعات أى ١٨٠٠٠ دولار لليوم الواحد ولم يتم تحصيل تلك القيمة من الشركات حتى تاريخه، وبناءاً على ملاحظة	مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة .

	الجهاز المركزي قد تم تدعيم مخصص بقيمة ٩,٥ مليون جنية مصري تحسباً لمطالبة هيئة الميناء بالقيمة من تاريخ صدور القرار على الرغم من صعوبة التطبيق فى ظل مرور ٥ أعوام من صدور القرار وكذلك إرتفاع القيمة وإعتراض كلا من التوكيلات البحرية والشركات المصدره.	
تحملت الشركة نحو ٦٢٤ الف جنيه يمثل قيمة ١٠٠ طن نترات أمونيا ونولون النقل البحري والبري لتلك الكمية والتي تم شحنها علي سبيل التعويض للعميل الأردني شركة الصناعات الكيماوية والتعدينية حيث تم شحن كمية ٧٥٠ طن نترات في شهر أكتوبر ٢٠١٩ بمبلغ ٤,٣٨٢ مليون جنيه وقد تبين شكوى العميل ان الشحنة متحجرة داخل الأكياس بشكل كبير والأكياس ممزقة ونوعيتها ليست بالمواصفات المطلوبة ونسب الشوائب وصلت لأكثر من ١٠ % . **يتعين التحقيق في أسباب تحمل الشركة للمبلغ المشار إليه وأسباب التحجر ونسب الشوائب وشراء أكياس غير مطابقة للمواصفات مع اجراء التصويب اللازم بإظهار المبلغ المشار اليه بحساب التعويضات**	➢ تم إصدار الفاتورة المبدئية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/١٥ بكمية ٧٥٠ طن وعليه تم إنتاج الكمية وبسبب إرتفاع فى درجات الحرارة فى هذا الوقت من العاموالتي أدت إلى تماسك المواد وكذلك أعمال النقل والشحن على ظهر السيارات وأعمال الشحن على ظهر المركب فى ظروف غير إعتيادية وقيام التوكيل البحري بشحن أكثر من بضاعة على ظهر المركب قد أدي إلى تمزق فى الشكائر أثناء عملية التفريغ. وبسبب المنافسة الشرسة ووجود أكثر من مصدر (المنافس المصري – شركة يارا العالمية) لتوريد نترات الأمونيوم لشركة الصناعات الكيماوية والتعدنية الأردنية كان إلزاماً على الشركة تعويض العميل بكمية ١٠٠ طن ليتم شحنها خلال شهر نوفمبر ٢٠١٩ وذلك حتى يتسنى للشركة إستئناف التعاون والحفاظ علي تواجد شركة كيما داخل السوق الاردني، مع ضرورة تفادى تلك المشاكل مستقبلاً والتنبية بشحن المواد على السيارات وكذلك على ظهر المركب بصورة لا تضر المنتج.	**مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة .**
أضاعت الشركة نحو ٣٤ مليون جنيه ايرادات سيادية للدولة لمخالفتها المادةالثانية من قرار السيد وزير الصناعه والتجاره رقم	➢ تم سداد رسم صادر عن شحنة شهر يناير ٢٠٢٠ رغم وجود كمية ٣٥٠٠٠ طن يوريا غير مطابق للمواصفات وغير صالح للإستخدام الزراعي بقيمة ٢٢,٥ مليون جنية مصرى تنفيذاً	

٦٨٥ لسنه ٢٠١٣ المعدل بالقرار رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠١٨ بشأن رسم الصادر المقرر على الاسمدة الازوتية بانه يعفى من هذا الرسم الكميات التى تصدرها شركات انتاج الاسمدة الازوتيةوالتى تمثل الفرق بين كميات الانتاج الشهرية وما يتم تسليمه وفقا للبرامج و الشروط التى تضعها وزارة الزراعه على ان تتقدم الشركة المصدره الى الجمرك المختص بشهادة من رئيس مجلس ادارة الشركة او العضو المنتدب بكميات و انواع الاسمدة المنتجة شهريا معتمدة من مراقب الحسابات وشهادة من وزارة الزراعة تفيد قيام الشركة بالوفاء بالتزامتها بتوريد الحصة الشهرية المقررة عليها .

وقد تبين قيام الشركة بتقديم شهادات من رئيس مجلس ادارة الشركه بكميات انتاج شهريةغير حقيقية عن المدة من مارس / ٢٠٢٠ الى يونيو / ٢٠٢٠ وتقديمها للجمارك معتمده من مراقب حسابات خارجى بخلاف مراقب حسابات الشركة القانونى(الجهاز المركزى للمحاسبات) وتبين انه مراقب الحسابات المعين منذ عام ٢٠١٤ من قبل البنوك المقرضه للشركه لتمويل مشروع كيما ٢و قد تم التنبيه على الشركة لايقاف تلك المخالفة و تم تحويل الموضوع الى الجهات القضائية للتحقيق عن طريق رئاسة الجهاز و تحديد المسئولية عما سبق

يتعين تحديد المسئوليه واجراء التصويب اللازم.

لقرار وزير الصناعة والتجارة رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ كحق أصيل للدولة على الرغم من سداد الشركة القابضة لقسط البنك المستحق فى ديسمبر ٢٠١٩ وعدم وجود السيولة النقدية الكافية.

- وخلال شهر يناير ٢٠٢٠ وأثناء زيارة لجنة متابعة المشروعات القومية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء بزيارة موقع المشروع الجديد كيما ٢ والتوصية بقيام الشركة بتقديم مذكرة إلى قطاع متابعة المشروعات القومية برئاسة مجلس الوزراء لأعفاء الشركة من قيمة رسم الصادر لمدة عامين.

بتاريخ ٢٠٢٠/٠١/٠٩ تم مخاطبة قطاع متابعة المشروعات القومية التابع لرئاسة مجلس الوزراء بإستثناء الشركة من توريد حصة ٥٥% لصالح وزارة الزراعة لمدة عامين وذلك نظراً للإلتزامات المالية الضخمة على الشركة تجاه البنوك الممولة.

بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٤ وردخطاب من السيدة المهندسة / مساعد أول السيد رئيس مجلس الوزراء بشأن توجيهات السيد الدكتور معالي رئيس مجلس الوزراء بإجتماع مع الوزراء المعنين لمناقشة إعفاء الشركة من التوريد لوزارة الزراعة لمدة عامين وذلك لزيادة حصة التصدير وقيام الشركة بسداد إلتزامتها أمام البنوك.

وبتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/١٣ تم عقد إجتماع مع السيد الأستاذ معالي / وزير الزراعة بحضور كلاً من السيد الفاضل الأستاذ / رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وكذلك بحضور السيد الأستاذ /نائب رئيس مجلس الإدارة للشركة القابضة للشئون المالية والإدارية وقد إستعرض طلب رئاسة الوزارء بإعفاء الشركة من التوريد للوزارة لمدة عامين إلا أنه قد أقترح معالي وزير الزراعه توريد أى كمية(مقدره ٦٠٠٠ طن) شهرياً من الأسمدة الأزوتية حتى تظهر الشركة أمام الشركات المنتجه الأخري ملتزمة بالتوريد.

بسبب تأخر الخطاب الذى يبين توزيع هذه الكمية خلال شهر فبراير ومارس من وزارة الزراعة أدى إلى قيام الشركة بتوريد شهر مارس أولاً ثم شهر فبراير لاحقاً، وأعتبرت الشركة أن الأنتاج بعد الإجتماع فى ٢٠٢٠/٠٢/١٣ بعد خصم كمية ٦٠٠٠ طن شهرياً لا يسرى عليه رسم الصادروقد قامت بذلك لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و الذى ادى لتحويل الموضوع الى الجهات القضائية للتحقيق عن طريق رئاسة الجهاز فى ضوء ما ورد بالملاحظة فضلا عن :-

- ورد برد الشركة انه تم توريد حصه وزارة الزراعة عن شهر فبراير ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٣٠ (بعد اعداد الجهاز المركزى لمذكرته المؤرخة ٢٠٢٠/٨/٦) و هو ما يماثل التفاف من إدارة الشركة على المخالفة المشار اليها و الذى يتضح فى

١- قيام الشركة بإصدار خطاب ضمان بقيمة ٦،٦٣٧،٥٠٠ جنية مصري بتاريخ ٢٠٢٠/٠٤/١٥ لمصلحة الجمارك المصرية (جمارك الأدبية) لقيام شركة ميدفيرت بتصدير كمية ١٣٢٧٥ طن يوريا بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٥ على أن تقوم الشركة بتسليم أصل شهادة الوزراة لشهر فبراير ٢٠٢٠، وبسبب عدم قيام الشركة بتسليم أصل شهادة وزارة الزراعة لشهر فبراير تم تسليم كامل قيمة خطاب الضمان لصالح مصلحة الجمارك المصرية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٢٣ .

٢- ما ورد بخطاب شركة سيسكو ترانس (مورد نقل اليوريا) للشركة المورخ فى ٣ / ١٢ / ٢٠٢٠ بنجاحه فى استرداد خطابات الضمان البنكية البالغة ٣٥ مليون جنية من مصلحة الجمارك قبل ان يتم تسييلها لعدم سداد كيما رسم الصادر على الكميات المشحونة من سماد اليوريا نظراً لسمعه المورد الطيبة مع مصلحة الجمارك .

٣- ما ورد برد الشركة بتفسيرها الخاطىء لقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ وإعتمادها للشهادات من مراقب حسابات غير ذي صفة وليس من الجهاز المركزي للمحاسبات يمثل تسويفاً لأنه إذا كان الأمر كذلك فهل التفسير الخاطىء ينطبق أيضاً علي التلاعب بزيادة الكميات المنتجة شهرياً علي غير الحقيقة !!

	فعلياً. ➢ قد تم تدارك الأمر وتوريد حصة شهر فبراير ٢٠٢٠ وبذلك قد تم الإلتزام بالتوريد من شهر فبراير حتى شهر سبتمبر لكامل حصة وزارة الزراعة المتفق عليها بالخطاب الصادر من مساعد أول السيد رئيس مجلس الوزارء بإعفاء الشركة من نسبة ٥٥% من الأنتاج لوزارة الزراعة وتوريد كمية ٦٠٠٠ طن من الأسمدة الأزوتية لمدة عام **ولا يسرى رسم الصادر عن أى كمية مصدرة خلال تلك الفترة.** نظراً لإنتشار جائحة كرونا خلال شهر مارس ٢٠٢٠ والأجراءات الإحترازية من الحكومة المصرية فى مواجهة تلك الجائحة من تخفيض العمل بجميع الجهات الحكومية الرسمية وتأخر فى إستلام شهادة وزارة الزراعة بتوريد حصة شهر مارس ٢٠٢٠ كذلك تخطي الحد الأقصى للتخزين بمخزن اليوريا مع إخطارنا بوجود خطر بتوقف المصانع من قبل "شركة تكنومونت" وعلية قد تم الأستعانة بالشركة القابضة لإصدار خطابات ضمان لكمية ٥٠ ألف طن بقيمة ٢٥ مليون جنية بضمان أذونات الخزانة وكذلك إصدار شركة "كيما" خطابات ضمان بحوالي أكثر من ٢١ مليون جنية لكميات جارى تصديرها خلال شهر مارس /إبريل، وبسبب حداثة الأمر والتفسير الخطأ من الشركة لقانون وزير التجارة والصناعة ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ وإعطاء مزيدا من الدراسة لتلك الشهادة وطرق اصدارها وإعتمادها من الشركات العاملة بمثل ذات المجال، أدى إلى إعتماد الشهادة من مراقب الحسابات الخارجي بمكتب (طارق جمعة) المتعاقد معه كمصدق لجميع البيانات المرسله للبنوك وبعد إخطارنا من قبل الجهاز المركزى بضرورة التصويب وإعتماد الشهادات من مراقب الحسابات لشركة "كيما" في شهر يوليو ٢٠٢٠ وقد تم الالتزام بذلك حتى تاريخه.	
بلغ رصيد الشركه المصريه لنقل الكهرباء فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو٥١,٨١١ مليون جنيه وتبين بشأنه مايلى : **استمرار مخالفة الشركة لقرارى وزير الكهرباء رقم ٤٣٦ لسنة ٢٠١٦ ، رقم ٣١٢ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٦ / ٧ / ٢٠١٧بقيد المبالغ المستحقة للشركة المصرية لنقل الكهرباء بسعر ٤٧ .٠ مليم / ك.و.س خلال الفترة من ١ / ٧ / ٢٠١٦ : ٣٠ /٦/ ٢٠١٩ على**	**هذه الفروق محل نزاع قضائي مع شركة الكهرباء ولم يتم البت فيها حتي تاريخة وان الشركة " كيما " كسبت القضية رقم ٢١١ بتاريخ ٢٠١٩/٥/٦ و الشركة متمسكة بقرار رئيس مجلس الوزاراء بتثبيت السعر لمدة { ٥ سنوات } بداء من ٢٠١٦/٧/١ حتي ٢٠١٩/٦/٣٠بسعر ٤٧ مليم للكيلو وات ساعة .وجاري سداد المديونية المستحقة في ٢٠٢٠/٦/٣٠**	مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة

الرغم من ورود الفواتير بسعر٠,٩٤. مليم ك.و.س حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، ٣٠. قرش ، ٦٠ قرش / ك.و.س من ٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ طبقا للقرارين المشار اليهم بعاليه الامر الذى ترتب عليه وجود فروق بين المقيد بدفاتر الشركة والمطالبات الواردة خلال الفترة من ١ / ٧ / ٢٠١٦ : ٣٠ / ٦ / ٢٠١٩ و الذى تقدر بنحو ٢٢٥مليون جنيه . كما تبين تاخر الشركة فى سداد بعض الفواتير المستحقة لشركة الكهرباء خلال الفترة من ١/ ١٠ /٢٠١٩ : ٢٠٢٠/٦/٣٠ و التى تقدر بنحو ٥١,٨١١ مليون جنيه و ما سيترتب على ذلك من تحمل الشركة لغرامات التاخير . يتعين بحث اسباب ما سبق وضرورة العمل سرعة نهو الخلاف القائم مع الشركة المصرية لنقل الكهرباءوسداد الفواتير المستحقة و مخاطبة الجهات المختصة تجنبا لاى عوائق تمنع استمرار العمل بالشركه و اجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ما تسفر عنة النتائج.		
بلغ رصيد شركه الخدمات البترولية "بتروتريد " فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٦٢,٢٧٦ مليون جنيه وقد تضمن محضر المطابقة الذى تم مع شركة بتروتريد حتى مسحوبات ٣١ / ١٢/ ٢٠١٩ وجود نحو ٢,٨٣٤ مليون جنيه تمثل رصيد فوائد التأخير عن مبالغ المسحوبات المسددة فقط حتـــى ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ غير مقيدة بدفاتر كيما كما تبين تأخر الشركة فى سداد بعض الفواتير المستحقة لشركة بتروتريد خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ كذا عدم سداد بعض مستحقات الشركة حتى ٦/٣٠/ ٢٠٢٠ و التى تقدر بنحو ١٦٢,٢٧٦ مليون جنيه و ما سيترتب على ذلك من تحمل الشركة لغرامات التاخير تصل الى ٧ % وفقا لما جاء بمحضر المطابقه المشار اليه بعاليه . يتعين بحث ودراسة تلك الفروق مع ضرورة انهاء الخلافات مع شركة الغاز تجنباً للغرامات والعقوبات الأخرى المنصوص عليها في	تم ارسال خطاب لشركة بتروتريدبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١ للتجاوز عن مقابل التاخير وذلك طبقا للقانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠	مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة بضرورة تكوين مخصص لمواجهة غرامات التاخير مع حصر كافة الغرامات عن المبالغ الاخرى و جراء مطابقة مع المورد

عقد توريد الغاز للشركة و تكوين مخصص لمواجهة غرامات التأخير و اجراء ما يلزم من تسويات .		
استمرار قيام الشركة بتخفيض مصروفاتها بقيمة الكهرباء الموردة من كيما لشركة تكنومنت و المستخدمه فى الانارة بالمشروع الجديد وفقا لتقريرادارة مراقبة الانتاج حتى ٣٠ /٦ /٢٠٢٠ حيث تم تخفيض المصروفات بنحو٤٠ الف جنية عن الفترة من ٢٠٢٠/٤/١: ٢٠٢٠/٦/٣٠على الرغم من انتهاء مدة تنفيذ المشروع واستلام الشركة له فى ٢٦ابريل -٢٠٢٠ هذا بخلاف المطالبات الواردة من شركة مياة الشرب باسوانوغيرالمسددة . يتعين تحقيق اسباب ما سبق و الافادة عن ما اذا كان تم اخلاء المواقع المستغلة من قبل المقاول تكنومنت(المسكن و المخازن و .....) من عدمه واسباب استمراره فيها وحصر كافة التكاليف و المطالبات الوارد لشركة كيما عن تلك المواقع حفاظا على حقوق الشركة.	لم يتم اخلاء الموقع ويتم مطالباتهم بالانارة حتي تاريخه وإستهلاكات المرافق من ضمن بنود إتفاقية التسوية الودية المذكورة.	مازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة

تبين بشان مكافاة العضو المنتدب المتفرغ للادارة كممثل للمال العام بشركة الدلتا للسكر عن الفترة من ٢٠١٤/١٢/٣ وحتي تاريخه :-. تم تعلية مبلغ ٤٣٠٤٢٤ جنيهاً لحساب الإيرادات المتنوعة في يونيو - ٢٠٢٠ تمثل قيمة مكافاة المذكور في مجلس إدارة شركة الدلتا للسكر عن عام ٢٠١٩ وصحتها مبلغ ٤٤٣٤٢٤ جنيهاً تضمن مبلغ ١٣٠٠٠ جنيه تمثل قيمة بدل الحضور المنصرف للمذكور مباشرةً عن طريق شركة الدلتا للسكر خلال عام ٢٠١٩ مقابل تعليته كأرصدة مدينة أخري علي سيادته ولم يتم إثبات قيمة بدلات الحضور عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ وحتي ٢٠٢٠/٦/٣٠ وكذا نحو ٤٦ الف جنيه عن الفترة من ٢٠١٥/٤/٣٠ وحتي ٢٠١٨/١٢/٢١كايرادات بدفاتر الشركة. تحميل مصروفات العام بمبلغ ٢٣٣٧١٢ جنية و صحتها ٢٤٦٧١٢ جنيه قيمة مكافاه سيادته كممثل للمال العام بشركة الدلتا للسكر عن عام ٢٠١٩ مقابل تخفيض حساب الارصدة المدينه الاخرى بملغ ١٣٠٠٠ جنيه تمثل قيمة بدلات حضور عام ٢٠١٩ المنصرفة من شركة الدلتا للسكر مباشرة ، تعلية مصلحة الضرائب كسب العمل بمبلغ ٥٥٥١٠ جنيه بدلا من ٥٢٥٩٢ جنيه و صرف مبلغ ١٧٨٢٠٢ جنيه بدلا من ١٨١١٢٠ جنيه التى تم صرفها بفرق ٢٩١٨جنيه تثبت كمديونية على سيادته . تم صرف نحو ٧٨ الف جنيه لسيادته مباشرة من شركة الدلتا للسكر مع استخدام سيارة شركة كيما. عند تطبيق قرارالسيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٠٨ على الوجه الصحيح فأن الفرق فى المكافاه المنصرفة للمذكور بالزيادة عن أرباح عام ٢٠١٥ وحتي عام ٢٠١٧ تكون بمبلغ ٥٣٨٠٣١ جنيهاً تمثل الفرق بين المكافاهالمستحقه فى حدود بدلات حضور الجلسات البالغه ٣٤ الف جنيه و بين ما تم صرفه	تم عرض الأمر على الشركة القابضة تم عرض الأمر على الشركة القابضة	لازالت لادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فضلا عن تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة بانه تم عرض الامر على الشركة القابضة دون موافاتنا بالمستندات الدالة على قيام الشركة بعرض الامر على الشركة القابضة . خاصة فى ضوء مخالفة ما تم صرفة لاحكام القوانين و القرارت الوزارية المشار اليها بالملاحظة

بمبلغ ٥٧٢٠٣١ جنيهاً ، بينما وفقاً للمبدأ الذي طبقته النيابة العامة علي السيد / رئيس مجلس الادارة السابق فإن فرق المكافاة المنصرفة بالزيادة للمذكور من ٢٠١٥/٤/٣٠ وحتي ٢٠١٨/١٢/٣١ (حتى ارباح عام ٢٠١٧ تكون بمبلغ ٤٢٤٠٣١ جنيهاً تمثل الفرق بين ما تم صرفه ٥٧٢٠٣١ جنيهاً و بين المستحق له وفقاً لمبدأ النيابة العامة (بدلات حضور + م . إنتقال) بمبلغ ٢٠٨ ألف جنيه فقط وهو ما أدرجته الشركة بدفاترها كارصدة دائنة اخرى تحت التسوية وتعلية الضريبة المستحقة عنه بواقع ٩٥٤٠٧ ضمن الحسابات الدائنة الأخرى – أرصدة دائنة متنوعة وليس لصالح مصلحة الضرائب – ضريبه مرتبات لحين حسم الخلاف نظراً لتعارض ما قررته النيابة مع خطاب الشركة القابضة المؤرخ ٢٠١٩/٤/١ بأن صرف مكافات ممثلي المال العام للمذكور تم بناءً علي القواعد التي وضعها مجلس إدارة الشركة القابضة. يتعين اجراء التصويبات اللازمه و الالتزام باحكام القانون و القرارات الوزارية المشار اليهبعاليه ، خاصة انه سبق الإشارة عن ذلك بتقاريرنا السابقه		
تبين بشان مكافاة المهندس / رئيس مجلس الادارة السابق كممثل للمال العام بشركة الدلتا للسكر عن الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتي ٢٠١٥/٣/٢٨ عدم اثبات مديونية بمبلغ ١٦٩٦٥٠ تمثل قيمة بدلات حضور عن اعوام ٢٠٠٦ و حتى ٢٠١٥/٣/٢٨ و التى تم صرفها مباشرة عن طريق شركة الدلتا ، ضرائب كسب عمل عن مكافاه التمثيل المنصرفة لسيادته . يتعين اجراء التصويبات اللازمة خاصة وانة سبق الاشارة عن ذلك بتقريرنا السابقة .	تم عرض الأمر على الشركة القابضة	لازالت لادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فضلا عن تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة بانه تم عرض الامر على الشركة القابضة دون موافاتنا بالمستندات الدالة على قيام الشركة بعرض الامر على الشركة القابضة . خاصة فى ضوء مخالفة ما تم صرفة لاحكام القوانين و القرارت الوزارية المشار اليها بالملاحظة

عدم قيام الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممه عن الاثار المالية على القوائم المال فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ التى ترتبت عن جائحة كورونا الرأى وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة .		لا يو جد رد من جانب الشركة مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة .
وفيما لا يعد تحفظا - بلغ مجمل الخسارة نحو ١٨٠ مليون جنيه وصافى الخساره نحو ١,٣٥ مليار جنيه (وتلاحظ بشان ذلك مايلى :- ١) تبلغ خسارة الشركه نحو ٤٣٤ مليون جنيه بعد استبعاد الضريبهالمؤجلهالبالغه نحو ٩١٥ مليون جنيه فى حين ان المستهدف عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ صافى ربح نحو٤١٣ مليون جنيه (علما بان المستهدف مستبعد منه احتساب الضريبة المؤجله) و تتضمن الايرادات أرباح فروق العملة بنحو٩٥ مليون جنيه وإيرادات الاستثمار فى شركة ابى قيرللاسمده بنحو٤٤مليون جنيه ٢) وجود التزامات قصيرة الأجل خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٦١٠ مليون جنيه قيمه قسط القرض الخاص بالمشروع و الفوائد المستحقة عنه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والواجب سدادها فى ٢٠٢٠/١٢/٣١بخلاف قسط قرض البنوك فى ٢٠٢١/٦ والذى يبلغ نحو ٣١٢ مليون جنيه بخلاف الفوائد	جاري العمل علي فتح اسواق جديدة وتعظيم الربحية من النشاط الاساسي للشركة وتوفير السولة الازمة لسداد التزامات الشركة للغير.	لازالت الادارة عند رايها فى ضوء تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة المتكررة

المستحقه عنهما بنحو ٢٩٠ مليون جنيه علما بان الشركة حصلت ايضا على قروض من الشركة القابضة بنحو ٧١٠ مليون جنيه حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ولم تسدد حتى تاريخه مما يستوجب معه سرعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعظيم ربحية الشركة من نشاطها الاساسى والعمل على فتح أسواق جديده بما يحقق العائد المناسب والسيولة اللازمة للشركة بما يتواكب مع تشغيل مشروعها الجديد .		
خالفت الشركه الماده (ث) من بنود التعهدات فى عقد القروض الممولة لمشروع كيما ٢ حيث كان يجب عرض موازنة الشركه على البنوك المقرضه قبل اعتمادها من مجلس ادارة الشركه فى العام الاول لتشغيل المشروع الامر الذى لم يتم حيث ان الموازنة التخطيطية عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وافاتناالشركه بها فى ٢٠٢٠/٥/١٠ ومعتمده من مجلس الاداره وانها تحت الفحص بالبنوك المقرضه وتم اتخاذ قرار فى الجمعيه العامه للشركه فى ٢٠٢٠/٦/٢بتاجيل الموازنه حتى يتم عرض وقبول الموازنه من البنوك المقرضه ثم مراجعتها من خلال الجهاز المركزى للمحاسبات الامر الذى لم يتم حتى تاريخه علما بان سبق تحديد الجمعيه العامه للشركه فى ٢٠٢٠/٣/٣٠ لمناقشة الموازنه وكان يجب عرضها على البنوك من قبل ذلك بفتره كافيه أى أن التأخير اساسا يرجع للشركه خاصة ان المشروع تم تشغيله فى ٢٠٢٠/٤/٢٦.	مشروع الموازنة التخطيطية للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ تعرض للعديد من المراجعات والتعديلات من قبل البنوك الممولة نتيجة حدوث العديد من المتغيرات والمتمثلة فى تقرير الإستشارى الفنى للبنوك (شركة نيكسنت) والخاصة بالطاقات الإنتاجية خلال عام الموازنة وكذا عدد أيام التشغيل خلال العام بالإضافة إلى حادثة توقف مصنع اليوريا نتيجة عطل فى ضاغط ثانى أكسيد الكربون مما أدى إلى طلب البنوك إدراج تأثير هذا التوقف بالدراسة المالية عن طريق الإستشارى المالى (شركة بلتون) تمهيدا لعرضها مع كافة طلبات الشركة "كيما" على لجان الإئتمان بالبنوك الممولة وجارى إنتظار الرد من جانب البنوك.	الرد غير صحيح حيث كان على الشركة ارسال الموازنة قبل تشغيل المشروع طبقا لعقد القرض اي قبل ٢٠٢٠/٥/١ الا انه تم تقديمها دون اعتمادها من البنوك علما بان تقرير نكسنت ورد فى ٢٠٢٠/٦ و حادث الضاغط تم في ٢٠٢٠/٩ اى بعد تقديم الموازنه و صدر قرار الجمعيه العامه للشركه فى ٢٠٢٠/٦/٢بتاجيل الموازنه حتى يتم عرض وقبول الموازنه من البنوك المقرضه ثم مراجعتها من خلال الجهاز المركزى للمحاسبات الامر الذى لم يتم حتى تاريخه

تلاحظ ارتفاع تكلفة انتاج المصنع القديم من سماد ونترات بصوره كبيره عن تكلفتها العام السابق و قد تاثر ذلك الاختلاف الكبير بين تكلفة الامونيا المنتجه من المصنع الجديد والمحمله على قائمة اليوريا بنحو ٣٠٩٧ جنيه للطن فى حين تكلفة الامونيا المحمله على قوائم تكاليف المصنع القديم من سماد ٣٣,٥ % وتكلفتها نحو ٤٢٥٣ جنيه للطن ونترات الامونيا ٣٤,٨ % بتكلفه نحو ٤٣٧٥ جنيه للطن بزياده تمثل نحو ٣٧ % للسماد ، ٤١ %للنترات من التكلفهالمحوله الامر الذى أدى الى مايلى :	ترجع الزيادة في تكلفة طن الامونيا بالمصنع القديم عن المصنع الجديد الي تحمل الامونيا بالتكلفة الثابتة لابراج الاسائلة وقسم الامونيا بالمصنع القديم (الاهلاك- الاجور)بجانب نصيب تلك الاقسام من الخدمات الاخري.	جانب الرد الكثير من الحقائق منها ان تكلفة الامونيا بالمصنع القديم يجب الا تزيد بكل تلك التكلفة لاقسام معظمها متوقف و ان الامونيا تنتج سائله اصلاً .
انتاج كمية ١١٢٥٦ طن سماد ٣٣,٥ % دون بيع بتكلفه انتاج نحو ٦٨,٨ مليون جنيه (منها امونيا وحامض بنحو ٤٢ مليون جنيه) وتم تقييمها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بسعر البيع بنحو ٣٧,٥ مليون جنيه بفرق نحو ٣١,٣ مليون جنيه تحملتها الشركه دون اى عائد . تم بيع كمية ٢٦٨٨٦ طن نترات ٣٤,٨% (المنتج الموصى بزيادة بيعه لانه المنتج الاكثر ربحيه خلال السنوات السابقه) بنحو ١٤٥,٩ مليون جنيه بتكلفة انتاجيه نحو ١٧٧,٢مليون جنيه محققا خساره صناعيه فقط نحو ٣١,٣ مليون جنيه بخلاف التكلفه التسويقيه والاداريه. الأمر الذي نرى معه إعادة النظر فى نظم التكاليف المطبقة لتقييم المخزون على وجة الدقة .	انخفاض كميات الانتاج ادى الى اتفاع تكلفه الطن وذلك بسبب التوقفات المتكرره والسياديه من قبل وزاره البيئه لعدم توافق المصنع القديم بيئيا و السبب فى الخساره عند بيع اى من منتجات الشركه وبالاخص لمنتج النترات والذى كان يعتبر المنتج الاكثر ربحيه للشركه يرجع السبب فى ذلك لما يتعرض له العالم من جائحه كرونا وانخفاض اسعار البيع محليا وخارجيا. وجارى تطبيق نظام الـ ERP طرف الشركة وتفعيل أوجه الرقابة على المدخلات والمخرجات لجميع المصانع.	السبب فى الخسارة ليس لما يتعرض له العالم لان سعر البيع يتغير مثل سعر البيع الاعوام السابقة انما التكلفة التى زادت بنسبة ١٢٠ % من تكلفةالعام السابق .
استمرار التاخير فى اتمام تنفيذ بعض المشروعات المتممه لمشروع كيما ٢ والتى كانت واجب اتمامها قبل استلام المشروع والذى تم استلامه فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ وذلك كالاتى:- خط السكة الحديد بتكلفه نحو ٦٢ مليون جنيه والذى كان يجب الانتهاء منه يناير ٢٠١٨– وفقا لعقد المشروع الا انه حتى تاريخه لم يتم البدء فيه . اعادة تاهيل مصنع السماد بالمشروع القائم بتكلفه نحو ٧٤ مليون جنيه المسند	تم ترسية انشاء خط السكة الحديد علي المورد كونكور واعتماد العملية من مجلس الادارة وتم تاجيل اصدار امر التوريدله لحين تدبير السيولة لدي الشركة مع النظر فى جدوى هذا	طبقا للدراسة الفنية للمشروع كان يجب الانتهاء من خط السكة الحديد فى ١٠ / ٢٠١٨ و كذلك اعادة تاهيل مصنع السماد كان المفترض انهاء فى ٥ / ٢٠١٩ و ان ما جاء بالرد من عدم تدبير السيولة هى مسئولية الشركة لانها مشروعات متممه للمشروع كيما ٢ و ضرورية للتشغيل كما جاء بالدراسة الفنية للمشروع .

لشركة كيماويات البناء الحديثة بعد زيادة الاعمال المطلوبه منه لتشغيل ٣٠٠ طن امونيا الوارده من انتاج المشروع الجديد وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء منه. يتعين العمل على سرعة الانتهاء من تلك المشروعات لما لها من أثر على المشروع الرئيسى مع تحقيق الأمر بشان ذلك التأخير.	المشروع فى ضوء المتغيرات الحالية. وجاري الانتهاء من هذه المشروعات المتممة لمشروع كيما٢	
لازالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحمل الشركة نحو ٣٧ مليون دولارضمن مبلغ التعويضات المقرر السابقه (البالغ نحو ٦٥ مليون دولار) نتيجة عدم تفعيل الاتفاق الذى تم مع مقاول المشروع شركة تكنومونت بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٥ والذى تم التوصل فيه الى تنازله عن الانذارات مقابل قيام بسداد الدفعهالمقدمه ومبلغ ٢٠,٣ مليون دولار مباشرة بعد تاريخ البدء يمثل مستحقات أصحاب الرخص وقد قامت الشركة بسداده فى يناير ٢٠١٥ و قد ورد برد الشركة عن فحص القوائم المالية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ انه نظراً لتأخر البنوك الممولة فى إصدار الإعتمادات المستندية على الرغم من تحويل كافة المبالغ المطلوبة ونتيجة طلب البنوك تغيير البنك المعزز مما إضطر إدارة الشركة إلى إعادة التفاوض مع البنوك المتقدمة للتعزيز مما كان يستوجب على الشركه مشاركة البنوك فى تحمل تلك القيمة الأمر الذى لم يحدث.يتعين تحقيق الامر.	انعقدت الجمعية العامة لمناقشة القوائم المالية للشركة "كيما" عن العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٤ واعتمدت القوائم المالية بما تضمنتة من تلك المعالجة المحاسبية للتعويضات والمصروفات الاخري وتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للصناعات الكيماوية برئاسة / وزير الإستثمار الأسبق بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ .	مازلت الادارة عند رايها لان ما جاء برد الشركة لا ينفى ما جاء بالملاحظة حيث أنه نظراً لتأخر البنوك الممولة فى إصدار الإعتمادات المستندية على الرغم من تحويل كافة المبالغ المطلوبة ونتيجة طلب البنوك تغيير البنك المعزز مما إضطر إدارة الشركة إلى إعادة التفاوض مع البنوك المتقدمة للتعزيزمما كان يستوجب على الشركه مشاركة البنوك فى تحمل تلك القيمة الأمر الذى لم يحدث.
تبين ضعف الرقابه الداخليه على الدورة المستنديه الخاصه بالمخزون و كذا وجود بعض اوجه القصور وضعف اجراءات الضبط الداخلى بحسابات المخازن و برنامج الحاسب الالى ، فضلا عن عدم مطابقة الارصدة بين حسابات المخازن وحسابات التكاليف ، الامر الذى لايمكن من خلاله تحديد المسئولية عند حدوث اى اخطاء فضلا عن عدم دقة بياناته وعدم اتباع اجراءات قطع لارصدة المخازن بالحاسب الالى والتى تم اعداد القوائم المالية بناء عليها و ما لذلك من اثر على مدى امكانية الاعتماد على تلك البيانات و اثرها على تأكيدات الارصده و المعاملات خلال العام المالى ، هذا فضلا عن القصور فى تحديد قيمة التامين على المخزون ، حيث تم	تم ابلاغ شركة خدمات التطبيقات الذكية خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ لتفادي اوجه القصور في برنامج الحاسب الالي وتم حل بعض أوجه القصور بحضور المهندس المسئول من الشركة (وتم تصويب أرصدة آخر المدة لـــ ٢٠٢٠/٦/٣٠ فى ٢٠٢٠/٧/١ بتسوية قيمة سالبة)لحل مشكلة ظهور أرصدة قيمة بدون كمية لعدد (٩٠ صنف) وتم حل مشكلة السحب على المكشوف (بالسالب) وجارى حل باقى أوجه القصور. (مرفق المذكرة)	مازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة

التأمين عليه بنحو ١٤ مليون جنيه بنحو٠,٠٣% من اجمالى قيمته فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٥٢١,٥ مليون جنيه . يتعين تلافى اوجة القصور المشار اليها مع إعادة النظر فى قيمة التأمين على المخزون حفاظا على أموال الشركة وبما يتفق مع الأحكام والقواعد المنظمة فى هذا الشأن .	سيتم عمل وثيقة تأمين شاملة للمصنع القائم والمصنع الجديد متضمنة المخزون والأصول وكافة البنود الأخرى. حيث قامت شركة كيما بالتعاقد مع شركة ويليز (إستشارى التأمين) وذلك للقيام بمراجعة كافة أخطار التأمين لإدراجها بوثائق التأمين والتى تتضمن على سبيل المثال لا الحصر التأمين على المخزون والتأمين على فقد الإيراد الكلى والجزئى نتيجة التوقف وبما يكفل الحفاظ على كافة حقوق الشركة " كيما ".	
تضمنت الارصدة المدينه الاخرى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠نحو ٢٢,٦٥٩ مليون جنيه قيمة ما تم تعليته على مقاول مشروع كيما ٢ شركة تكنومنت و التى تتمثل فى قيمة ما قامت الشركة بسداده عن استهلاكات المقاول من الكهرباء والمياه بمعسكر أرض الدواجن وأرض المشروع و كذا قيمة مسحوباته من الكهرباء من محولات شركة كيما منذ ١٢ /٢٠١٤ ، كما تبين عدم تحميل المقاول بقيمه استهلاكاته من المياه المنتجة بواسطة شركة كيما منذ بدء العمل (والتى لم يتم تقديرها مالياً بعد) و لم يتم تحصيل أياً مستحقات الشركة و لم نواف بما يفيد مطالبه شركة كيما للمقاول بكافة تلك المستحقات وموقفه منها . يتعين تحقيق اسباب ما سبق و العمل على تحصيل تلك المديونيات	جاري تحصيل مستحقات شركة كيما طرف شركة تكنيومنت	مازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة
تلاحظ تحميل مبلغ ٩٣٠٧٦ جنية على الارصدة المدينه الاخرى مقابل تعليته لحساب ايردات وارباح متنوعة و التى تمثل قيمة العجز المثبت فى رصيد المخزن من مادة الزئبق ووفقا لما انتهى اليه التحقيقات بالشركة دون الالتزام باحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن ابلاغه بنتائج التحقيقات التى تتم بمعرفة الشركة . يتعين الالتزام باحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات .	سيتم مراعاة ذلك مستقبلا	مازالت الادارة عند رايها بضروة الالتزام باحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات

استمرار تأخر الشركه فى توريد مايتم خصمه تحت حساب الضريبه من الغير خلال المواعيد المقرره قانونا ومايترتب على ذلك من غرامات تأخير طبقا لاحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ويتصل بذلك استمرار تأخر الشركه فى سداد مستحقات المصلحه حيث تم سداد الضرائب المستحقه للمصلحه عن الفتره من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ١١,٦٥٤ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢ بينما لم يتم سداد مستحقات المصلحه عن الفتره من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ الا فى ٢٠٢٠/٧/٩ ،٢٠٢٠/٨/٢٣ بنحو ١,٧١٥ مليون جنيه وهو مما ادى لتحمل الشركه لمقابل تأخير بنحو ١١٣ الف جنيه . يتعين الالتزام بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .	جاري العمل علي سداد مستحقات مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فى ضوء تكرار نفس ردود الشركة عن تلك الملاحظة
ظهر رصيد حساب مصلحة الضرائب على القيمة المضافة بالحسابات المدينة لدى المصالح و الهيئات فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ مدين بنحو ٣٨٠,٤٣٧ مليون جنيه و قد تبين قيام الشركة بما يلى : تضمين الإقرارات الضريبية المقدمة للمصلحة لمبلغ الضريبة علي الآلات والمعدات (المشروع الجديد) بنحو ٣٢٠ مليون جنيه بالمخالفة لأحكام قوانين الضرائب علي المبيعات ، والضريبة علي القيمة المضافة رقمي ١١ لسنة ١٩٩١ ، ٦٧ لسنة ٢٠١٦ نظرا لان تلك الضرائب غير واجبة الخصم ولكنها واجبة الرد عند توافر الشروط المقررة بالقوانين المشار اليها. عدم قيام الشركة بمطالبة المصلحة بالضريبة علي الآلات والمعدات عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٢ وحتي ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ اجماليها نحو ١٥مليون جنيه استخدام الرصيد الدائن من وجهة نظر الشركة عن الضرائب على القيمة المضافة في سداد وإجراء مقاصة أيضاً عن ضرائب مرتبات	تم فصل الضريبة علي الالات والمعدات بحساب مستقل ولا يتم الخصم منها حيث يوجد للشركة رصيد دائن بمبلغ ٣٨,٦ مليون جنية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ يتم الخصم منه ٠ جاري تقديم المستندات المطلوبة لرد الضريبة علي الالات والمعدات بمبلغ ١٥ مليون جنية ٠	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فى ضوء تكرار نفس ردود الشركة عن تلك الملاحظة

ودمغة وضريبة جدول عن القيمة المضافة عن عامي ٢٠١٤/٢٠١٥ ، ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ١٢,٩٤١ مليون جنيه بالمخالفة لأحكام المادة ٣٥ من قانون الضريبة على القيمه المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦و المادة ٤٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه ولفتوي إدارة البحوث الضريبية المؤرخة ٢٠١٧/١٠/١٦. يتعين موافاتنا بأسباب عدم مطالبه الشركة لمصلحه الضرائب بقيمه الضريبة على الآلات عن اعــوام ٢٠١١ / ٢٠١٢ و حتى ٢٠١٥ /٢٠١٦ مع مراعاة استبعاد الضريبة على الآلات والمعدات البالغة نحو ٣٢٠مليون جنيه (المشروع الجديد) مع عدم اجراء المقاصة بين الارصدة المشار اليه .		
تلاحظ ان الفواتير الواردة للشركة من شركة بتروتريد بقيمة استهلاكات الشركة من الغاز الطبيعى خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ : ٢٠١٩/٩/٣٠ و المسعر بـ ٤,٥ دولار / لكل مليون وحدة حراريه تم فيها تثبيت سعر صرف الدولار عند ١٧,٠٧١٨ جنيه بالمخالفة لنص المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠ لسنه ٢٠٠٤ و الذى نص على " ..... ان يكون سداد قيمة الغازالطبيعى بالمعادل للجنيه المصرى وفقا لسعر صرف الدولار المعلن من البنك المركزى المصرى فى تاريخ تحرير الفاتورة وفقا لاحكام المادة (١١١) من قانون البنك المركزى " و كذا بالمخالفة للمادة (رقم ٨-١) من عقد توريد الغاز الموقع فى سبتمبر – ٢٠١٨ ، حيث تبين ان سعر الرسمى لصرف الدولار وفقا للبنك المركزى المصرى فى تاريخ اصدار اول فاتورة خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٣٠/ ٢٠١٩/٩ يترواح بين ١٦,٦٧ ، ١٦,٣٣ جنيه / دولار الامر الذى ترتب عليه ما يلى : نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه لصالح شركة كيما تمثل فروق اسعار نتيجة اختلاف سعر التقييم تخص فواتير استهلاك المشروع الجديد	جاري حصر فروق الاسعار الناتجة عن الفروق في سعر التقييم وارسال خطاب لشركة بتروتريد للمطالبة بهذه الفروق	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة

(عن شهر يوليو و اغسطس – ٢٠١٩) و التى يتم رسملتها . نحو ٢٨٣,٥ الف جنيه وجود فروق اسعار نتيجة اختلاف سعر التقييم و هو ما امكن حصره لصالح شركة كيما تخص فواتير استهلاك المصنع القديم من ٢٠١٩/٧/١ : ٢٠١٩/٩/٣٠ . يتعين حصر تلك الفروق عن الفترة الحاليه و الفترات السابقة و اتخاذ ما يلزم نحو تحصيلها و مطالبه شركة بتروتريد بها و اجراء ما يلزم من تسويات .		
مازال حساب دائنو التوزيعات يتضمن نحو ٤,٢٥٠ مليون جنيه قيمة باقى حصص العاملين عن سنوات سابقة يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٨٠ وكذا ٤,٣٦٤ مليون جنيه قيمة ١٥% خدمات مركزية محسوبة من سنوات سابقة و ٦٤٨ الف جنية تحت مسمى حصة عاملين ١٠ % نقدا وفى ظل قوانين تم تجاوزها بصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. يتعين سرعة دراسة موقف هذه الأرصدة وعرضها على الجهات المختصة واتخاذ اللازم بشأنها فى ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة فى ضوء القوانين المنظمة لذلك .	جاري عرض هذه الارصدة علي الجهات المختصة لاتخاذ مايلزم	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فى ضوء تكرار نفس ردود الشركة عن تلك الملاحظة
لم يتم سدادقيمةالمساهمة التكافيليه عن العام المالى السابق ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغه ١٥٩٣٤٨١ جنيه بالمخالفهلاحكامالماده ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ، والماده الاولى من قرار وزير الماليه رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٢٠ بان يتم السداد بمصاحة الضرائب المصريه مع الاقرار الضريبى تلافيا للجزاءات المقررة الوارده بالقانون المشار اليه . يتعين سرعه سداد المبلغ المذكور والالتزام بنص واحكام القانون	جاري سداد قيمة المساهمة التكافلية لمصلحة الضرائب المصرية	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة
تلاحظ تكرار مطالبة صندوق دعم الصادرات للشركة أخرها في ٢٠١٩/٩/٩ بسداد مبلغ نحو ٤,٥ مليون جنيه بخلاف الفوائد القانونية علي قيمة المساندة التي قام الصندوق بصرفها للشركة	➢ تم إصدار قانون رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ بشأن فرض رسم صادر على الأسمدة الأزوتية وإعتبار نترات الأمونيوم ٣٤,٨% نتروجين "مفرقعات" من الأسمدة الأذوتية وحين تم تطبيق الجمارك لقرار وزارة التجارة والصناعة بشهر مايو ٢٠١٧	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة

بالخطأ عن الشحنات التصديرية من نترات الأمونيا . **يتعين سرعة حل الخلاف مع صندوق دعم الصادرات والافصاح عن الموقف القانوني للشركة في هذا الشأن.**	وعلية تم مخطابة وزارة التجارة والصناعة بضروة إستثناء نترات الأمونيوم من القرار لعدم حاجة وزارة الزراعة لها وعلية قد تم صدور قرار وزارة التجارة والصناعة ١٥٨٣ لسنة ٢٠١٧ بإعفاء نترات الأمونيوم ٣٤,٢% فيما أكثر من رسم الصادر. ➢ تفسير قانون رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠١٣ من صندوق دعم الصادرات بأن الهيئة قد صرفت دعم صادرات عن سلعة مفروض عليها رسم صادر والتمسك بأن قانون رقم ١٥٨٣ لسنة ٢٠١٧ لم يصدر بأثر رجعي وعلية قد تم مطالبة الشركة من شهر أكتوبر ٢٠١٣ حتى شهر يوليو ٢٠١٧ برد قيمة الدعم البالغ ٤,٥ مليون جنية إلى الهيئة وقد تم تقديم جميع المستندات الدالة بأن الشركة مستوفاه للشروط خلال تلك الفترة وتم ختم جميع المستندات من الجمارك المصرية برد أعباء الدعم. ومن تاريخ شهر يوليو ٢٠١٧ حتى تاريخه تقوم الشركة بتسليم ملفات المستحقة للدعم بدون صرف القيمة حتى إنتهاء المشكلة وتسوية الأمر مع الشئون القانونية بهيئة دعم الصادرات.	
استمرار تضمين الأرصدة الدائنة الأخرى بأرصدة متوقفة منذ سنوات بنحو ٧٤٣ الف جنيه (٥٩٥,٢ ألف جنية قيمة كوبونات اسهم مردودة من شركة مصر للمقاصة تقادم خمسى ، ١١٨ الف جنيه ارصدة موردن متوقفة ، ٢٩,٨ الف جنية رسوم جمركية) **يتعين بحث الموقف القانونى لتلك المبالغ مع مراعاة أحكام المادة ١٤٧ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .**	**جاري بحث هذه الارصدة واتخاذ مايلزم**	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة
قيام الشركة بابرام عقد بالامر المباشر مع شركة مصر للتامين (مساهم بشركة كيما) بنحو١٨,٤٣٤ مليون جنية مقابل وثيقة تأمين الحريق و الاخطار الاضافية و السطو على اصول المصنع الجديد (كيما ٢) لمدة عام واحد و هو ما يندرج تحت مسمى عقود المعاوضة والتى لا يجوز ابرامها الا بالتراخيص مقدماً من الجمعية العامة العادية للشركة وفقا لحكام المادة رقم (٩٩ ، ١٠٠) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة رقم (٢١٧) من اللائحة التنفذية للقانون المشار الية وهو ما لم يتم . ويتصل بذلك:	نظرا لإنتهاء أعمال المشروع وإجتياز إختبارات التشغيل والإستلام الإبتدائى للمصنع بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٦ونظرا للحاجة الماسة والعاجلة لإصدار وثيقة تأمين مؤقته لحين إستقرار الأمور لاصدار وثيقة تأمين متكامله فقد تم التعاقد المباشرمع شركة مصر للتامين.	لازلت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة ، كما انه لا يمكن تبرير ما جاء بالملاحظة بانتشار جائحة فيروس كرونا حيث تلاحظ تاخر الشركة فى اتخاذ الاجراءات التمهدية اللازمة لتوفير التغطية التأمينية المناسبة للمصنع الجديد كيما ٢ حيث انه كان من المتوقع الاستلام الابتدائى للمصنع فى ديسمبر – ٢٠١٨ .

عدم التزام اللجنة المشكلة باجراءات الشراء و الطرح الخاصة بالمناقصة المحدودة او الممارسة المنصوص عليها بلائحة المشتريالت الخاصة بالشركة وقيام اللجنة بالبت المالى و الفنى معا لاختيار وسيط التامين و مصدر وثيقة التأمين قيام اللجنة باختيار شركة WILLIS TOWERS WATSON كمستشار تأمينى / وسيط تامينى لشركة كيما باتعاب نحو ١٣٠ الف دولار امريكى وتبين ان تاريخ تفعيل التعاقد مع هذه الشركة WILLIS TOWERS WATSON هو ٢٠٢٠/٩/٢٨ وفقا للعقد الموقع الامر الذى قد يشير الى ان ما تم اصداره من وثائق تأمين لم يتم مراجعتها من قبل المستشار التأمينى للشركة وما مدى تغطيتها لكافة المخاطر. يتعين الالتزام باحكام القانون المشار اليه وعرض الامر على الجمعية العامة للشركة وتلافى اوجه القصور المشار اليه .	جاري العرض علي الجمعية العامة للشركة	
تلتزم الشركة بمنح العملاء الذين يرد بهم خطاب من وزارة الزراعة ٦ الاف طن شهريا بالسعر المدعم اعتبارا من ٢٠٢٠/٣/١٧ (تاريخ موافقة وزارة الزراعة) وقد تبين مايلى : طلب وزارة الزراعة كمية ١٥٥٠٠ طـــن (التزام الشركة ١٢٠٠٠ طن فقط) ولم تعترض الشركه على ذلك ، الامر الذى اضاع على الشركة نحو ٢,٨ مليون جنيه . بيع كميات بالزياده لبعض العملاء الوارد اسماؤهم بخطابات وزارة الزراعه كل شهر عن الكميات المحدده لهم و المذكوره بالخطاب الامر الذى اضاع على الشركة نحو ٥,٢ مليون جنيه . لم تقم الشركه بعمل اى عقود مع هؤلاء العملاء ليحفظ حقوقها ، فضلا عن البيع الآجل ،مما ادى لظهور ارصدتهم مدينه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ منهم : الشركهالمصريه للتنميه الزراعيه والريفيه رصيده المدين نحو	تم تحصيل المديونيات خلال شهري يوليو واغسطس ٢٠٢٠ واصبح رصيد الشركه المصريه للتنميه الزراعيه والريفيه الحالي طرف شركة كيما دائن بمبلغ واحد مليون جنيه. وجاري عمل عقود مع الجمعيات المذكورة	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة

١١,٢٨٢ مليون جنيه . و الجمعية المصرية العامه للائتمان ورصيدها المدين ٣,٣١٢ مليون جنيه . يتعين تحديد المسئوليه بشان ماسبق		
تلاحظ استمرار انخفاض المبيعات المحققه بصوره كبيره حيث بلغت المبيعات عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٣٢٧ مليون جنيه فى حين المستهدف عن نفس الفتره ١١٦٩ مليون جنيه بنسبة ٢٨% (لمنتجات المصنع القديم بالاضافه الى تشغيل مشروع كيما ٢خلالشهرى٥ ، ٦ /٢٠٢٠) وتلاحظ بشأن ذلك مايلى : بلغت مبيعات الفيروسيلكون خلال فترة العام المالى نحو ١٣٠ طن فقط بنسبة ٣% فقط من المستهدف عن نفس الفتره رغم وجود مخزون بنحو ١٤٠٠ طن في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، حيث توقف التعامل مع العميل الوحيد الذى كان يتم التعامل معه منذ العام المالى السابق وقد سبق تكرار طلبنا بعدم الاعتماد على عميل وحيد لمنتج الفيروسيلكون ، الامر الذى لم يتم . تم بيع كمية ٥٧٢٧ طن سماد عواريه من انتاج العام بخساره صناعيه نحو ١٥,٨ مليون جنيهوخساره كليه نحو ٣٧,٧ مليون جنيه. تم بيع ٤٩٩٦ طن سماد سائل بنحو ١٩,٣مليون جنيه محققا خسارةصناعية بنحو ٢,٤٢ مليون جنيه وخساره كليه نحو ١٩,٤ مليون جنيه . تم بيع كمية ٢٦٨٨٦ طن نترات ٣٤,٨%(المنتج الموصى بزيادة بيعه لانه المنتج الاكثر ربحيه خلال السنوات السابقه) بنحو ١٤٥,٩ مليون جنيه بتكلفة انتاجيه نحو ١٧٧,٢مليون جنيه محققا خساره صناعيه فقط نحو ٣١,٣ مليون جنيه من المستهدف بيع اليوريا الزراعى محليا خلال	جاري تنشيط المبيعات وفتح اسواق جديدة تستوعب كميات المنتج لزيادة ربحية الشركة من النشاط الجاري	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة

شهرى ٥ ،٢٠٢٠/٦ نحو ٥٥ ألف طن فى حين ان المباع نحو ٢٢ الف طن فقط والمستهدف للتصدير نحو ٤٣ الف طن و ماتم تصديره نحو ٤٠٠٠ طن فقط يتعين العمل علي تنشيط المبيعات لما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشركة .		
صدر القرارين رقم (٤) ورقم (٧) من قرارات الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ و٣ /١٠/ ٢٠١٩ بالموافقة على ما ينتهي الية مجلس ادارة القابضة فى تقرير مكافاة لمجلس ادارة شركة كيما و بما يتفق مع النظام الاساسى للشركة فى ضوء عدم وجود حصة لمجلس الادارة بحساب التوزيع المعتمد من الجمعية العامة ، حيث قرر مجلس ادارة القابضة بجلسته فى ٢٠١٨/١١/٧ صرف مكافاة لرئيس و اعضاء مجلس ادارة شركة كيما عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ٤٠٠ الف جنيه شاملة الضرائب فى ضوء تحسن مؤشرات الاداء للشركة على ان يتم الصرف من الموارد الذاتية للشركة تحت مسمى مكافاة تحسن اداء مجلس ادارة كيما عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ كما قرر مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسته فى ٢٠١٩/١١/٦ صرف مكافأه بمبلغ ٤٠٠ الف جنيه و يتم توزيعها وفقا لكتاب السيد / وزير قطاع الاعمال رقم ٢٠٨٨ فى ٢٠١٩/٩/٥ وذلك بالمخالفة لما يلى : النظام الاساسللشركة والذى لم يتضمن المكافات باستثناء الحصة فى الارباح . المادة ٤ بند ثالثاً من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتى لم تشمل سوى مكافاة لمجلس الادارة من خلال نسبة الـ ٥% المقررة توزيعا من الارباح . ما ورد بكتاب السيد / وزير قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٨٨ بشأن قواعد توزيع مكافاه مجلس الادارة الناتجة عن توزيع ارباح الكتاب الدورى رقم ١٥٣٢ بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٨ الذى اوضح	جارى عرض الأمر على الشركة القابضة	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة خاصة فى ضوء تكرار نفس رد الشركة عن تلك الملاحظة المتكررة التى تنطوى على مخالفات لاحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، النظام الاساسى للشركة ، الكتب الدورية الصادرة من السيد / وزير قطاع الاعمال العام ، و الفتاوى الصادرة فى هذا الشان.

ضرورة مراعاة ملاحظات الجهاز ذات الاثر المالىالجوهرى على نتائج اعمال الشركات و ما يتبعه ذلك من توزيعات ارباح حيث تضمن التقرير تحفظات على نتائج الاعمال وفقا للوارد تفصيلا بالتقرير عن العامين المشار اليهما . الفتاوى الصادرة ارقام ٧٩٠ فى ٢٠٠٥/٦/٢٣ ، ١٥٥٥ ملف رقم ١٨١٣/٤/٨٦ فى ٢٠١٧/١٠/٩ ، ١١٦٠ ملف رقم ٨٦/٤/٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٨/٨/١ بعدم جواز الصرف وان مجلس ادارة القابضة لا يملك بعد تحديد الراتب المقطوع لرئيس مجلس ادارة الشركة التابعة و العضو المنتدب ان يحمل الشركة باىأعباء اضافية تحت مسمى مزايا نقدية او عينية لمخالفة ذلك لاحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٣ و لا يملك تقرير مخصصات اخرى لخلو مواد القانون ٢٠٣ من نص يسمح بذلك يتعين الإلتزام بأحكام القانون و اللوائح و الفتاوى الصادره فى هذا الشأن و ما يستتبعه من إجراءات .		
قرر مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسته رقم ٢٢ / ٢٠١٨ بتاريخ ٧ / ٢٠١٨/١١ صرف مكافأة لرئيس اللجنة النقابية بشركة كيما بمبلغ ١٢ الف جنيه عن مجهوداته فى مجلس ادارة الشركة خلال العام المالي ٢٠١٧ /٢٠١٨ على ان تتحمل الشركة بقيمة المكافاة المذكورة الا ان السيد / رئيس مجلس ادارة شركة كيما قد قرر بالاضافة الى ذلك تحمل الشركة بقيمة الضريبة عن تلك المكافاه بمبلغ ٢٣٠٠ جنية على خلاف ما ورد بخطاب و موافقة القابضة يتعين استرداد ماتم صرفه بدون وجه حق بالرغم من نصوص القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والذي حدد تحديداً جامعاً مانعاً عناصر الجعل الذي يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والتي تتمثل في المكافأة السنوية ويحددها النظام الأساسي للشركة ، مكافأة العضوية ، بدلات حضور الجلسات ، الراتب المقطوع ويحددهم القرار الصادر من الجمعية		لازالت لادارة عند رايها الوارد بالملاحظة فضلا عن تكرار رد الشركة على تلك الملاحظة بانه تم عرض الامر على الشركة القابضة دون موافاتنا بالمستندات الدالة على قيام الشركة بعرض الامر على الشركة القابضة . خاصة فى ضوء مخالفة ما تم صرفة لاحكام القوانين و القرارت الوزارية المشار اليها بالملاحظة

العامة حال تشكيل مجلس الإدارة والذي جاء مؤيداً بفتوي إدارة الفتوي لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتخطيط والتنمية المحلية والأستثمار رقم ٧٩٠ بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٣ ملف رقم ٢٦٦٧/٢١/٧٥ سجل ٢٣١ / ٢٠٠٥ ، فتوي مجلس الدولة رقم ١٥٥٥ ملف رقم ١٨١٣/٤/٨٦ بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٩ و كذلك فتوى مجلس الدولة الصادرة فى ٢٠١٧/١٠/٩ برقم ١٥٥٥ ملف رقم ١٨١٣/٤/٨٦ إلا أنه قد تبين صرف نحو٩٢ الف جنيه لكل من السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ، والسيد العضو المنتدب للشئون الفنية بالمخالفة للقانون والفتاوى المشار اليها .وفقا لما امكن حصره تتمثل فى مكافأت صرف بدلات حضور جلسات لجنة المراجعة و مكافأت عن حضورها و بدلات سفر و اقامة و بدلات حضور لجنة العقارات لكلا من السادة المذكورين . يتعين حصر كافة تلك المبالغ المنصرفة والتى تمت بالمخالفة للقانون والفتاوى المشار اليها وإسترداد ما تم صرفه بدون وجه حق .	تم عرض الأمر على الشركة القابضة	

قرر مجلس الإداره٧٦٤ لسنة ٢٠٢٠ في ٢٠٢٠/١/١٠ التعاقد مع شركة سيسكو ترانس للنقل لمينائي الأدبية ودمياط وشركة سي سيرفس للنقل بمينائي أبو قير والإسكندرية مع البحث عن شركات أخري للنقل وتقييم الوضع وقد تبين مايلى : **تم التعاقد مع شركة سيسكو ترانس فقط بتاريخ ٢٠٢٠/١/٦ "وذلك قبل موافقة مجلس الإدارة الصادرة في ٢٠٢٠/١/١٠ "** **سعر التعاقد ٣٨ دولار للطن ميناء الأدبية ، ٤٠ دولار للطن ميناء دمياط وبما يزيد عن سعر شركة سي سيرفس بنسبة ٤٠ % ، ٣٥ % علي الترتيب .** **سبق وأن تم عرض مذكرة علي مجلس الإدارة من السيد العضو المنتدب للشئون المالية بجلسته رقم ٧٦٢ في ٢٠١٩/١٢/٤ فى هذا الشأن والتي اوصي فيها بأن يتم التعامل المستقبلي مع شركة سيسكوترانس حيث افادت مذكرة سيادته أن الشركة المذكورة تمتلك الإمكانيات اللازمة لتقليل نسبة الفقد من ٠,٠٠٠٥ % إلي نسبة ٠,٠٠٠٢٥ % وقد قرر المجلس التأجيل لمزيد من الدراسة للعروض المقدمة من الشركات المختلفة بالتقرير المقدم .** **لم يتبين لنا وجود اى دور للقطاع التجارى المختص فى هذا الشأن.** **ورد بالعقد ان نسبة العجز ٠,٠٠٠٥ % فقط ما بين ميزان الميناء وقياس غاطس الباخرة دون الإشارة إلي موازين الشركة ويتم إحتساب الكمية المشحونة عن طريق قياس الغاطس وتكون هي الكمية المعتمدة في بوليصة الشحن بالمخالفة لما سبق الإشارة إليه بمذكرة العضو المنتدب للشئون المالية من ان نسبة الفقد تكون ٠,٠٠٠٢٥ % .** **تبين من العقد المشار إليه إلتزام شركة "كيما" بموافاة المورد المشار إليه بمواصفات الباخرة وقيمة غرامة التأخير وكسب الوقت لإبداء الرأي الفني نحو مواصفاتها وقبولها ويحق له قيمة كسب الوقت المحقق علي البواخر دون ان تكون لشركة كيما أي نصيب**	➢ طبقا للعروض المالية المقدمة من شركات النقل والزيارة الميدانية التى تمت لشركة سيسكوترانس فى٢٠١٩/٠٥/١٦ بميناء الأدبية – السويس، ونظراً للبعد الجغرافي لمصانع شركة "كيما" بأكثر من ١٢٠٠ كيلو متر وتوافر الأمكانيات اللازمة فى التعاقد مع أفضل شركة بمصر وهى كالأتي: ➢ إمتلاك الشركة أسطول نقل مكون ٣٢٠ سيارة-مقطورة، وتتعامل مع الغير بتعاقدات سنوية لتوفير أكثر من ١٠٠٠ سيارة. ➢ تداول أكثر من ١٥ مليون طن سنوياً من البضائع المختلفة لعملائها من الشركات المصرية. ➢ تمتلك الشركة عده مخازن بموانىء (الدخيلة – أبو قير – دمياط – الأدبية السويس) بأحجام وسعات إستيعابية مختلفة تتناسب مع كافة المتطلبات لعملائها وقد تم تجهيز المستودعات ومناطق التخزين في كل ميناء بأحدث الأساليب العلمية والأمنيه. ➢ تمتلك الشركة لسيور النقل والتداول على المراكب بمعدلات شحن ممتازة، وتمتلك مصنع غزاله بدمياط لتصنيع تلك السيور. ➢ تمتلك خبرة فى تداول اليوريا بأكثر من ١٨ عام مع أكبر مصنعى اليوريا بمصر مثل شركة (المصرية للاسمدة – حلوان للاسمدة). ➢ طلب كبار تجار الأسمدة والتوصية الدائمة بأن يتم التعاقد مع شركة سيسكوترانس نظراً لما تتمتع به من سمعة عالمية. ➢ طبقاً للزيارة الميدانية الفعلية لشركة سيسكوترانس بميناء الادبية السويس من فريق التصدير بالشركة بوجود العضو المنتدب للشئون المالية بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/١٦ وإستيفاء الشركة لجميع الأشتراطات الفنية والزيارة الميدانية لشركة سي سيرفس لميناء أبو قير- الأسكندرية فى ٢٠١٩/٠٥/٢١ والزيارة الميداينة لشركة سكاي لوجستك فى ٢٠٢٠/٠٦/١٧ والتأكيد بأن أولوية التعاقد لشركة سيسكوترانس لتميزها بالامكانيات المشار اليها بعاليه عن باقى الشركات. ➢ وقد تم التعاقد مع الشركة كشحنة تجريبية بكمية ٤٥٠٠٠ طن	**لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة و ضرورة تحديد المسئولية بشأن ابرام التعاقد مع المورد المذكور و العمل على تعديل اسعار التعاقد مع المورد المذكور ليتماشى مع الاسعار السائدة فى السوق حتى تحقق الشركة اعلى استفادة ممكنة من اسعار التصدير علما بان مجلس ادارة الشركة بجلسته ٧٧٨ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٧ قد وافق على التعاقد مع شركة سى سيرفس لنقل اليوريا لميناء ابوقير بسعر ٢٦,١٠ دولار مع شركة كايرو ثرى ايه ميناء الادبية ٢٧,٧٨ دولار، ٢٩,٧٢ دولار ميناء دمياط و ذلك حسب عروض الاسعار المقدمة منها مع التفاوض على تخفيض سعر شركة سى سيرفيس ليصبح ٢٤,٢ دولار و سعرى كايرو ايه ليصبح ٢٢,٣٠ دولار ،٢٤,٢٠ دولار على الترتيب و بشان شركة سيسكو فقد تم الاجتماع معها فى ٢٦ /١١/ ٢٠٢٠ و طلبت مهله حتى ١٥ /١٢ / ٢٠٢٠ لدراسة الموقف**

من تلك المكاسب (مع تحميله بغرامات تأخير الوقت إذا كان المتسبب فيها) دون أي مبرر لذلك . **التزام شركة سيسكو بمعدل شحن ١٢٠٠ طن من المصانع و هو معدل متدنى لتفادى اى غرامات مستقبلا قد تنتج فى حالى التزام الشركة بمعدلات شحن مرتفعة مع عملائها .** **التزام الشركة بسداد قيمة ٥٠% مقدماً و ٥٠ % الاخرى بعد الشحن على خلاف ما يطبق مع الشركات المنافسة و هو السداد لكامل القيمة فور الانتهاء من شحن الكميات على المركب و استصدار بوالص الشحن .** **ان العملاء الذين يتم التعاقد معهم تسليم ارض المصنع يتم النقل بمعرفتهم بنحو ٢٠ دولار للطن الامر الذى أدى لتحمل الشركه دون داع نحو ١٧,٢٣٨ مليون جنيه تعادل ١,٠٧٧ مليون دولار(تمثل الفرق بين تكلفة نقل الطن التى تحملتها الشركه بالتعاقد مع شركه سيسكو وبين تكلفة نقل الطن للعملاء تسليم ارض المصنع عن طريق شركات نقل اخرى) وذلك للكميات المثبته كمخزون فى ٢٠٢٠/٦/٣٠وموجوده بموانى الادبيه و دمياط فضلا عن تحمل الشركه لتكلفة نولون لصالح شركة سيسكو عن الكميات المصدرة بمبلغ ٦١٥٧٤٩٧ دولار بما يعادل نحو٩٨,٥٢ مليون جنيه كان يمكن ان تصل إلى النصف اى بنحو ٤٩,٢٦ مليون جنيه.**	فى شهر ديسمبر ٢٠١٩ فى مرحلة صعبة للغاية من تجربة التشغيل لمعدات التحميل بالمصنع وإستخدام الركيلمير الجديد وعدم الأستخدام الأمثل لتلك المعدات مما تسبب فى تراكم السيارت بأعداد تزيد عن ٧٠ سيارة باليوم ونتج عنها أضرار بالغة لشركة سيسكوترانس وبسبب توافر الخبرات الكافية للشركة قد تم التمكن من شحن الكمية بدون أى غرامات تأخير من شركة MIDGULF المتعاقدة على عملية الشراء – وزادت ثقة شركة "كيما" فى شركة سيسكو ترانس مما كان له الأثر الايجابى فى إتمام إجراءات التعاقد بتاريخ ٢٠٢٠/٠١/٠٦. ➢ تم عرض العقد بعد توقيعه على المجلس الموقر لأخذ موافقته وفى حالة رفض المجلس كان يمكن عدم تنفيذ/الغاء العقد مع سيسكو ترانس ➢ ومنذ بداية التعاقد حتى تاريخة والتداول لأكثر من ٢٤٦٠٠٠ طن يوريا عبر ميناء الأدبية – السويس وميناء دمياط البحري اتضحت المزايا التاليه: • فيما يخص السعر ٣٨ دولار للطن لميناء الأدبية – ٤٠ دولار للطن لميناء دمياط، انعكس فى توافر الجودة والأشتراطات القياسية بشركة سيسكو ترانس والتى ساهمت فالبداية التعريف الجيد بالمنتج للعملاءفى المرحلة الأولى من التصديرللنفاذ للأسواق الخارجية. علما بأنه اثناء التفاوض وقبل توقيع العقد قد تم تخفيض نسبة ٥% من عرض الأسعار المقدم من شركة سيسكو ترانس بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٤. • نسبة العجز من ميزان مصانع الشركة حتى غاطس المراكب المتعاقد عليها لم تتخطي نسبة ٤ فى الألف خلافا لما ورد فى التعاقد بأنها ٥ فى الألف من بوابه المصنع الى الميناء الى غاطس المركب (علما بأن سيسكو فى عرض السعر المقدم منها لم تذكر نسبه الفاقد المحتسب المقدم فى مذكرة السيد الفاضل العضو المنتدب المالى)، وتم المحافظة على الهدر الدرجة الثانية من خلال تداول البضاعة على المراكب وتخزينه وقيام الشركة بالبيع مما اضاف للشركة قيمة مضافة ٦٤٠٠٠٠ جنية مصرى من عملية بيع الهدر. • لم تتحمل الشركة أى غرامات تأخير على ظهر المراكب وتحقيق	

	معدلات شحن قياسية نالت الأشادة من جميع عملاء الشركة ومراكب الشحن. • تحقيق معدلات شحن قياسية من المصانع تتراوح من ٢٥٠٠ الى ٣٠٠٠ طن يومياً خلافا لما هو مسجل بالعقد ١٢٠٠ طن (وذلك لتوافر محطة تعبئة واحده لليوريا الغير معبأه بالمصنع) وكذلك التغلب على عملية البعد الجغرافي للشركة مما جعل العملاء حريصة على التعاقد مع "كيما" وعدم تكدس البضاعة بمخازن الشركة. • تخزين البضاعة فى مخازن جيدة التهوية بالميناء ومحكمة الغلق مما ساعد فى تلافى مشكلة تسرب المياه إلى المخازن أثناء عاصفة التنين وساعد فى تداول المنتج بدون رفض الشحنه من عملاء الشركة. ➢ وفيما يتعلقبالأسعار المقدمة من عملاء أرض المصنع بحوالي ٢٠ دولار للطن هى أسعار غير واقعية وأن الفواتير المقدمة غير سليمة طبقاً لأقراركم بذلك فى تقريركم الموقر وعليه لا يمكن الأستناد علية فى تقييم الأسعار. وتم مخاطبة شركات أخرى لنقل منتجات الشركة لتقديم عروض أسعار أفضل من الشركة الحالية وسيتم التعاقد مع أفضل سعر مناسب لشركة كيما.	
لم يؤدى الاتفاق مع شركة سيسكو ترانس الى التأثير السلبى فقط على ربحية الشركة لارتفاع عنصر النقل بل تجاوز ذلك الى تحقيق الشركة خسائر نتيجة تحديد سعر البيع تسليم ارض المصنع بعد استبعاد تكلفة النولون للطن وفقا لسعر التعاقد مع سيسكوترانس وليس وفقا للسعر المنافس، مما ترتب عليه خسارة الشركة لنحو ٣٣ مليون جنيه و تصل الى٤٩ مليون جنيه (نحو ٦ مليون جنيه لصالح العميل شركة ميدفرت مصر- نحو ٢٧مليون جنيه و تصل لنحو ٤٣ مليون جنية لصالح العميل بولى	➢ فى بداية التعريف بالمنتج اليوريا الجديد تم طرح مناقصة لكمية ٤٠ ألف طن يوريا زراعي خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ لجميع الشركات العالمية ولم يتم التقدم إلا من شركة أنديجرو بقيمة ٢٢٠ دولار أمريكيFOB ميناء دمياط البحري وقد تم الرفض لتدنى السعر عن الاسعار العالميه، وقد تم التفاوض مع شركة ميدفيرت على بيع كمية ٢٥٠٠٠ طن بسعر ٢١١ دولار أمريكي للطن أرض المصنع مما يحقق للشركة قيمة مضافة فى	**لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة حيث ان الشركة لم تستفد من البيع أرض المصنع على العكس قد أدي لخسارة مالية للشركة بسبب سياسة التسعير الخطأ التى ترتب عليه خسارة الشركة لنحو ٣٣ مليون جنيه و تصل الى٤٩ مليون جنيه (نحو ٦ مليون جنيه لصالح العميل شركة ميدفرت مصر- نحو ٢٧مليون جنيه و تصل لنحو ٤٣ مليون جنية لصالح العميل بولى سيرف) وذلك**

سيرف) وذلك على النحو التالى:

أ. نحو ٦ مليون جنية تعادل نحو ٣٧٥ الف دولار حيث تم البيع بسعر ٢١١ دولار امريكى للطن على حين كان يجب البيع بسعر ٢٢٦ دولار امريكى للطن السعر العالمى ٢٤٦ دولار امريكى للطن مطروحا منه مصروفات نقل العميل ٢٠ دولار امريكى للطن .

ب. نحو ١٨,١٨ مليون جنيه تعادل ١,١٥٥ مليون دولار حيث تم البيع بسعر ١٩٥ دولار للطن على حين كان يجب البيع بسعر ٢٣٠ دولار للطن (السعر العالمى ٢٥٠ دولار للطن (سعر بيع ابو قير) مطروحا منه مصروفات نقل العميل ٢٠ دولار للطن ويصل إلى نحو ٣٤,٣٢ مليون جنيه تعادل ٢,١٤٥ مليون جنيه حيث تم البيع بسعر ١٩٥ دولار للطن على حين كان يجب البيع بسعر ٢٦٠ دولار للطن (٢٨٠ دولار السعر العالمى وهو سعر بيع حلوان للأسمدة مطروحاً منه مصروفات نقل العميل البالغة ٢٠ دولار للطن).

ج. نحو ٩,٠٨٨ مليون جنيه تعادل ٥٦٨ الف دولار حيث تم البيع بسعر ١٨٦ دولار للطن على حين انة كان يجب البيع بسعر ١٩٦ دولار للطن لكمية ١٠٠٠٠ طن ، بسعر ٢٢٥ دولار للطن لكمية ١٢٠٠٠ طن .

هذا فضلا عما تبين من:

- التعاقد مع شركة بولى سيرف فى ٢٠٢٠ /٦/١٤ على البيع لكمية ٣٠٠٠٠ طن بسعر ١٩٥ دولار للطن تسليم ارض المصنع بشروط دفع ٢٠% مقدماً، هذا الوقت.
- تم سداد ٨٩% من كامل قيمة الشحنة ولم يتبقى على العميل إلا قيمة ٤٧٥ ألف دولار وقد تم خروج كمية ١٣٢٧٥ طن أرض المصنع من إجمالي الشحنة حتى ١٠ مارس ٢٠٢٠ وبالتوازي تم الأتفاق على شحنة ٥٠ ألف طن لصالح شركة أميروبا لميناء دمياط البحري وتم الأستفادة من حصيلة الشحنتين لسداد إلتزامات الشركة.
- وخلال شهر إبريل تم طلب باقى الكمية المتبقية من الـ ٢٥٠٠٠ طن المباعة إرض المصنع مع سداد قيمة المتبقي من الشحنة وهو ٤٧٥٠٠٠ دولار أمريكي وهو ما أدي إلى إستفادة الشركة وعدم تحملها أى مصاريف تخزين نتيجة خروج الكمية إلى عميل الشركة اميروبا.
- علمابانه قد تم تقييم السعر أرض المصنع على أساس السعر الذى كان ينبغى البيع به للعميل فوب مع خصم النولون البرى الذى تقوم الشركة بسداده مع زياده ٦ دولار للطن لصالح شركة كيماء، علما بأن الشركات الشقيقة التى قد تقوم بخصم ٣% من السعر فوب فى حالة البيع أرض المصنع فهذا تتناسب هذه النسبه مع النوالين البريه الخاصة بهم لقرب المسافة من الميناء.

على النحو المشار الية بالملاحظة و ان رد الشركة بتخفيضها سعر البيع افضل من سعر البيع لشركة اميروبا خلال نفس التاريخ بزيادة ٦ دولار للطن جاء استثناء الى ان البيع لشركة اميروبا تسليم يوليو ٢٠٢٠ هو ٢٢٩ دولار للطن و بعد خصم تكلفة النولون البالغة ٤٠ دولار/ طن يصبح ١٨٩ دولار / طن بينما سعر البيع تسليم ارض المصنع لشركة بولى سيرف تسليم النصف الثانى من اغسطس هو ١٩٥ دولار / طن و هو ما يؤيد ملاحظتنا من ان :

- **سياسة التسعير بالشركة تتم بالخطأ**
- **رد الشركة لم يتطرق لصورية الفواتير المقدمة من شركة بولى سيرف و ميدفيرت و الى مسئولية العضو المنتدب المتفرغ للادارة عن اعفاء العميل شركة ميدفيرت من غرامة بنحو ٣٥٧ الف دولار و توقيعه على بيع كمية ٣٠٠٠٠ طن للعميل بولى سيرف فى ٢٠٢٠ /٦ /١٤ تسليم النصف الثانى من اغسطس منفرداً بشروط دفع ٢٠% مقدما و ٨٠% قبل الشحن بخمس ايام رغم ان العميل طلب التفاوض على السعر خلال النصف الاول من يوليو ٢٠٢٠ فقد يكون مقبولاً تثبيت سعر البيع عند التعاقد فى يونيو وأن الشحن فى اغسطس ٢٠٢٠ اذا ما تم سداد قيمة البيع بالكامل مقدما و لكن ليس بالشروط المتعاقد عليها .**

كما لم يتطرق الرد الى واقعة التهرب الضريبى الناشئة عن عدم اخضاع فواتير البيع لكلا من بولى سيرف و ميدفيرت لضريبة القيمة المضافة .

- **لا يوجد تفسير من الشركة باتخاذ قرار بيع كمية ٥٥ الف طن بتاريخ يوم ٢٠٢٠/٠٦/١١ ببيع كمية ٢٧٥٠٠ طن لصالح شركة أميروبا توريد خلال شهر يوليو ٢٠٢٠ سعر ٢٢٩ دولار/ طن وبيع كمية ٣٣٠٠٠ طن توريد النص الثاني من شهر أغسطس ٢٠٢٠ لصالح شركة بولي سيرف على الرغم من إرتفاع الأسعار العالمية خلال شهري يوليو وأغسطس وقيام شركة أبو قير للأسمدة ببيع بسعر**

٨٠% قبل بدء الشحنة بخمسة ايام و يبدا الشحن خلال النصف الثانى من شهر اغسطس ٢٠٢٠ (اى بعد شهرين) و بموافقة منفردة من السيد العضو المنتدب للادارة على الرغم من أن العميل عند طلبة الشراء وافق على تحديد السعر خلال النصف الاول ➢ من يوليو ٢٠٢٠ و هو التاريخ الذى تعاقدت فية شركة ابو قير بسعر ٢٥٠ دولار تسليم ميناء ابو قير ، شركة حلون للاسمدة بسعر ٢٨٠ دولار للطن تسليم ميناء دمياط و هو ما أضاع مبلغ نحو ١٨,١٨ مليون جنيه يصل إلى نحو ٣٤,٣٢ مليون جنيه على النحو السابق الإشارة إليه بعاليه. ➢ صورية الفواتير المقدمه من العميل والخاصه بالنقل البرى والشحن حيث قدم العميل فاتورة الشحن والنقل البرى والتخليص بنحو ٣٢٥ جنيه بما يعادل ٢٠ دولار للطن باسم شركة البحر الاحمر للخدمات اللوجيستيه بنفس عنوان وارقام التليفونات العميل شركة ميدفيرتوالفاتورهممهوره باسم بخاتم باسم شركة اى اكس للتجاره والاستثمار به رقم تسجيل القيمهالمضافه والسجل التجارى لتلك الشركه وليس شركة البحر الاحمر. ➢ التعاقد مع شركة بولى سيرف فى ٢٠٢٠/٦/٧ على بيع كمية ٢٠٠٠٠ طن بسعر ١٨٦ دولار للطن تسليم ارض المصنع بشروط رفع ٢٠% مقدما ،٨٠ % قبل الشحنة بخمسة ايام و بدا الشحن من ٦/٢٧/ ٢٠٢٠ حيث بلغت الكميات المشحونة ٢٢٠٠٠ طن على الرغم من طلب العميل شراء كمية ١٠٠٠٠ طن فقط بذات السعر ثم عاد و طلب زيادتها الى ٢٠٠٠٠ طن دون قيام الشركة بزيادة السعر رغم	➢ وخلال التعاقد مع شركة بولي سيرف تم زيادة الأجراءات الإحترازية وتعديل شروط البيع من قبل الشركة كالأتي: ➢ يتم تقديم خطاب ضمان نهائي ١٠% من إجمالي قيمة الشحنة قبل الشحن من المصانع بمدة إسبوع ويتم تسيل الخطاب فى الحالات التالية: ➢ عدم الإلتزام بمعدلات الشحن المتفق عليها وهى كمية ١٧٥٠ طن يومياً. ➢ عدم الإلتزام بتقديم أصل نموذج ١٣ الدال على التصدير – بوليصة الشحن – صورة من منشأ البضاعة وذلك خلال ١٥ يوم من تاريخ بوليصة الشحن كحد أقصي. ➢ عدم الإلتزام بتعين شركة SGS أو شركة تفتيش محايدة للتفتيش على المنتج بميناء الشحن وتحملهم للتكاليف مع تزويد شركتنا بالتقارير مباشرة من شركة التفتيش وذلك للإطمئنان على جودة التداول والشحن والتفريغ على المركب. ➢ عدم الإلتزام بإصدار نموذج ١٣ الدال على التصدير بفاتورة الشركة بالبيع Ex work بالإضافة إلى (النولون البري – الشحن على المركب – والتخليص الجمركي) كذلك أصل فواتير النولون مثبت بها سداد القيمة المضافة كحق أصيل للدولة. ➢ وقد تم تحقيق الشركة الأستفادات التالية. ➢ تحقيق الشركة سعر بيع أفضل من سعر بيع شركة أميروبا خلال نفس التاريخ بزيادة قيمة ٦ دولار للطن. ➢ توفير الشركة ٥ فى الألف نسبة الفقد بسبب محاسبة العميل على ميزان شركة كيما بالمصانع وتوفير كمية ٢٧٥ طن بقيمة مضافة للشركة حوالي ٥٢،٥ ألف دولار. ➢ البيع أرض المصنع يعتبر من شروط التسليم الدوليه المعترف به فى الـ incotermولا يلزم التعامل على أنه مبيعات محلية وتحميل ٥% قيمة الضريبة للعميل وتحصيلها منه قبل إستلام البضاعة وذلك لأن الشركة تقوم بفتح شهادة إجراءات جمركية بمواني التصدير بأسم الشركة المصنعة لليوريا وذلك لتخزين	٢٥٠ دولار لشهر أغسطس وبيع شركة حلوان للأسمدة بسعر ٢٨٠ دولار يتعين تحديد المسئوليه بشان ماسبق. • ونري أن الساسية البيعة المعروضة من السيد العضو المتفرغ للشئون المالية والمشرف على القطاع التجاري فى صالح الشركة فى التعامل مع عميل أرض المصنع، حيث أن تسعير بيع اليوريا عالمياً يتم عن طريق FOB ولا يعتد بالموقع الجغرافي بالمصانع فى تسعير اليوريا وعليه يتم البيع بما يضمن صالح الشركة بدون التأثير على الحصة السويقية من خلال تاجر وسيط يحقق أرباح فقط من عملية النقل. • يجب على الشركة البيع المباشر للتجار الأسمدة العالمين بدون أى وسيط وذلك لنفاذ للأسواق العالمية أسوة بجميع منتجي الأسمدة المصريين والحفاظ على تواجد الشركة عالمياً.

ارتفاعه عالمياً لنحو ٢٤٥ دولار للطن و هو ما اضاع المبلغ المشار اليه . ➢ صورية الفواتير المقدمه من العميل والخاصه بالنقل البرى والشحن حيث قدم العميل فاتورة الشحن والنقل البرى والتخليص بنحو ٣٢٦ جنيه بما يعادل ٢٠ دولار للطن باسم شركة البحر الاحمر للخدمات اللوجيستيه بنفس عنوان وارقام التليفونات العميل شركة ميدفيرتوالفاتورهممهوره بختم به بطاقه ضريبيه تحتوى على ١٠ ارقام على حين ان ارقام البطاقات الضريبيه بمصر ٩ ارقام فقط وهوما يشير الى صورية تلك الفواتير . ➢ عدم التزام العميل شركة ميدفرت بشروط التعاقد فى ٢٠٢٠/٢/١٦ بشأن السداد واستلام الكميات فى التوقيتات المتفق عليها ، وطلب السيد العضو المنتدب للشئون المالية منه دفع غرامه نحو ٣٥٦,٧ الف دولار لاستكمال الشحن بالاضافه الى دفع الرصيد المدين عليه بنحو ٤٧٥ الف دولار قبل شحن باقى الكميه، الا ان رئيس مجلس ادارة الشركه والعضو المنتدب افاد باستئناف الشحن بنفس السعر دون تحميله باى غرامه، على الرغم من اشارة السيد العضو المنتدب للشئون الماليه بضرورة ايقاف التسليم نظرا لان الامر يخرج عن صلاحية السيد رئيس مجلس الاداره والعضو المنتدب طبقا للائحهالمطبقهبالشركه الامر الذى لم يتم . ➢ عدم التزام العميل شركة بولى سيرفبشروط توقيتات السداد الواردة فى كل من التعاقدفى ٢٠٢٠/٦/١٤ على بيع كمية ٣٠٠٠٠ طن ، على بيع كمية ٢٠٠٠٠ طن يوريا فى ٢٠٢٠/٦/٧.	البضاعة داخل الميناء وشحنها على ظهر البضاعة. ➢ كذلك تلتزم الشركة بتسليم أصل نموذج ١٣ الدال على التصدير تفادياً لتسيل خطاب الضمان الذى يعزز حق الشركة فى قيمه الضريبه فى حالة عدم تصدير الكمية. فيما يتعلق بمذكرة العضو المنتدب للشئون المالية أن عميل أرض المصنع قد قام بالبيع لكبار تجار الأسمدة كما تفعل شركة "كيما"، فإن كيما قد قامت بالاستفاده من السعر المقدم فى هذا التعاقد بما يعادل ٦ دولار للطن عن ما إذا قامت كيما بنفسها بالبيع المباشر فوب، وان تاجر الأسمده العالمى الذى أستأجر الباخرة وأشترى البضاعة من التاجر الوسيط يعلم تماما ان البضاعة هى من انتاج شركة كيما من التاجر الوسيط وشهادة المنشأ. وأى استفادخه مادية للتاجر الوسيط ليست على حساب شركة كيما.	

➢ ان البيع للعميلين ميدفرتوبولى سيرف يعد بيعاً محلياً يخضع للضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ % (ضريبة جدول) الا ان فواتير البيع لم تتضمن تلك لضريبة بنحو ١٢,٦ مليون جنية عن مبيعات بنحو ٢٥٢,٨ مليون جنية وفقاً لاحكام قانون ضريبة القيمة المضافة الذى اوجب سداد تلك الضريبة للمصلحة ، الأمر الذى يعد تهرباً من الضريبة وفقا لاحكام مادة ٦٨ من القانون المشار الية و يعرض الشركة للعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٦٧ من القانون المذكور. ➢ عمليات البيع المشار إليها تمت بالمخالفة للسياسة البيعية للشركة المعروضة من قبل العضو المنتدب للشئون المالية – المشرف على تسيير اعمال القطاعات التجارية بموافقة مجلس الادارة فى ٢٠٢٠/٥/٣١ والتى ورد بها :- ▪ يتم تحديد سعر أرض المصنع بناءاً على السعر العالمي الإسبوعي المنشور FOB مصر -ARGUS FERTCON (مطروحاً منة ٣% بحد أقصي)، أسوةً بما يتم فى مصانع الأسمدة الأخرى (أبو قير للأسمدة – حلوان للاسمدة...) وذلك لضمان عدم التأثير علي السعر السوقي للمنتج والإضرار بهامش الربح المحقق للشركة عن طريق تخفيض سعر منتج الشركة بالأسواق العالمية ويعد ذلك ضماناً لتحقيق الربح المستهدف للشركة لتغطية جميع مصروفاتها الانتاجية والتشغيلية والإدارية والتمويلية حيث يؤثر سعر بيع المنتج حتى لو كان لكميات قليلة علي سعر السوق المعلن. ▪ قيام العميل-أرض المصنع بسداد ١٠٠% من قيمة		

الشحنة بالكامل فور الإتفاق في خلال ٢٤ ساعة من صدور الفاتورة الاولية (عقد الاتفاق) وفي حالة إخلال العميل بشروط الدفع يتم إلغاء الصفقة دون الحاجة الي تنبيه او إنذار. ▪ وقد أوضح العضو المنتدب للشئون المالية أن عميل أرض المصنع قد قام بالبيع لكبار تجار الأسمدة كما تفعل شركة "كيما" وباقى شركات الأسمدة المصرية بنظام FOB ومن قام بتأجير المركب للبيع للمستخدم النهائي هو تاجر الأسمدة العالمي، أما شركة "كيما" قد قامت بالبيع لتاجر محلى "وسيط" وهو من قام بالبيع للتاجر العالمي مما يعنى أنه لم يقم بالبيع للمستخدم النهائي مباشرة و ذلك دون و جود عقد للوكالة حيث ان شركة كيما لا تحتاج الي وكلاء حاليا نظرا لنفاذها المباشر علي الأسواق العالمية، كما أنه باستمرار تلك الحالة سوف تتعرض الشركة للمزيد من الخسارة في الحصة السوقية وإسم الشركة التجاري مما يؤدي الي تعامل كبار تجار الأسمدة العالميين مع التاجر المحلى مباشرة بدون الرجوع الي كيماباالاضافة الى استفادة الشركة الوسيطة بفروق سعر علي حساب شركة كيما فضلا عن إمكانية حرق أسعار المناقصات العالمية و البيع المباشر لعملاء شركة كيما بأسعار اقل من المعلن. **يتعين تحديد المسئوليه بشان ماسبقو العمل على تلافيه حفاظاً على حقوق الشركة.**		
عدم وضوح السياسة البيعية والتسويقية لشركة كيما ، حيث سبق و ان ورد بتقاريرنا واخرها عن المراجعة المستندية عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بشان الخطة	➢ مادة اليوريا من المواد المطلوبة للتصدير عالمياً وزيادة الطلب من تجار الأسمدة العالمين لمنتج الشركة فأن الشركة تقوم بالتعاقد على الكميات بأفضل الأسعار	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة من عدم وضوح السياسة البيعة و التسويقية سواء بالبيع بطريقة العقود طويلة الاجل لو بطريقة البيع بالصفقة الواحدة .

التسويقية لمنتجات مشروع كيما (٢) وردود الشركة بشأنها بوجود تعاقدات مختلفة وان هناك طلبات من كبار تجار اليوريا و عقود موقعة من العملاء واردة للشركة بكمية ١,٩٢٥ مليون طن حيث وافق مجلس ادارة الشركة فى ٢٠٢٠/١/١٠ على توقيع بروتكول لمدة عام لبيع كمية ٣٠٠ الف طن لعدة شركات عالمية الا انه تبين عدم توقيع البروتكول المشار اليه كما افادت الشركة انه تم توقيع عقود بيع تصدير اليوريا بالكامل حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وخلال شهر يوليو ٢٠٢٠.	العالمية، وخلال عام ٢٠٢٠ تم تقييم كبار عملاء الأسمدة من البيع المباشر، وفى حالة رغبة البنوك الممولة لعقود طويلة الأجل لضمان البيع لكيانات عالمية سوف تقوم الشركة بتقييم طلبات العملاء لإتخاذ القرار المناسب بشأن التعاقد. جارى وضع سياسه بيعية وتسويقة تحت إشراف العضو المتفرغ للشئون المالية ومناقشتها خلال مجلس الادارة للوصول لأفضل صيغة قابلة للتطبيق من أجل الحصول على أفضل عائد تسويقي خلال الفترة القادمة.	
تم توقيع عقد إتفاق لتقديم خدمات إستشارات جمركية بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٠ مع شركة أي سي سيللأستشارات والخدمات اللوجيستية والتي يمثلها قانوناً السيد / جاد محمد عساف بصفته رئيس مجلس الإدارة كمستشار جمركي والقيام بمهام إنهاء الخلاف القائم بين الشركة ومصلحة الجمارك بشان الرسوم الجمركية التي تطالب بها المصلحة عن المشروع الجديد علي ان يستحق له اتعاب كالتالي :- **في حالة إعفاء كيما من مبلغ المطالبة بالكامل بنحو ٨٥,٥ مليون جنيه يستحق له اتعاب نجاح ٥ % من المبلغ المعفي شامل كافة الضرائب .** **في حالة الحصول علي إعفاء أقل من ١٠٠ % من مبلغ المطالبة يستحق له اتعاب نجاح بنسبة ٢,٥ % من المبلغ المعفي شامل كافة أنواع الضرائب .** **علي ان يتم الحصول علي اتعاب النجاح في الحالتين بعد إنتهاء المطالبة محل التعاقد وذلك بموجب خطاب رسمي من مصلحة**	تم صرف مبلغ ٤٧٥ ألف جنيه لشركة أى سى سى إل للإستشارات والخدمات اللوجيستية تحت حساب الأعمال الإضافية طبقا لموافقة مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ والتى تتمثل فى الآتى :- ❖ إنهاء المنازعات لإسترداد مبلغ ١٠ مليون جنيه مستحقةلشركة كيما لدى الجمارك تم تحصيلها على سبيل الأمانة منذعام ٢٠١٦ والتي قام المستشار الجمركي باداء الاعمال الموكلة اليه فيها ويتبقي قيام شركة كيما بموافاة الجمارك باصول الشهادة الحمراء الجمركية لاسترداد المبالغ المحصلة علي سبيل الامانة كرصيد للشركة. ❖ تسوية النزاع مع مصلحة الجمارك بخصوص رسم الصادر والمستحق على الشركة والبالغ قدره (٥) مليون جنيه. ❖ إعادة تقديم الطلب المقدم من الشركة سابقا بإنشاء منطقةجمركية داخل كيما وكذلك إنشاء منطقة حرة داخل الشركة بغرض الإستفادة من قانون الإستثمار وحوافز الإستثمار فالقانون الجديد نظرا لخطة العمل المستقبلية للشركة بخصوص القيام تصدير الجزء الأكبر من جميع منتجاتها لدى الأسواق العالمية والإستفادة من إمكانية تخفيض تكلفة تصدير المنتجات وتفادى رسم الصادر المقدر بقيمة ٥٠٠ جنيه / طن تدفع فى حالة تصدير كميات أكبر من المصرح بها وكذلك لوجود خطة للشركة لعمل إعادة تأهيل للمصنع	لازالت الادارة عند رايها الوارد بالملاحظة من ضرورة تحديد المسئولية فى شان تحمل الشركة للمبالغ المشار اليها بالملاحظة . و ان سداد مبلغ ٤٧٥ الف جنية للسيد / المستشار الجمركى جاء مخالفا لما ورد بالعقد المبرم معه و عن اعمال اضافية لم ترد بالعقد علما بأن تلك الاعمال سواء : - استرداد و الامانات الجمركية فمعظمها تم تسييله او رده لحساب الشركة قبل التعاقد معه و البعض الاخر تحت الرد لحين تسوية مستحقات الجمارك طرف الشركة . - تسوية النزاع مع مصلحة الجمارك بخصوص رسم الصادر لا يوجد اى نزاع بهذا الشأن . - انشاء منطقة جمركية داخل كيما حيث سبق موافقة الجمارك على ذلك عام ٢٠١٧ و قبل التعاقد مع سيادتة فضلا عن ان الشركة خاضعة لاحطام القانون ٢٠٣ لسنه ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ و ان جهة الاشراف على النشاط الاستيرادى و التصدير للشركة هى الهيئة العامة للاستثمار و

الجمارك المصرية بما يفيد ذلك . وقد تبين ما يلى : تم تحديد الأتعاب للشركة المذكورة علي أساس ان المطالبة بنحو ٨٥,٥ مليون علي حين ان هناك بنود في صالح الشركة بنحو١٥,٨ مليون جنيهلم تكن فى حاجه لتدخل طرف اخر لانهائها ، لانها تمت داخل مصر و التى تم استبعادها عند ورود مطالبة مصلحة الجمارك فى ٢٠١٩/١٢/٣١ الا انها وردت بنحو ٩٦,٠٥١ مليون جنية تتضمن رسوم جمركية و ضرائب بنحو ٢٦,٣٤٥ مليون جنية على الاعمال الاضافية التى سبق و ان اقرتها الجمعية العامة للشركة واللجنة الفنية للتأمينات الاجتماعية كتعويضات و ليس اعمال اضافية مما يتضح معه زيادة مبلغ المطالبة عند الاستعانة بالمستشار المذكور رغم احقية الشركة فى عدم خضوع الاعمال الاضافية كونها تعويضات . بناءً علي موافقة مجلس الإدارة بجلسته رقم ٧٦١ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ تم صرف مبلغ ٤٧٥ ألف جنيه بالمخالفة للعقد (دون خصم الضرائب المقررة بواقع ٥ % ضريبة مهن حرةبمبلغ ٢٣٧٥٠ جنيهاً وكذلك بدون خصم ضريبة القيمة المضافة بواقع ٤٧٥٠٠ جنيه) للسيد / جاد عساف بشخصه وليس باسم الشركة المذكورة تحت حساب المصروفات والدراسات المتعلقة بإنهاء الاعمال الإضافية خارج نطاق العقد علي ان يتم تسوية جميع المبالغ الخاصة بالعقد الأصلي والأعمال الإضافية فور إنهاء جميع الأعمال والمنازعات مع مصلحة الجمارك وفقاً للعقد المبرم دون أية ضمانات وبالمخالفة لشروط العقد الموقع في ٢٠١٩/١٠/٢٠ ودون تحديد قيمة بنود الأعمال الإضافية تفصيلاً حيث تضمنت تلك الاعمال الاضافية : استرداد مبالغ الامانات المحصلة من الشركة لصالح الجمارك منذ عام ٢٠١٦ و البالغة وفقا لخطابى المذكور المؤرخين ٢٠٢٠/١/٢١	القائم بتكلفة إستثمارية حوالى ٧ مليار جنيه وما يستتبعه ذلك من إستيراد خطوط الآلات والمعدات والجمارك الملحقة بها وذلك لتفادىالمشكلات التى واجهت الشركة سابقا عند الإفراج الجمركى وحيث أصبح راس المال العامل و التكاليف الاستثمارية التقديرية طبقا لخطة العمل المقدمة والمعدة عن طريق الإستشارى المالى (بلتون) يفوق مبلغ الـ ١٠ مليارجنيه (إيرادات الشركة فى حدود ٥ مليار جنيه سنويا بالإضافة إلى تكلفة الإستثمار المقدرة بحوالى ٧ مليار جنيه) مما يتضح معه حاجة الشركة الي اعداد دراسة لإنشاء منطقة حرة للإستفادة من حوافز الإستثمار والإعفاءات المقررة في القانون الجديد و كذا تاسيس مستودع جمركي عام داخل اراضي شركة كيما وكذلك الاستفادة من التواجد الجغرافي لشركة كيما علي حدود الدول الافريقية في جنوب البلاد و بما يتماشي مع اتجاه الدولة لزيادة التبادل التجاري والتصدير مع كافة الدول الافريقية مما يعطي شركة كيما كميزة نسبية لاستغلال تواجدها الجغرافي لاقرب موانى برية ونهرية للتبادل مع افريقيا في ضوء المبادرة المقدمة من وزارة قطاع الاعمال باسم جسور التجارة و التي تشمل كافة الشركات في مصر مع توفير الدعم اللوجيستي و المالي و كذلك الاستفادة من انشاء منطقة حرة و مستودعات جمركية لشركة كيما في زيادة صادراتها الي كافة الاسواق العالمية و في ضوء ماسبق صدر قرار مجلس الادارة بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٩ بدفع المبلغ المذكور كدفعة تحت حساب الاعمال الاضافية السابق ذكرها . اما بخصوص اصدار الشيكات باسم السيد المستشار الجمركي فسيتم مراعاة ذلك و خصم جميع الضرائب المستحقة من المنبع من الاتعاب المتبقية .	بالتالى لا تخضع الشركة لقانون حوافز و ضمانات الاستثمار.

، ٢٠٢٠/٦/١٨ نحو ١٤ مليون جنيهوانة سيتم ردها على الفور و التى تتبين انها بنحو ١٢,٧ مليون جنية فقط و تتضمن نحو ٥٦١ الف جنيه تم ردها للشركة قبل ابرام التعاقد مع سيادته ، نحو ٣,٢٩٣ مليون جنيه تم تسييلها لرفض تطبيق شهادة اليورو وان ، نحو ٦,٥٩٨ مليون جنية تحت الرد من قبل الجمارك منذ ١٥ / ١ / ٢٠١٩ (قبل التعاقد مع سيادته) و مؤجل ردها لحين تسوية مستحقاتها طرف الشركة ، نحو ٣٦٦ الف جنيه امانة بقرار وزير و ليست امانة نقدية يمكن استردادها تسوية النزاع مع مصلحة الجمارك بخصوص رسم الصادر المستحق على الشركة بنحو ٥ مليون جنيه علي الرغم من انه لا يوجد نزاع مع مصلحة الجمارك بشأن رسم الصادر وإذا كان المقصود هو رد دعم الصادرات المستحق علي الشركة خلال الفترة من ٢٠١٣/١٠/٢١ وحتي ٢٠١٧/٨/٣ بنحو ٤,٥٧٣ مليون جنيه فهو نزاع مع وزارة التجارة والصناعة - صندوق تنمية الصادرات وسبق للسيد وزير التجارة والصناعة مخاطبة السيد وزير قطاع الأعمال العام في ٢٠١٨/١١/٤ لتوجيه شركة كيما بسداد المبلغ المشار إليه وقد قامت الشركة بتحميل المبلغ المذكور كمصروفات خلال العام المالي٢٠١٨/٢٠١٩ (أى قبل التعاقد مع سيادته). إعادة تقديم الطلب المقدم من الشركة سابقاً بإنشاء منطقة جمركية داخل كيما ودراسة جدوي إنشاء منطقة حرة داخل كيما على الرغم من ان مصلحة الجمارك سبق أن وافقت في ٢٠١٧ /٧/١٦علي الترخيص بإقامة مستودع جمركي خاص للشركة.		
تحملت الشركة مبلغ ٣٨٩٠ جنيهاً قيمة تذاكر سفر لأبن المذكور بخلاف تكاليف الإقامة والإنتقالات عن الفترة من ٢٠١٩/١١/٢ وحتي ٢٠١٩/١١/٦ دون أي مبرر.الأمر الذي يتعين معه تحديد المسئولية بشأن ماسبق و ما يستتبعه من اجراءات .	يعتبر ابن السيد /جاد عساف من المديرين التنفيذيين للشركة ومسجل في السجل التجاري للشركة٠	

وفقا لخطاب ادارة الحجز الادارى مصلحة الجمارك المؤرخ ٩ / ٩ / ٢٠٢٠ بان مبلغ المطالبة الوارد بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ٩٦,٠٥١ مليون جنيه واجب السداد فورا و نقدا بالاضافة الى نحو ٥٥,٦٧٤ مليون جنيه تسدد بصفة امانة كضريبة قيمة مضافة لحين الانتهاء من المعاينة النهائية للمصنع من قبل اللجنة المختصة و اصدار قرار الاعفاء من عدمه و انه نظرا لشطب الدعوى المقدمة من الشركة ضد المالية و التى تحمل رقم ٢٥٠ لسنه ٢٠١٩ جزئى تنفيذ اسوان بجلسة ٢٠١٩/١١/٢ فانه يحق للجمارك اتخاذ اجراءات الحجز الادارى خاصة وان الشركة القابضة قدمت تعهدات تتعهد فيها بالسداد فور الانتهاء من مراجعة اللجنهالمشكله بقرار السيد / رئيس مصلحة الجمارك . وقد تضمنت مطالبة مصلحة الجمارك نحو ٣٤ مليون جنيه قيمة رسوم جمركية بواقع ٥ % علي إجمالي التراخيص والرسومات الهندسية البالغ قيمتها ٦٨٠ مليون جنيه (قامت الشركة بسداد نحو ٢٥ مليون جنيه حتى ٢٠٢٠/٩ تحت الحساب) وذلك نظراً لعدم قيام الشركة بالإقرار عن تلك المبالغ ضمن وعاء القيمة للأغراض الجمركية عند الإفراج عن الرسائل الواردة مما ادى الى عدم الاستفادة من تطبيق إتفاقية المشاركة المصرية الأوربية علي تلك العناصر واضاع على الشركة نحو ٣٢,٣ مليون جنيه ، حيث كانت الشركة ستتحمل فقط ١,٧ مليون جنيه . كما وافق مجلس ادارة الشركة بجلسة رقم ٧٦٥ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٣ على تكليف مكتب / ذكى هاشم المستشار القانونى للمشروع الجديد باتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد مصلحة الجمارك بشان المبالغ التى تطالب بها بموجب كتابها المؤرخ ٢٠١٩/١٢/٣١ حيث أقام المكتب المذكور الدعوى رقم ٢٦٨٦١ لسنه ٧٤ق امام محكمة القضاء الادارى ببراءة ذمه الشركة من نحو ١٥١,٧٢٦ مليون جنيه، وقد بلغت اتعابه نحو٣٠٠ الف جنيه ، وقد تبين من مكاتباتالمذكور ان الموضوع محل جدل وهو ما لم نقف معه على جدوى التكليف وما تتحمله الشركة من اتعاب وجدوى التعاقد مع المستشار الجمركى فى ضوء ذلك هذا فضلا عن موافقة السيد / العضو المنتدب المتفرغ للادارة على تحمل الشركة للضريبة على القيمة المضافة عن الدفعات المسددة	تم التعاقد مع مكتب زكى هاشم لتولى رفع دعوة قضائية على مصلحة الجمارك لإنهاء النزاع القضائى مع مصلحة الجمارك.	

الجهاز المركزى للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

للمكتب المذكور دون سند او مبرر لذلك. الأمر الذى يتعين معه تحديد المسئولية فى شأن تحمل الشركة لمبلغ ٣٢,٣ مليون جنيه بسبب عدم قيامها بالإقرار عن قيمة التراخيص والرسومات الهندسية ، ومبلغ ٤٧٥ ألف جنيه المسددة للمستشار الجمركى ، وأتعاب المستشار القانونى بنحو ٣١٤ ألف جنيه شاملة الضريبة وذلك فى ضوء قيام الشركة بسداد ٢٥ مليون جنيه حتى تاريخه تحت حساب مطالبة مصلحة الجمارك المشار إليها بعاليه.		

تحريرا فى : ٢٠٢٠/١٢/٢٢

مدير عام
نائب مدير الإدارة
محاسب / خالد عمر عبد الرحمن

مدير عام
نائب مدير الإدارة
محاسب / عماد الدين فطب محمد

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
" محاسب / رباب مصطفي حمدي "

الجهاز المركزى للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

مذكرة بشأن المشاكل الفنيه و المالية التى شابت اعمال

استلام و تشغيل مشروع كيما ٢ و بعض الملاحظات الهامة الاخرى

بشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "و التى وردت

بتقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠

مقدمة :

تضمن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بعض الملاحظات الجسيمة التى شابت أعمال مشروع " كيما ٢ " و الذى تم التعاقد عليه مع المقاول شركة تكنومنت الايطالي من خلال مناقصة عامة لتنفيذ مشروع كيما ٢ لإنتاج الامونيا – يوريا بالغازالطبيعي بدلا من الكهرباء و ذلك فى عام ٢٠١١ وحدثت توقفات كثيرة مختلفة (كانت محل ملاحظاتنا فى حينها) حتى تم اعاده البدء فى تنفيذ المشروع فى يناير/٢٠١٦ و طبقاً للتعديل تقرر التسليم الابتدائي ليكون فى ديسمبر– ٢٠١٨ الا انه تم الاستلام الفعلى ابتدائياً فى ٢٠٢٠/٤/٢٦ بتكلفه بلغت نحو ١١.٢ مليار جنيه طبقاً للقوائم المالية للشركة فى ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٠ و ما شابها من ملاحظات و نلخص اهمها على النحو التالي :

اولاً :الملاحظات التى شابت تنفيذ واستلام المشروع و ترى الادارة إحالتها الى جهات التحقيق المختصة:-

١- استلام المشروع :

أ. التأخير فى استلام المشروع لنحو ١٦ شهر دون توقيع اى غرامات على مقاول المشروع "شركة تكنيمونت" أو انذاره و ما تسبب عن ذلك من خسائر تقدر بنحو ٥٥٠ مليون جنيه فى عام ٢٠١٩/٢٠١٨ طبقا للنموذج المالى للمشروع المقدم للبنوك فى ٢٠١٨/٣ فيما لو تم التشغيل فى المواعيد المقررة .

ب. قيام السيد العضو المنتدب المتفرغ لشئون الاداره بالتوقيع بالاستلام على كافة شهادات الاستلام من مقاول المشروع "تكنومنت " منفردا دون وجود لجان من الفنيين المختصين .

ج. عدم قدره الاستشاري الفني الجديد للبنوك (نيكسنت) و الذى تم التعاقد معه فى ٢٠٢٠/٤/٢٧ بتقديم تقريره على اكتمال المشروع

د.حدوث مشاكل فنية عديدة ومنها وجود اخطاء في التصنيع بعد تعديل الهيكل التنظيمى لاستشارى المشروع بالغاء فريق عمل كيما ليكون الاشراف و المتابعة من خلال مديره المشروع فقط .

ه.اغفال الشركة لتقرير متابعة المشروع الصادر بمعرفة الإستشاري الفنى للبنوك الممولـــــــة والذى نص على ان "الهدف من إصدار شهادة الإنهاء الميكانيكى العام هو سداد مستحقات المقاول فقط دون التأكد من سلامة الإنهاء الميكانيكى" و الاخر بعدم قدرته على اصدار تقرير اكتمال المشروع عند استلامه

٢- توقف المعدة الرئيسية لإنتاج اليوريا " ضاغط ثانى اكسيد الكربون " اعتباراً من ١٤ / ٩ / ٢٠٢٠ وعليه توقف الانتاج وما ترتب على ذلك من خسائر توقف و حتى تاريخه لم يتم تحديد ما اذا كان العطل

نتيجة عيب فى التشغيل او التصنيع ومن سيتحمل تكلفة الإصلاح المقاول ام الشركة ومن المتوقع استمرار توقف المصنع لمدة ٥ شهور على الأقل.

٣- كثرة اعطال و توقفات المصنع و مشكلات قبل و بعد التشغيل ومنها (توقف الغلاية ، توقف ضاغط الغاز التصنيعى (التخليقى) ، عدم صلاحية محطة تعبئة سماد اليوريا ، تسريب محبس (بلف) ثانى أكسيد الكربون ، تحطم طلمبة مصنع الامونيا ، عدم مطابقة توربينة انتاج الكهرباء للموصفات الواردة بالتعاقد ، مشاكل تشغيل ضاغط تبريد الأمونيا) .

٤- تضارب المصالح بما يضر بحقوق الشركة حيث تم التعاقد مع شركة تكنومونت لتشغيل المشروع لمدة سنتين وهى نفس الشركة المنفذة للمشروع .

٥- عدم تنفيذ الاشتراطات الوقائية طبقاً لإدارة الحماية المدنية بأسوان و الذى كان يجب ان يتم قبل استلام المشروع .

٦- ارتفاع نسبة الفاقد غير الطبيعي من الغاز المستخدم بالشركة بصورة كبيرة خاصة و أن المشروع لم يعمل الا منذ ستة شهور فقط مما يزيد من خسائر الشركة .

٧- قيام الشركة بعمل وثيقة تأمين مؤقتة (مخاطر التشغيل) من قبل مصر للتأمين على مصنع كيما ٢ و لمدة عام لتغطية المصنع فى حدود ٢ مليار جنيه و لم تشتمل الوثيقة على تغطية مخاطرفقد الارباح و الخسائر الناتجة او الاضرار التبعية الناشئة عن التوقف الكلى او الجزئي للعمل ،مع عدم التزام الشركة باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لحماية الاعيان المؤمن عليها و المحافظة عليها و إتباع كافة القوانين و هوما لم تقم به الشركة .

٨- الاثار السلبية على الشركة لتوقيع التسوية الودية مع المقاول (تكنومنت)و المذكور فيها إسناد نهاية المصنع له بنحو ٤ مليار جنيه بالامر المباشر .

٩- مشاكل الجمارك على معدات و الات المشروع حيث اسفرت المراجعة اللاحقة لعقد مقاول المشروع (شركة تكنيمونت) من قبل مصلحة الجمارك عن مطالبه المصلحة لشركة كيما فى٢٠١٨/١٠/١٠ بقيمة رسوم جمركيه وضرائب مبيعات (وقيمه مضافة) بنحو ٨٥.٥ مليون جنيه

١٠- مخالفة معايير المحاسبة لبعض المبالغ التى تم رسملتها و التى بلغت نحو١٩٤٢.٢ مليون جنيه بما يؤثر على القيمة الفعلية للمشروع تتمثل فى مصروفات غاز و كهرباء كان يتعين تحميلها على المقاول وأخرى تمثل مصروفات فوائد واجور غير مستوفاة لشروط الرسملة الواردة بمعايير المحاسبة المصرية.

ثانيا : بعض الموضوعات الاخرى المطلوب إحالتها الى جهات التحقيق المختصة :

١) فرن الفيروسيلكون : تم إضافته للأصول منذ سنوات فى فبراير– ٢٠١٦ بقيمة نحو٥٠ مليون جنيه وبلغت ساعات اعطاله نحو ٣٨ % من ساعات تشغيله المتاحة و ذلك حتى مارس – ٢٠١٩ ثم توقف تماما حتى تاريخه و لم يدرج له كمية انتاج مستهدفه فى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

٢) عجز مخزون الانتاج التام : استمرار الشركة فى اضافة كميات وهمية لمخزون الانتاج التام "سماد " آخرها ٧٥٠٠ طن فى ٣٠ / ٦/ ٢٠١٩ و تم الاعتراض عليها فى حينه مما ترتب عليه وجود عجز بلغ

نحو ٢١ الف طن تم تصويبه بالقوائم المالية للعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٦/٣٠بنحو ٨٢ مليون جنيه دون اتخاذ اى إجراء قانوني تجاه ما سبق .

٣) وجود بعض المخالفات التى شابت التعاقد مع شركة سيسكو ترانس للنقل لمينائى دمياط و الادبية مما كان له من تاثير سلبى على ربحية الشركة لارتفاع عنصر النقل بل تجاوز ذلك الى تحقيق الشركة خسائر نتيجة تحديد سعر البيع تسليم ارض المصنع بعد استبعاد تكلفة النولون للطن وفقا لسعر التعاقد مع ذلك المورد وليس وفقا للسعر المنافس ، مما ترتب عليه خسارة الشركة لنحو ٣٣ مليون جنيه و بعض المخالفات التى شابت التعاقد مع بعض العملاء و التى كان له تأثير سلبى على ربحية الشركة.

٤) وجود بعض المخالفات التى شابت التعاقد مع شركة مع شركة اى سى سى للاستشارات و الخدمات اللوجيستية .

٥) المخالفات التى ادت لمطالبة مصلحة الجمارك بنحو ٩٦ مليون جنيه تمثل قيمة رسوم جمركية و ضرائب على التراخيص و الروسمات الهندسية التى لم تقر عنها الشركة عند الافراج الجمركى .

٦) المخالفات التى شابت قيام الشركة بتحرير شيك بنحو ٤ مليون جنيه للمورد شركة مصر النور لشراء مواد تعبئة وتغليف دون استلام اى كمية منها

٧) المخالفات التى شابت تحمل الشركة نحو ٣٧ مليون دولار كتعويضات لمقاول مشروع كيما ٢ دون الرجوع على البنوك الممولة فى تحمل هذا المبلغ رغم تأخرها فى اصدار الاعتمادات المستندية .

ثالثاً : موضوع سبق إحالته الى النيابة العامة من قبل رئاسة الجهاز :

- ضياع نحو ٣٤ مليون حنيه ايرادات سيادية للدولة بسب مخالفة الشركة لاحكام قرار السيد وزير الصناعة و التجارة الخاص برسم الصادر المقرر على الاسمدة المصدرة ، و تقديم شهادات معتمدة من مراقب حسابات خارجى بخلاف مراقب حسابات الشركة القانونى (الجهاز المركزى للمحاسبات) .

رابعا : بعض الموضوعات الخاصه بصعوبات تواجه مشروع كيما ٢ و موضوعات أخرى نرى إحالتها للسيد / وزير قطاع الاعمال العام :

١) عدم اتمام المشروعات المكملة لمشروع " كيما ٢ " حتى تاريخه و المتمثله فى (خط السكه الحديد بتكلفة نحو ٦٢ مليون حنيه ، واعادة تأهيل مصنع السماد القائم بتكلفة نحو ٧٤ مليون جنيه).

٢) بلغ ما امكن حصره من الالتزامات قصيرة الأجل بنحو ١.٢١٢ مليار جنيه و عدم قدرة الشركة على سدادها .

٣) بلغت خسارة الشركة نحو ١.٣٥٠مليارجنيه منها نحو ٩١٥ مليون جنيه ضريبة مؤجلة و نحو ٤٣٤ مليون جنيه خسارة العام فى حين ان المستهدف عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ صافى ربح نحو٤١٣ مليون جنيه (علما بان المستهدف مستبعد منه احتساب الضريبة المؤجلة) و كما تتضمن الإيرادات أرباح فروق العملة بنحو٩٥مليون جنيه وإيرادات الاستثمار فى شركة ابى قير بنحو٤٤مليون جنيه .

٤) عدم وضوح السياسة البيعة و التسويقية لشركة كيما بشأن الخطة التسويقية لمنتجات مشروع كيما ٢ .

٥) تقرير مكافات لمجلس ادارة شركة كيما بموافقة مجلس ادارة الشركة القابضة بالمخالفة لاحكام النظام الاساسى للشركة و كتابى السيد وزير قطاع الاعمال العام رقمى ٢٠٨٨ ، ١٥٣٢ و كذا الفتاوى الصادرة فى هذا الشأن .

٦) ضعف الرقابة على الانتاج والمخزون والمبيعات حيث لا توجد دورة مستندية تنظم مدخلات و مخرجات انتاج انتاج مصنع كيما ٢ .

٧) النتائج السلبية للمبيعات من المصنع الجديد حيث حققت المبيعات منذ ٢٠٢٠/١/١ (بداية انتاج تجارب التشغيل) حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ لكمية نحو ١٩١ الف طن خسائر صناعيه بنحو ١٧ مليون جنيه ، وخساره كليه بنحو ١٣٠٥ مليون جنيه.

٨) لم يتم اعتماد الموازنة التخطيطية للشركه عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ و ذلك لعدم استيفاء الشركة متطلبات الماده ث من بنود التعهدات الوارده بعقد قرض تمويل مشروع كيما ٢ بالمخالفه لقرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢٠/٦/٢ لمناقشة تلك الموازنة بتعديلها و قبولها من البنوك المقرضة قبل اعتمادها من مجلس الادارة و إعادة عرضها على الجهاز لمراجعتها و بالتالي لم يتم اعداد واعتماد موازنة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية عن نفس العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

محضر الجمعية العامة غير العادية

لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣

بشأن

تعديل النظام الأساسى للشركة

وبما يتفق وأحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠

الخاص بتعديلات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

والاحاطة بما تم بشأن عدد ١٣٥ وحدة سكنية

حصة الشركة في مشروع امتداد اسوان ٢

في تمام الساعة الرابعة والنصف مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١٢/٢٣عقدت الجمعية العامة غيرالعادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) إجتماعها للنظر في جدول الأعمال المعروض على الجمعية .

وذلك بمقر نادى العاملين بالشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" برئاسة السيد المحاسب/ عماد الدين مصطفى ـ رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وحضر هذا الاجتماع كل من السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم بعد وهم :

م	الاسم	الصفة
	أعضاء الجمعية العامة :	
١	مهندس / علي ابراهيم صبري	عضو الجمعية العامة
٢	السيد / وليد محمد الرشيد أبو العزم	عضو الجمعية العامة
٣	مهندس/ أسامه مهدى محمد إبراهيم	عضو الجمعية العامة
٤	استاذ/ أحمد عبدالرحيم ناجى دسوقى	عضو الجمعية العامة
٥	أستاذ / خالد الغزالى محمد حرب	عضو الجمعية العامة
٦	كيميائي / عماد حمدي علي حمدان	عضو الجمعية العامة
	الجهاز المركزى للمحاسبات :	
١	محاسب / هانى روفائيل سوريال	وكيل أول الوزارة ــ مدير الإدارة ــ الجهاز المركزي للمحاسبات
٢	محاسب / رباب مصطفى حمدى	وكيل الوزارة ــ نائب أول مدير الإدارة ــ الجهاز المركزي للمحاسبات
٣	محاسب/ عماد الدين قطب محمد	مدير عام ــ نائب مدير الإدارة ــ الجهاز المركزي للمحاسبات
٤	محاسب / خالد عمر عبد الرحمن	مدير عام ــ نائب مدير الإدارة ــ الجهاز المركزي للمحاسبات
	الخطة وتقويم الأداء	
٥	محاسب/ هشام عبدالمنعم الصفتى	رئيس قطاع الصناعات الكيماوية ـ تقييم الآداء ـ الجهاز المركزى للمحاسبات

السادة المدعوين من الشركة القابضة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية

والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣ للنظر في جدول الأعمال المعروض على الجمعية

م	الاسم	الصفة
١	مستشار / سامي عبد الحميد	المستشار القانوني
٢	لواء د/ أكرم أنور كرارة	مستشار الأمن
٣	مهندس/ خالد محمد نسيم فريد	مستشار التسويق وتطوير الأعمال
٤	محاسب / زاهر أبو اليزيد	المستشار المالى
٥	كيميائية/ ميرفت عبدالراضى	المستشار الفنى (أ)
٦	أستاذ/ هشام محمد وجيه	رئيس القطاع القانونى
٧	أستاذ/ أحمد حجاج	مستشار (ب)
٨	أستاذ/ محمد عبدالراضى	مستشار (ب)
٩	محاسب/ نهى كمال عبدالرحمن	مدير عام المكتب الفنى
١٠	أستاذة/ منى زكريا	مدير عام مكتب رئيس مجلس الإدارة
١١	أستاذ / طارق عبدالمنعم	مدير عام الحسابات
١٢	محاسب/ رولا النشار	مدير عام المعارض

م	الاسم	الصفة
١	محاسب / هشام أحمد حسن	رئيس مجلس الإدارة
٢	مهندس / عيد محمد عبد الله الحوت	العضو المنتدب المتفرغ للإدارة
٣	محاسب/ حسام الدين محمد عبدالخالق	العضو المنتدب للشئون المالية
٤	أستاذ / قدرى أحمد منازع	عضو غير متفرغ ممثل هيئة التأمين والمعاشات
٥	مهندس/عصام الدين أحمد خضرى	عضو منتخب
٦	كيميائى/ حجازى محمد حجازى	عضو منتخب
٧	أستاذ/ حربى محمد بزيد	عضو منتخب
٨	استاذ/ حربى حمدان عبدالله	عضو منتخب
٩	أستاذ / محمود مصطفى مغازى	رئيس اللجنة النقابية
١٠	محاسب / فتحى محمود أحمد	رئيس قطاع الحسابات
١١	أستاذ / فهد محسن على الحريرى	مركز معلومات قطاع الأعمال العام
١٢	أستاذة / إيمان محمد إمام	مركز معلومات قطاع الأعمال العام
١٣	محاسب/ جمال سيد محمد حواش	أمين سر الجمعية العامة
١٤	محاسب/ محمود سيد محمودعبد الجواد	جامع أصوات
١٥	أستاذة / نهاد إبراهيم	جامع أصوات

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

السيد/ رئيس الجمعية العامة

نبدأ فى أعمال الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)
يوجد لدينا بالجمعية غير العادية موضوعين :
الأول وهو تعديل النظام الأساسى ٠
الثانى موضوع الشقق الخاصة بالعاملين المحاليين للمعاش ٠
والموضوع الأهم هو موضوع زيادة رأس المال ٠
نبدأ بموضوع تعديل النظام الأساسى
نعيد تعيين أمين السر المحاسب / جمال سيد محمد حواش
وجامعى الأصوات الاستاذة / نهاد إبراهيم والمحاسب / محمود سيد محمود
والأصوات الحاضرة نسبتها ٩٣,٢٧٤% وبالتالى النصاب مكتمل والإجراءات منضبطة ،نبدأ على بركة الله أعمال الجمعية العامة غير العادية ٠
الموضوع الأول مذكرة بشأن تعديل النظام الأساسى للشركة وبما يتفق مع أحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠الخاص بتعديلات القانون رقم ٢٠٣
حضراتكم تعلموا بصدور قانون وتم إقراره وهو قانون ١٨٥ بتعديل قانون ٢٠٣ وهذا يستلزم تعديل النظام الأساسى للشركات حتى تتوافق مع هذا القانون ٠
بعض الأراء كانت ترى أننا نتريث وننتظر إلى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون قبل ما نشرع فى تنفيذ تعديلات النظم الأساسية من هذه الأراء طبعاً الجهاز المركزى وهذا رأيه والنقابة العامة للكيماويات تقدم مذكرة فى كل جمعية تقول أن رأيها أن ننتظر ولكن رأينا أننا لكى نستطيع أن نعدل مجالس الإدارة وإعادة تشكيلها ونبدأ العمل بالقانون فكان لابد أننا نبدأ فى إجراءات تعديل النظم الأساسية وبالتالى شكلنا لجنة فى الشركة القابضة لمراجعة النظم الأساسية فى الشركات ونبدأ التعديلات التى نراها واجبة حالياً ونستمر فى المراجعة بناءًا على اللائحة التنفيذية لحين صدورها ٠
وإذا صدرت ووجدنا أنه يوجد بعض البنود الاخرى يلزم تعديلها سنعرض على حضراتكم تعديل هذه المواد ولكن نحن الان نعدل ما يلزم حالياً حتى إعادة تشكيل مجلس الإدارة ٠
المواد المطلوب تعديلها قبل وبعد معروضة على حضراتكم ٠
هل تريدون حضراتكم قراءتها أم هى موجودة أمام حضراتكم
السيد المحاسب / هانى روفائيل سوريال وكيل أول الوزارة - مدير الإدارة
التحفظ الخاص بنا يثبت فى المضبطة ٠

السيد/ رئيس الجمعية العامة

القـــــرار

موافقة على تعديلات النظام الأساسى

موافـــــــقة

الموضوع الثانى المعروض على حضراتكم من حيث المبدأ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بنحو ٢ مليار جنيه لتغطية إلتزامات الشركة وتوفير التمويل اللازم للتشغيل بعد الحصول على الموافقات اللازمة والعرض على جمعية عامة غير عادية لإتخاذ القرارالمناسب وهذه موافقة مبدئية لحين إستصدار الموافقات من هيئة الرقابة المالية والعرض على الجهاز المركزى ثم سيعاد العرض على حضراتكم ولكن هذا القرار نحتاجة الأن لكى نبدأ فوراً الوصول لإتفاق مع البنوك قبل ١٢/٣١ يهدف فى قوائمهم المالية والإعتبار الذى يخفض تكلفة التمويل بالنسبة إلى كيما حتى لا يأتوا بعد ذلك ويقولوا أنهم لم ياخذوا فى الإعتبار ذلك وقمنا بإعتماد قوائمنا المالية وغير قادر على فعل شى لك – فهذا هو الهدف من الموضوع ٠

أحد السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الحضور

نشكر السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات وتقييم الأداء على الأداء والمجهود الكبير المبذول فى وضع تقرير متميز فأشكرهم وأحييهم وهذا عهدنا بهم دائماً ٠

سعادة الرئيس بالنسبة لموضوع زيادة رأس المال لايوجد شك أننا يهمنا فعلاً أن ندرج هذا البند فى محضر الجمعية أولاً من أجل البنوك نطمئنها ٠

ثانياً نتفادى أشياء كثيرة ٠ لكن أنا من وجهة نظرى لابد من هذا البند ووجود موافقة على زيادة رأس المال وفى المراجعة ربما تمر ويعتمدوها وفى الغالب سيرفض هذا البند ٠

ولكن نبدأ فى أخذ إجراءات لطمئنة البنوك وإتخاذ الإجراءات الرسمية للإفصاح وموافقة الجهات الرقابية والدعوة إلى جمعية غير عادية ونسير فى الإجراءات ومن الممكن أن يكون حظنا جيد وتمر زيادة رأس المال وفى هذه الحاله نكون طمئنا البنوك ، وشكراً لحضراتكم

أحد السادة المساهمين

السلام عليكم جميعاً

يوجد جزئية هامة مرتبطة بزيادة رأس المال ونفس الوقت مرتبطة بمشاكل الشركة الأن لو الشركة القابضة قامت بعمل دراسة وقدمتها للسيد معالى وزير قطاع الأعمال والسيد وزير البترول خاصة بموضوع الخسائر البشرية للعمال والإستقرار فى الاجور والعمالة وتوفير فرص عمل مقابل تخفيض سعر الغاز لأن تخفيض سعرالغاز سيثبت الاجور وإستقرار فى المجتمع ويكون هذا بالأرقام وليس كلام بالجملة ، نحن نعلم أن الشركة القابضة عليها مجهود كبير ولكن نحن دائماً متعشمين بها خير ، والإعلان عن زيادة راس المال تعطى قدرة للسهم للإرتفاع وشكراً

السيد / رئيس الجمعية العامة

شكراً لحضراتكم وأطمئن حضراتكم أن الموضوع مثارعلى أعلى مستوى موضوع أسعار الطاقة وتأثيره على الصناعة والموضوع لا يخص كيما وحدها ولا شركات قطاع الأعمال وحدها وإن كانت هى الأكثر تضرراً من هذا الموضوع لكن هو موضوع يؤثر على الصناعة المصرية والموضوع تحت المناقشة منذ أكثر من سنة على أعلى المستويات ويوجد عديد من اللجان وتم تقديم العديد من أوراق العمل التى تؤيد كلام حضرتك والموضوع له كذا شق ٠

لو حضرتك خفضت سعر الغاز فمن الممكن يفيد الصناعة والنشاط التجارى المرتبط بهذه الشركات ولكنه سيؤثرعلى الموازنة العامة للدولة بشكل ما ٠

فالآن ما هى الأولويات وتم دراسته واؤكد لحضرتك أنه يوجد إتجاه كبير وعدد كبير من السادة الوزراء الذين يؤيدوا هذا الإتجاه ونأمل مع بداية العام الجديد يكون فى قرار إيجابى فى هذا الموضوع .

السيد الاستاذ / وليد محمد الرشيد (نائب رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة)

الأصل فى الموضوع الخاص بمناقشة موضوع غير مدرج على جدول الجمعية هو الرفض ومع ذلك توافق الجمعية فى الحالات الأتية :ـ

ـ إكتشاف حقائق خطرة أثناء الإجتماع ٠

ـ أو إذا طلب أحد الأشخاص من المساهمين أو عدد منهم مملوك لهم حصص بقيمة ١٠% من رأس مال الشركة على الأقل إدراج مواضيع معينة بجدول الأعمال ٠

فالأصل فى الموضوع فيما يدرج فى جدول الأعمال هو الرفض ولكن نحن فى حالة ضرورة ٠

السيد / رئيس الجمعية العامة

وهذا ما سنستند إليه فى إدراج البند بموافقة السادة أعضاء الجمعية الحاضرين بالإجماع ولا يوجد إعتراض من أحد وتفهم الجهاز المركزى للمحاسبات ٠

أحد السادة المساهمين

على الشركة إرسال نموذج إفصاح بعد الجلسة .

السيد / رئيس الجمعية العامة

الموضوع الثالث وهو موضوع إنسانى وناقشناه مع حضراتكم قبل ذلك وهو المتعلق بعدد ١٣٥ وحده سكنية المملوكين للشركة والذى كان من الطبيعى أن تعرضهم الشركة للبيع فى مزاد لأنهم ملكية الشركة ومن أصولها وعرض على حضراتكم فى الجمعية السابقة أننا أخذنا إستثناء بأننا نقصر عرض هذه الشقق على السادة الزملاء العاملين المحالين للمعاش تقديراً لدورهم معنا وتاريخهم مع الشركة وبذلك نحن نقصر المزاد عليهم ٠

ولكن بعد ذلك تقدم السادة الزملاء بطلب إلى السيد معالى وزير قطاع الأعمال العام والسيد محافظ أسوان إلتمسوا فيه إلغاء المزاد وطلبوا فيه عدة طلبات اخرى لتيسيرالموضوع عليهم ٠

الموضوع تم دراسته بشكل إجمالى وأنا ذهبت إلى أسوان وإلتقيت بهم فى أسوان وإستمعت إلى طلباتهم وعرضنا كل هذه الطلبات التى عرضها الزملاء وكانت طلباتهم

اولاً : تخفيض ٤٠ % من سعر التقييم وهذه الطلبات التى تقدموا بها كتابة ٠

ثانياً : يتم تقسيط المبالغ بمعنى دفع جزء والباقى يقسط على عدد معين من السنوات وبالتالى كان لهم العديد من الطلبات ٠

تم دراسة الطلبات من الناحية المالية والقانونية وفى ظل الإشتراك الذى إشتركوا فيه فى الصندوق والجمعية التابعة له ٠كان لها شروط عندما إشتركوا وقاموا بدفع إشتراكاتهم وإطلعنا على الشروط لانه لن ينفع الأن أزيد على هذه الشروط التى كانت موجودة بمزايا اخرى وإلا سيصبح أننى أخل ما بين العاملين الموجودين حالياً وأصحاب المعاشات وبالتالى تم دراسة الموضوع من كل جوانبه وإستنتجنا إقتراح يحقق أيضاً الأهداف المرجوة ويحقق أيضاً مصلحة الشركة ويكون عادلاً بالنسبة للسادة الزملاء على المعاش ٠

الشئ الأخر أن الجهاز المركزى له رأي أيضاً فى هذا الموضوع ٠

وكما تعلموا سيادتكم الشركة لم يكن لها دور فى هذا الموضوع لان هذه أصول الشركة والشركة لم يكن لها دور فى الصندوق غير أنها تعطى للصندوق قطعة أرض وتستقطع جزء من الوحدات مقابل الارض وهذه الوحدات كان لابد أن تباع

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

فى المزاد ومزاد مفتوح ولكننا نقوم بإجراءات تفهماً لوضع العاملين الذين كانوا عمالنا فى يوم من الأيام ولأوضاعهم ولكن لنا حدود معينة وإجراءات فى القانون لابد أن نتبعها وهذا الذى نعرضه على حضراتكم وسأقوم بقراءة المذكرة على حضراتكم بحيث يتم المناقشة بعدها لكى نصل إلى قرار ٠

موضوع الإحاطة بما تم من تطورات بشأن بيع حصة الشركة فى مشروع إمتداد أسوان ٢ لعدد ١٣٥ وحده سكنية مع إعادة النظر فى قواعد وإجراءات البيع ٠

تمتلك شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) عدد ١٣٥ وحدة سكنية ضمن مشروع إمتداد أسوان ٢ وذلك بموجب العقد المسجل رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٠٠٣ وتمثل حصة الشركة المخصصة للمشروع المحددة بنسبة ٢٠% من إجمالى عدد وحدات المشروع حيث وافق مجلس الإدارة لشركة كيما بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢ بالإتفاق مع الجمعية التعاونية لبناء المساكن للعاملين بشركة كيما بأسوان مع إحتفاظ شركة كيما بملكيتها للأرض المملوكة لها وتنفيذاً لقرارات الجمعية العامة غير العادية بشركة كيما بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣ بالموافقة على قصر بيع هذه الوحدات بالمزاد على أصحاب المعاشات واسر المتوفيين قاطنى السكن الإدارى ممن لهم مبالغ مودعة بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء بالجمعية مقابل تسليم السكن الإدارى وذلك بعد إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وبما يتفق مع اللوائح المنظمة فى هذا الشأن ٠

علماً بأنه قد تم الحصول على الموافقات التالية

اولاً : موافقة وزراة المالية على بيع الاصول المشار إليها بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١

ثانياً : موافقة بنك الإستثمار القومى بتاريخ ٢٠١٨/٨/٩

ثالثاً : موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣

رابعاً : موافقة مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية(كيما) الشركة المالكة على التصرف فى الوحدات السكنية المشار إليها وذلك بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١

خامساً : موافقة الجمعية العامة العادية للشركة القابضة للصناعات الكيماوية بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٥

وفى ضوء ذلك تم إعداد كراسة الشروط الخاصة بتلك الوحدات كما تم الإعلان عنها وتحدد جلسة المزاد أيام ٢٤و٢٦,٢٠٢٠/٩/٢٥ إلا أنه فور الإعلان قام العمال قاطنى السكن الإدارى بإحتجاجات أسفرت عن الإتفاق على تأجيل التصرف فى حصة شركة كيما لعدد ١٣٥ وحدة سكنية بمشروع إمتداد أسوان ٢ وذلك لإعادة العرض على الجمعية العامة للشركة بإعادة دراسة قواعد البيع لاصحاب المعاشات وأسر المتوفيين ممن لهم مبالغ مودعة بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

بالجمعية لتيسير الشروط على المتقدمين لشراء هذه الوحدات وعلى ضوء ذلك قامت شركة كيما بالإعلان بالجريدتين الرسميتين ٠

والأمر معروض على الجمعية العامة الغير عادية للشركة للنظر فى بيع عدد ١٣٥ وحدة سكنية وفقاً للشروط الأتية :

١- قصر بيع هذه الوحدات على أصحاب المعاشات واسر المتوفيين قاطنى السكن الإدارى ممن لهم مبالغ مودعة بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء فى الجمعية مقابل تسليم السكن الإدارى.

٢- يحصل العاملين المتقدمين بأسبقية الحجزعلى خصم ٣٥% من متوسط سعر التقييم لان سعر التقييم جاء من ثلاث جهات وبالتالى لابد أن يكون من متوسط سعر التقييم للوحدة المختارة

٣- يشترط أن يتم زيادة المبلغ المسدد مقدماً بجمعية الإسكان إلى ١٠٠ الف جنيه قبل إختيار الوحدة طبقاً لأسبقية الحجز٠

٤- يشترط سداد باقى قيمة الوحدة التى تم إختيارها خلال ١٥ يوم من تاريخ الترسية كحد أقصى ولن يتم تسليم الوحدة قبل سداد كامل المبلغ وتسليم وحدة السكن الإدارى وهذا ما هو معروض على حضراتكم لكى نستطيع أن نتجاوب مع طلبات السادة الزملاء أصحاب المعاشات أو المتوفيين ويسمحوا لنا إذا كنا لم نستطع أن نوفى كل طلباتهم ولكن نحن يحكمنا قيود وقوانين وقواعد معينة لابد من إتباعها فما لا يدرك كله لايترك كله ٠

أحد السادة الساهمين

السلام عليكم

أشكر سيادتكم على حضورنا هنا

ونشكر حضرتك على إجتماعك بنا بأسوان ولقد يسرت لنا حضرتك أشياء كثيرة جداً لكن إسمح لى يوجد موضوعات أحب أن احدث سيادتكم عنها ٠

وأرجو من حضرتك النظر لنا بعين الرحمة والرأفة إلى أشخاص خرجوا للمعاش وسنهم تجاوز ال ٦٥ سنة منهم أرامل وكبار فى السن معاشهم لا يزيد عن ٢٠٠٠:٢٢٠٠ ومبلغ ١٠٠ الف جنيه حضرتك لابد أن تسدد عن الكل ٠

بالفرض أننى دورى فى الأقدمية رقم ٢٠٠ ولم أتمكن من الحصول على شقة وقمت بدفع مبلغ ال١٠٠ الف جنيه ٠ كيف سأستردهم ؟؟

وحضرتك تم خصم مبلغ الصندوق التكميلى لان هذا المبلغ سيزيد لنا النسبة ٠

نعم يوجد أفراد مدخرات الصندوق التكميلى بسيطة لان عليهم مديونيات وهذه المبالغ تخصم من أموال الصندوق ولكن نحن ملتزمون بسداد المياه والكهرباء والغاز وكل شئ فمن حقنا أيضاً أن تضاف أموال الصندوق التكميلى لنا٠

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

ونستأذن حضرتك يتم تأجيل السداد لنا لان الأغلبية لن تستطيع سداد هذه المبالغ وهذا ما نطلبه من حضرتك ٠

أحد السادة الساهمين

أنا من ضمن من إجتمعت بهم حضرتك فى أسوان ولى تعقيب على رأى حضرتك حضرتك أخبرتنا أن عدد ١٣٥ وحدة هذه أصل من أصول وإذا كانت كذلك سيادتك أرسلت لى إنذار فى سنة ٢٠١٤ مخاطبنى بالحضور للدفع لكى تستلم الشقة بالطريقة والكيفية التى حددتها لك وحضرتك حددت لى الطريقة التى أستلم بها ٠
هل كان فى هذا الوقت أصل من اصول الشركة ؟؟
الموافقات التى حصلت عليها حضرتك بعد عام ٢٠١٧ أى بعدما أعلنت وقمت بجمع مبلغ ١٠ مليون جنيه ٠
بالنسبة للشروط التى وضعتها الشركة للتسليم وهى دفع مبلغ ١٠٠ الف جنيهاً وأنا الأن ترتيبى فى الكشف رقم ٢٠٠ وقمت بتوصيل مبلغ ال١٠٠ الف لحضرتك ولم أخذ من ١٣٥ وحدة فما هو مصير هذا المبلغ هل سيستمر مودع عند حضرتك أم سأستلمها ؟ أم ستصبح محجوزة لحين تسليم السكن الإدارى؟؟
بالنسبة للصندوق التكميلى أنا مورد لجمعية الإسكان ٤٢٥٠٠ جنيها ولى صندوق تكميلى ٤٢٠٠٠ جنيهاً اخرى حضرتك إستبعدت مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيهاً الخاصة بالصندوق التكميلى وتطالبنى بأن اكمل باقى المبلغ إلى ١٠٠٠٠٠جنيهاً فهذا تعسف علينا يا فندم٠
وعلى أن أقوم بسداد باقى ثمن الوحدة خلال خمسة عشر يوم وأنا لا أعلم ما هى قيمة الوحدة التى عليها خصم ٣٥% ولابد من معرفة سعر الوحدة كم بعد خصم ٣٥%٠
ونحن بعد إذن حضرتك نريد تيسيرات فى السداد وليس أكثر من ذلك ٠

السيد / رئيس الجمعية العامة

لكى اوضح لحضرتك بعض النقاط التى بها لبث ٠
أول شئ من حق حضرتك أن الذى له رصيد دائن فى الصندوق التكميلى يعتبر من ضمن مبلغ ال١٠٠٠٠٠ الف جنيهاً التى مطلوب من حضرتك أن تسددها ٠
اذاً اليوم الشخص الذى له رصيد فى الصندوق التكميلى يعتبر ضمن مبلغ ال١٠٠٠٠٠ جنيهاً وهذا أول شئ ٠
الشئ الأخر أن عدد المتقدمين ٢١٧ وعدد الشقق ١٣٥ شقة وبالتالى الشقق غير كافية للمتقدمين فإما أن نلتزم كلنا بإيصال التأمين إلى هذا المبلغ أو الذى لم يسدد

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

هذا المبلغ يكون من الأعداد التى لم يحالفها الحظ فى أخذ شقق لأننا ليس لدينا شقق لكل هذا العدد وبالتالى لو ١٣٥ فرد إلتزموا فمرحباً ٠
وبعد ذلك نرى مشكلة باقى الأعداد مع التزامنا بعدم أخذ وحدة السكن الإدارى أو طرده ونبحث فى الحلول مع هؤلاء لكن مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهاً لايوجد به مناقشة ٠ وذلك لأننى الأن عند إحضار الكشوف ومراجعتها وجدت عامل رقم ٣ فى الكشف سدد ١٠٠٠ جنيهاً وعامل أخر رقم ٤٠ دفع اكثر من مائة الف جنيهاً ٠
فما العمل لكى أضع قاعدة نزيهة للأشخاص الذين دفعوا ؟؟
فهل من من المعقول شخص دفع ١٠٠٠ جنيهاً أدفع له الأن ٥٠٠٠٠ جنيهاً فلذلك لا يمكن القول بأسبقية الحجز أم السداد ٠
ولكى لا ندخل فى هذه الدوامة وإلا سنستمر فى عقد جمعيات إلى ما شاء الله ٠
ولكى ننجز قولنا الجاد فى الموضوع برفع المقدم الخاص به إلى ١٠٠ الف جنيهاً بما فيهم الصندوق التكميلى لكى يستطيع أن يتقدم لأخذ فرصة فى إختيار الوحدة ٠

- نأتى للصندوق التكميلى وإختيار الوحدة ، لدينا تقيمات وهذه التقييمات حددت كل وحدة برقمها ومتوسطاتها ، ما هى وسنقوم بعمل كشف بالوحدات بالمبانى بالأرقام ونحدد تكلفة كل وحدة وخصمها كذا وباقى عليها كذا ٠

رقم ١ فى الكشف يسدد المبلغ الخاص بك أهلا وسهلاً ٠ نقول لك تفضل بإختيار وحدتك فرقم ١ فى الكشف له الأسبقية ويختار الوحدة التى يفضلها ومبلغها هل تم توريده بالفعل وخصمها كذلك ٠ وأقول له هل موافق على ذلك إذا وافق على ذلك تمام يتم حجزها بإسمه ٠
وبعد ذلك رقم ٢ وهكذا وهذه الطريقة التى لدينا للخروج من هذا الموضوع وذلك بأسبقية الحجز كل فرد حسب رقمه فى الكشف طبقاً للموجود فى جمعية الإسكان يكون عنده حرية الإختيار أن يختار الوحدة التى تناسبة وحسب إستطاعته ٠
الفرد الذى يقدر على ثمن الوحدة الثلاث غرف يأخذها والذى يقدر على ثمن الوحدة غرفتين يأخذها ٠ وكل فرد وإختياره وإمكانياته ٠

نصل لقرارات الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣

قررت الجمعية العامة غير العادية الآتى :-

١- الموافقة على تعديل النظام الأساسى للشركة على النحو المعروض على الجمعية العامة وبما يتفق واحكام القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES شركة الصناعات الكيماوية المصرية كيما KIMA

ونشره بالوقائع المصرية ـ مع إستمرار اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٢٠ فى أداء أعمالها لمراجعة الصياغة القانونية للمواد المعدلة ولمراجعة باقى مواد النظام الأساسى للشركة على ضوء صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ والعرض على الجمعية العامة القادمة .

٢ـ الإحاطة بما تم تطورات بشأن بيع حصة الشركة فى مشروع إمتداد أسوان ٢ لعدد ١٣٥ وحدة سكنية ، مع تعديل قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ٢٠١٩/١٠/٣ على ضوء إعادة النظر فى قواعد وإجراءات البيع ليكون كما يلى :-

ـ الموافقة على بيع عدد ١٣٥ وحدة سكنية ضمن مشروع إمتداد أسوان ٢ وذلك بموجب العقد المسجل رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٠٠٣ وتمثل حصة شركة كيما المخصصة للمشروع وفقا للشروط الآتية .

أ ـ قصر بيع هذه الوحدات على أصحاب المعاشات وأسر المتوفين قاطنى السكن الإدارى ممن لهم مبالغ مودعة بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء بالجمعية مقابل تسليم السكن الإدارى .

ب ـ يحصل العاملين المتقدمين بأسبقية الحجز على خصم ٣٥% من متوسط أسعار التقييم للوحدة المختارة مع مراعاة ألا يقل سعر البيع عن التكلفة الفعلية للوحدة وتحقيق هامش ربح مناسب .

ج ـ يشترط أن يتم زيادة المبلغ المسدد مقدما لجمعية الإسكان إلى ١٠٠ ألف جنيه قبل إختيار الوحدة طبقا لأسبقية الحجز وإعتبار أن المبالغ المودعة فى الصندوق التكميلى جزء من المبالغ المسددة مقدما .

د ـ سداد باقى قيمة الوحدة التى تم إختيارها خلال مدة ١٥ يوم من تاريخ الترسية كحد أقصى .

ه ـ لن يتم تسليم الوحدة قبل سداد كامل المبلغ وتسليم وحدة السكن الإدارى .

٣ـ الموافقة من حيث المبدأ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بنحو (٢) مليار جنيه لتغطية إلتزامات الشركة وتوفير التمويل اللازم للتشغيل بعد الحصول على الموافقات اللازمة من هيئة الرقابة المالية والعرض على جمعية عامة غير عادية لإتخاذ القرار المناسب .

بذلك نكون إنتهينا من أعمال الجمعية العامة غيرالعادية ، شكرا لحضراتكم

"وأقفل المحضر حيث كانت الساعة الخامسة مساءا"

مرفقات :ـ مذكرة الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن بيع عدد ١٣٥ وحدة سكنية

أمين سر الجمعية

محاسب / جمال سيد محمد حواش

العضو المنتدب المتفرغ للإدارة

مهندس/ عيد محمد عبدالله الحوت

EGYPTIAN CHEMICAL INDUSTRIES
شركة الصناعات الكيماوية المصرية
كيما
KIMA

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية
رقم الصادر ٦٥٥ المرفقات مذكرة
التاريخ ٢٢/١٢/٢٠٢٠ التوقيع

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

السيد المهندس / العضو المنتدب المتفرغ للإدارة

شركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما "

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم مذكرة للعرض علي الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" المقرر انعقادها فى ٢٠٢٠/١٢/٢٣ بشأن بيع حصة الشركة في مشروع امتداد اسوان (٢) لعدد ١٣٥ وحدة سكنية و تعديل قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ٣ / ١٠ / ٢٠١٩ على ضوء اعادة النظر فى قواعد وإجراءات البيع .

برجاء دراسة ما ورد بها والعرض على الجمعية العامة للشركة المزمع عقدها يوم ٢٠٢٠/١٢/٢٣ .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،،،

تحريرا فى : ٢٠٢٠/١٢/٢٢

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة

" محاسب / هاني روفائيل سوريال "

asmaa

الجهاز المركزى للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية

مذكرة
للعرض علي الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"
المقرر انعقادها فى ٢٠٢٠/١٢/٢٣ بشأن بيع حصة الشركة في مشروع امتداد اسوان (٢)
لعدد ١٣٥ وحدة سكنية و تعديل قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ٣ / ١٠/ ٢٠١٩ على
ضوء اعادة النظر فى قواعد وإجراءات البيع

مقدمة عن الموضوع المشار الية بعاليه :-

١) سبق ان وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٥ /١٠ / ٢٠١٦ على بيع الوحدات بالمزاد العلني بعد اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة و بما يتفق و اللوائح المنظمة فى هذا الشأن على أن يتم البيع عن طريق لجنة التصرف فى العقارات المملوكة و المشكلة بالشركة القابضة للصناعات الكيماوية .

٢) قررت الجمعية العامة غير العادية فى ٣/ ١٠ / ٢٠١٩ الموافقة على تعديل قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٥ /١٠ / ٢٠١٦ بشأن بيع حصة الشركة في مشروع امتداد اسوان (٢) لعدد ١٣٥ وحدة سكنية بان يتم قصر المزاد ببيع هذه الوحدات بالعرض على المحالين للمعاش و أسر المتوفين القاطنين بالسكن الادارى و لهم مبالغ مودعة بجمعية الاسكان و ليسوا أعضاء بالجمعية مقابل تسليم السكن الادارى بعد إجراء التقييم اللازم لهذه الوحدات بمعرفة الجهات المعتمدة .

٣) قررت الجمعية العامة العادية للشركة القابضة فى ١٥/ ١ / ٢٠٢٠ الاحاطة بما تم من إجراءات خاصة بشركة الصناعات الكيماوية المصرية " كيما " بشأن بيع حصة الشركة في مشروع امتداد اسوان (٢) لعدد ١٣٥ وحدة سكنية بان يتم قصر المزاد ببيع هذه الوحدات بالعرض على المحالين للمعاش و أسر المتوفين القاطنين بالسكن الادارى و لهم مبالغ مودعة بجمعية الاسكان و ليسوا أعضاء بالجمعية مقابل تسليم السكن الادارى بعد إجراء التقييم اللازم لهذه الوحدات بمعرفة الجهات المعتمدة ، على ان تتضمن كراسة الشروط ضرورة السداد الكامل نقداً لثمن الوحدات قبل التسليم ، و على ان تحاط الجمعية العامة بما تم فى هذا الشأن .

٤) تبلغ تكلفة الوحدات المشار اليها نحو ١٥.٠١٨ مليون جنيه بمتوسط تكلفة للمتر ١٢٠٠ جنيه ، عدد العاملين المتقدمين لحجزها ٢١٧ عامل قاموا بسداد نحو ٩.٧٩٣ مليون جنيه .

ورد بالمذكرة المقرر عرضها على الجمعية العامة غير العادية للشركة المقرر عقدها بتاريخ ٢٣ /١٢/ ٢٠٢٠ للنظر فى بيع عدد ١٣٥ وحدة سكنية وفقاً للشروط الاتية:-

١- قصر بيع هذه الوحدات على اصحاب المعاشات واسر المتوفين قاطني السكن الاداري ممن لهم مبالغ مودعه بجمعية الإسكان وليسوا أعضاء بالجمعية مقابل تسليم السكن الإداري.

٢- يحصل العاملين المتقدمين بأسبقية الحجز على خصم ٣٥% من متوسط أسعار التقييم للوحدة المختارة.

٣- يشترط ان يتم زيادة المبلغ المسدد مقدما بجمعية الاسكان الي ١٠٠٠٠٠جنيها قبل اختيار الوحدة طبقا لأسبقية الحجز.

٤- سداد باقي قيمة الوحدة التي تم اختيارها خلال مدة ١٥يوم من تاريخ الترسية كحد اقصى.

٥- لن يتم تسليم الوحدة قبل سداد كامل المبلغ وتسليم وحدة السكن الإداري.

و فيما يلى ملاحظتنا على ما سبق :

أ) تحددت جلسة المزاد ايام ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ /٢٠٢٠/٩ ثم تقرر تأجيل التصرف في تلك الحصة لإعادة العرض على الجمعية العامة للشركة لإعادة دراسة قواعد البيع وذلك بناء على الاتفاق الذى

تم بين معالى وزير قطاع الاعمال العام والسيد اللواء محافظ اسوان دون ان تتضمن المذكرة الاشارة الى هذا الاتفاق ودون موافاتنا به .

ب) ورد بالمذكرة المعروضة انه يحصل العاملين المتقدمين بأسبقية الحجز على خصم ٣٥ % من سعر التقييم بالوحدة المختارة بالمخالفة لما ورد بالمادة الثانية من قرار السيد / وزير قطاع الاعمال عام رقم ٥٦ رقم لسنة ٢٠١٩ و الذى يقضى بأن :

١) الا يقل السعر الاساسى للبيع عن متوسط التقييمات الثلاثة المعدة من المقيميين المشار اليهم .

٢) يجب تحديث تقارير التقييم اذا زادات المدة من تاريخ التقييم حتى تاريخ المحدد للبيع على ستة اشهر على الرغم من أن تاريخ التقييم من الثلاث مقيمين في ٢٠٢٠/٢/٥ ، ٢٠٢٠/٣/١.

الأمر الذى يتعين معه موافاتنا بأسباب عدم الالتزام بقرارات الجمعية المنعقدة في ٢٠١٩/١٠/٣ ، الاتفاق المشار اليه بعالية الذى تم على أساسه تأجيل التصرف في تلك الوحدات وكذلك الإلتزام بما نص عليه قرار السيد / وزير قطاع الاعمال عام ٥٦ رقم لسنة ٢٠١٩ و ذلك قبل العرض على الجمعية لإتخاذ القرار المناسب .

تحريرا فى :٢٢ /١٢/ ٢٠٢٠

مدير عام
نائب مدير الإدارة

محاسب / خالد عمر عبد الرحمن

مدير عام
نائب مدير الإدارة

محاسب / عماد الدين قطب محمد

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة

محاسبة / رباب مصطفى حمدى